جامعة المسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الدولة في ظل مقاربة الحكـــم الراشد

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: إدارة وحكامة محلية

إعداد الطالبة:
- زريق حليمة

إشراف الأستاذ:
- توازي خالد

السنة الجامعية: 2013 / 2014

شكر وعرفان

تتعدد البحوث وتختلف طبوعها وتتنوع الصعاب وتبقى رحمة الله

فوق كل شيء ودعم الأحبة منهاج للوصول إلى المبتغى

تتشابك سهام التقدير والعرفان ويكون

الشكر للأستاذ المشرف" توازي خالد" مرشدا وموجها

كما أشكر كل من قدم لي يد المساعدة والمعونة

ظاهرة كانت أو باطنة، وأخص بالذكر أستاذي الفاضل "ملاح سعيد"

كما أتقدم إلى كل من ساعدني على إنجاز هذا العمل

من قريب أو بعيد بالشكر الجزيل، وإلى كل

طلبة الماستر:إدارة وحكامة محلية.

إهداء

إلى من ملكت روحه قلبي إلى من كان سند حياتي

إلى من فارقنا في الحياة و بقي ساكنا في قلوبنا،

إلى روح أخي الطاهرة طيب الله ثراه.

إلى من كانا نورا لحياتي وسببا لنجاحي إلى والدي الكريمين أدامهما الله ذخرا لنا.

إلى نور حياتي وقرة عيني "حمودي، خولة، وئام".

إلى الإخوة " هواري، ربيحة، سمرة، سعاد، فطيمة "

إلى كل الصديقات والأصدقاء، وإلى كل من حمل لي في قلبه يوما ذرة محبة

وحملت له كل المحبة.

مقدمة

مقدمـــــــة:

لقد أرسى "مؤتمر وستفاليا" معالم الدولة الحديثة، فتكرست بذلك كفاعل أساسي في العلاقات الدولية، والأمر نفسه على المستوى الوطني، وقد مرت الدولة بتحولات عديدة، بين حالات التكامل والتفكك، والسيطرة والتراجع، ما جعلها منها أهم المواضيع المثيرة للنقاش.

إلا أنه في الوقت الراهن لم يقتصر النقاش حول هذه الظاهرة الإنسانية على مجرد التركيز على عوامل نشأتها. والأركان المؤسسة لها، بل تعداه لدراسة جدوى وجودها من عدمه، فبدأ الحديث عن تطورات مغايرة للدولة، تمس أدوارها ومكانتها وطبيعتها كقوة مسيرة للمجتمع داخليا وخارجيا، وهذا ما يفرضه منطق أن الدولة شيء مصطنع، واصطناعها ينفي تصورها بشكل واحد إلى الأبد، وبالتالي كان لزاما عليها أن تتغير وفق الأنماط الاجتماعية والاقتصادية، من خلال نمط معين وشكل محدد من التميز يتواءم مع خصائص كل مرحلة من مراحل تطور المجتمعات.

فمن الدولة الحارسة التي كانت تهتم بأدوار توطيد الأمن ورد الاعتداء الخارجي، تم الانتقال إلى نمط الدولة المتدخلة، مع بداية القرن العشرين، كخلاصة لأفكار "جون مينارد كينز"، والتي تأسست على إثر التسوية المحققة أواخر الثلاثينات بين الدولة وأرباب العمل والنقابات العمالية، حيث تمثلت توجهات هذه الدولة في زيادة الانفاق العام لتلبية الحاجات الاجتماعية، وتدعيم دور الدولة في مجال الاستثمارات العامة وغير ذلك.

غير أن هذا التدخل المستمر، أدى إلى دخول أنموذج الدولة المتدخلة، أو دولة الرفاه في أزمة تعود إلى انخفاض الموارد العامة بسبب التمويل المفرط للصناعة وزيادة تمويل الخدمات العامة وذلك بتزامن مع ضعف الموارد الجبائية للدول وعجز النظام البيروقراطي على إنتاج خدمات عامة ذات مستوى، وهو ما أدى إلى انتقاد النظام السياسي والإداري لدولة الرفاه. التي بدأت تشهد نهايتها مع نهاية السبعينيات خاصة مع صعود كل من "مارغريت تاتشر" في بريطانيا، "ورونالد ريغن" في الولايات المتحدة الأمريكية إلى السلطة اللذان كرسا الاتجاه نحو تطبيق عملية التحول للقطاع الخاص. وتحرير الاقتصاد من سيطرة الدولة.

وازدادت حدة الأزمة في دولة الرفاه، بظهور مشاكل القابلية للحكم في المجتمعات الغربية الحديثة كنتيجة للفجوة التي أفرزها ارتفاع المطالب الاجتماعية من جهة، وقلة الموارد المالية، والبشرية، وضعف قدرات الدولة في مجال التسيير العمومي من جهة أخرى.

حيث أن تطور المجتمعات الحديثة ادى إلى بروز فواعل جديدة تعمل خارج نطاق الدولة التي باتت تجد صعوبة في التحكم فيها، واهمها القطاع الخاص والمجتمع المدني.

هذا الوضع الجديد حتم ضرورة ايجاد تعريف جديد للمجال العام الذي تعمل فيه الديمقراطية في إطار شبكات معقدة من المصالح والتفاعلات المتعددة بين الفاعلين، وبالتالي ضرورة إعادة النظر في الأدوار التقليدية للدولة.

هذه التحولات على المستوى العملي رافقها تطور على المستوى النظري بصعود التيار النيوليبرالي، الذي يدعو إلى الحد من تدخل الدولة وتعظيم قوة السوق، وتقليص حجم الدولة، وخفض سلطات البيروقراطية وخوصصة السلطات التقليدية لدولة الرفاه.

وبهذا الصدد تم طرح مفهوم جديد لتسير الفعل العام تمثل في الحكم الراشد الذي جاء لتقديم حلول مشكلة الشرعية والفعالية التي عرفتها الديمقراطية الغربية والإجابة على أزمة القابلية للحكم.

فوفق هذا التصور لم تعد الحكومات التقليدية بتنظيمها الهيراركي وتدخلية جهازها الإداري، ملائمة لبيئة عامة تعرف تحولات سريعة ،فالتعقيد المتزايد للمشاكل والمخاطر في المحيط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، المرتبط بالتأكيد على الفواعل الجدد، ولمواجهة تأثير اختلالات وتطورات النظم على المؤسسات المحلية والوطنية، تم وضع الإشكالية الكلاسيكية للدولة محل الشك في كفاية تنسيق الشأن العام.

وهكذا فإن الحكم الراشد مرادف لعملية الإصلاح العميقة للدولة، في سبيل ايجاد نمط جديد للحكم قائم على إعادة تعريف العلاقات بين السلطات العمومية والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، بما يضمن لهذه الفواعل دور في صناعة السياسة العامة وفق مقاربة جديدة لاتخاذ القرارات. تتميز بمستوى عال من الأفقية داخل شبكات السياسة العامة. ومنه فإن الدولة انتقلت من كونها فاعل رئيسي في صنع هذه السياسة إلى مجرد شريك بين مجموعة شركاء.

هكذا فإن الحكم الراشد جاء نتيجة تدخل دولة الرفاه في الدول المتقدمة وتصاعد وتيرة تعقد وتعدد المجتمعات المدنية الغربية، أم في الدول النامية فتم نقل هذه البنية الإيديولوجية في سياق عالمي يتميز بنهاية الحرب العالمية وزوال الاتحاد السوفياتي، وبالتالي تراجع الأنماط السياسية والاقتصادية التي يمثلها لصالح تقدم نمط الديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق كنموذجان يمثلان الحكم الراشد فيما يصطلح على هذا السياق بالعولمة.

حيث طرح هذا المفهوم في الدول النامية بعد فشل النموذج التنموي، الذي اعتمدته هذه الدول، وذلك من قبل المنظمات الدولية، المانحة للمساعدات المالية كمشروطية سياسية، واستمرار للمشروطية الاقتصادية، المتمثلة في برامج التكيف الهيكلي التي كان لها آثار سلبية على الدول المستقبلة للمساعدات من حيث عدم قدرتها على تحقيق أهداف المشروطية من جهة وتآكل شرعيتها الداخلية من جهة أخرى، فطرح الحكم الراشد كمقاربة للتنمية، بعدما تم تشخيص أزمة هذه الدول على أنها أزمة حكم أكثر منها أزمة مالية.

أهمية الموضوع:

يستمد الموضوع أهميته كونه يعالج احد اهم المواضيع السياسية، وهي الدولة التي يعتبرها البعض جوهر علم السياسة وبالتالي هذه الدراسة تبحث في محاولة الوصول إلى إطار نظري يثري مجال البحث حول هذا الموضوع المتجدد. فرغم الدراسات الكثيرة حولها. إلا أن التغيرات التي تطرأ عليها –الدولة– في الوقت الراهن تجعلها تعرض نفسها من جديد كموضوع للدراسة.

خاصة لارتباطها بمصطلح الحكم الراشد، الذي أصبح من المفاهيم الواسعة الانتشار والكثيرة الاستعمال في مجالات متعددة، كما أصبح يشكل إطارا مرجعيا للعديد من البرامج والعمليات الاصلاحية في الدول النامية في إطار سعيها لتحقيق التنمية. بعد فشل سبل التنسيق والعمل التي كانت الدولة قائمة عليها.

كما أن الموضوع محاولة لمواكبة الاهتمام العالمي بهذا الموضوع، خاصة الاهتمام الذي توليه المؤسسات الدولية للدور الذي تلعبه الفواعل المجتمعية في إحداث التنمية في الدول النامية، بالموازاة مع كيان الدولة.

مبررات اختيار الموضوع:

إن هناك جملة من الأسباب التي دفعتني للاهتمام بالبحث في مضوع الدولة في ظل مقاربة الحكم الراشد، تنقسم إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

تتمثل الأسباب الموضوعية في النقاط التالية:

- السعي إلى معرفة تأثير مقاربة سوق أكثر– دولة أقل، كتصور للحكم الراشد وتعبير عن المنطق الليبرالي الجديد على قوة السلطة العمومية وشرعية الدولة وفهم الأدوار الجديدة للدولة، وفهم العلاقة بينها وبين الفواعل المجتمعية.
- كما أن النظرة المتفحصة لواقع الدولة ينجم عنها استنتاج ان الدولة تعيش حالة أزمة، فهي معزولة، وسلطاتها وقدراتها على الحكم، متآكلة، من أعلى بفعل العولمة، ومن أسفل بفعل بروز الفواعل الجديدة المطالبة بدور فعال في تسيير الشأن العام، إضافة إلى اللامركزية المحلية المرتبطة بمطلب تأكيد الهوية، وهو الأمر الذي يدفع إلى محاولة استقراء الواقع الذي تعيشه الدولة ومآلاته.
- إضافة إلى ذلك فإن الدولة على امتداد تاريخها، تسعى دائما لتحقيق وظائف معينة، بغض النظر عن مضامينها، تحددها عقائد إيديولوجية لذلك نجد اختلافا بين الدول. الأمر الذي حتم علينا التساؤل حول ما إذا كان إعادة النظر في أدوار الدولة، داخل مجتمعات صناعية وصلت إلى درجة عالية من مأسسة التنظيم

السياسي والإداري من جهة، ووصل فيها القطاع الخاص، إلى مستويات عالية من التطور يمكن تطبيقه على مجتمعات لا تعرف نفس تلك الخصائص.

أما المبررات الذاتية فتتمثل في:

- إن الموضوع ينال الاهتمام الشخصي انطلاقا من اعتبار أن الدولة قمة الوعي المعرفي والاقتصادي والسياسي السائد في المجتمعات فهي بنية فوقية لأخرى تحتية وأي تغير يلمسها يؤثر على بقية الأبنية.
- كذلك من الأسباب التي دفعتني للاهتمام بهذا الموضوع، هو الاقتناع بان لكل مصطلح جنسيته، وتاريخ ميلاده ومنظومته المعرفية التي تستنده وترعاه. لذلك فهناك نزعة شخصية لمحاولة التمعن والتمحيص في المفاهيم التي تطرح من اتجاه واحد، قبل التسليم بها والترويج لها. فمصطلح الحكم الراشد ليس محايدا، وإنما هو نتاج للفكر الرأسمالي ،لذلك لا بد من تحليله ومعرفة أبعاده ودواعي ظهوره لا سيما إذا كان يتقاطع مع موضوع الدولة ويتعرض لسياستها الداخلية، وفي علاقة الحاكم بالمحكوم.
- كذلك فإنه نلاحظ أن الموارد المتاحة للمجتمعات الإنسانية في الوقت الراهن أكثر محدودية، بينما التحديات التي تواجه الدول والحكومات تزداد تعقيدا، ومنه فإن فهم العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية، وأبعادها يمكن من تكوين نظرة نقدية شاملة للتصور التنموي الذي ينبغي تجسديه في الدول النامية.

الإشكالية:

بعد أن كانت الدولة محور النشاطات والقرارات والتشريعات تتحول في ظل أطروحة الحكم الراشد إلى مجرد شريك ضمن شبكة من العلاقات والوحدات الكثيرة في مجتمعات تزداد تعقيدا وتشابكا، فهذه الآلية الجديدة للحكم تسير في اتجاه الحد من مركزية الدولة لتصبح دولة غير متدخلة، دولة خدمية تحتفظ بالأدوار الاستراتيجية.

إضافة إلى خلق حالة من التعددية داخل المجتمع، من خلال توزيع السلطة عبر العديد من المستويات أفقيا. بالعمل مع مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني، وإعادة تأطير هذه العلاقات بين هذه المستويات، وهذا ما يدفعنا لطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن أن تكون مقاربة الحم الراشد وسيلة لإعاقة اعملية التنموية في البلدان النامية؟ ولتبسيط الإشكالية ندرج تحتها أسئلة فرعية:

1- ماهي التصورات الجديدة للدولة في ضل التحولات النظرية والعملية؟

2- ما الذي يفسر الاتجاه نحو تقليص أدوار الدولة؟ ولصالح من تم ذلك؟

3- كيف نفسر تطبيق أجندة الحكم الراشد في العالم النامي ؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

الحكم الراشد يؤدي إلى عدم قدرة الدول النامية على تحقيق التنمية ،لأن حل المشكلات التي تعانيها الدول النامية تتطلب الاهتمام بسؤال الدولة بدل مقاربة الحكم الراشد، في ضل غياب الفعالية لدى الفواعل المجتمعية. التي من المفترض أن تكون شريك لها.

الفرضية الجزئية:

- إن الحكم الراشد بمثابة آلية لإعادة صياغة علاقات الاعتماد المتبادل بين الفواعل المجتمعية، لإعطائها دور في صناعة السياسات العامة.
- التطور والتعقيد الذي شهدته المجتمعات الحديثة أدى إلى عدم تمكن الدولة بأدوارها التقليدية من التكيف معه. ما أدى إلى تخلي الدولة عن وظائفها كوسيلة للإبقاء على التوازنات السياسية. لصالح فواعل متعددة الأطراف .
- إن طرح الحكم الراشد في الدول النامية كان استجابة لتطورات خارجية وليس مراعاة لخصوصية هذه الدول.

الإطار المنهجي:

لدراسة هذا الموضوع ارتأينا الاعتماد على المناهج التالية:

- المنهج الوصفي التحليلي: الذي يعد من المناهج المناسبة لهذه المواضيع كونه لا يهدف فقط إلى وصف الواقع وصفا مجردا بل يتجاوزه وذلك بغرض الوصول إلى استنتاجات تساعدنا على فهم ذلك الواقع.
- إضافة إلى المنهج التاريخي الذي سأستخدمه في دراسة تاريخ تطور الدولة وتأثير تلك المراحل على شكلها وطبيعتها.

الإطار النظري:

إن طبيعة الدراسة وأهدافها تفرض على الباحث انتهاج اقتراب دون غيره في تناول موضوع الدراسة وتبعا لذلك تم اعتماد ما يلي:

1– مدخل الاقتصاد السياسي:

ويبحث هذا المدخل في تأثير العوامل الاقتصادية في تشكيل السلوك السياسي وزيادة على ذلك فإن نظريات الاقتصاد السياسي سواء كانت ليبرالية أو ماركسية، فهذه الأطروحات تصنف على أنها نظريات تدخلية وأخرى غير تدخلية، وتم اعتماده للبحث في مدى ظهور الاتجاه النيوليبرالي كتيار فكري في بلورة طروحات الحكم الراشد فيما يتعلق بدور الدولة في العملية التنموية.

2– اقتراب إدارة الدولة والمجتمع:

والذي يفيد استخدامه في الوقوف على أداور الفاعلين الأساسين في صنع السياسة العامة وشبكة العلاقات والتفاعلات بين هؤلاء الفاعلين وهو ما يطلق عليه البعض بشبكة السياسية العامة.

أدبيات الدراسة

-كتاب "**هيبة الدولة– التحدي والتصدي**" لصاحبه "**نبيل راغب**" الذي تناول فيه موضوع الدولة في عثرة فصول سلط فيها الضوء على مفهوم الدولة وأنواعها من المثالية والديمقراطية والديكتاتورية.

كما تناول هذا الكاتب تحديات العولمة وأثرها على الدولة من ناحية السيادة وكيانها كفاعل وحيد داخليا وخارجيا وأهم هذه التحديات ،هي التحديات الاقتصادية التي كرست حسبه لمفهوم جديد للدولة، وهو دولة الحد الأدنى الذي يسعى إلى إضعاف الاشراف الاقتصادي للدولة إلى الحد الأدنى لصالح فواعل دولية لذلك فإن هذا التصور الجديد للدولة يمثل انتهاكا لهيبتها الاقتصادية .

ويرى بأن هذا الاتجاه تبناه الليبراليون الجدد أواخر القرن العشرين كمنطق يفرضه السوق. هذا بالرغم من أن بداية تبلور مفهوم الدولة تنظيميا وإداريا كان مواكبا لبداية تبلور الأسواق المالية، وكأن قوة رأس المال كانت موازية لقوة الحكومة بحيث حاولت كل واحدة السيطرة على الأخرى إلا أن الانتصار في الأخير كان للاقتصاد فهو القاعدة الأساسية التي تتحرك عليها السياسة.

ليصل في الأخير للحديث عن مستقبل الدولة، في ظل الواقع الحالي.

-كتاب "**دور الدولة في ظل العولمة**" للكاتب "**محي محمد مسعد**" الذي ركز فيه على الدور الاقتصادي للدولة في تاريخ الفكر الاقتصادي من خلال مذهب التجاريين والفكر الكلاسيكي، ثم إلى دورها في ظل الفكر الرأسمالي، خاصة منذ منتصف السبعينات حيث نادى هذا الفكر بتقليص أدوار الدولة لصالح القطاع الخاص الذي انتشر بداية في الغرب ثم إلى باقي العالم في نهاية التسعينات.

كما تناول أدوارها في ظل التطورات الاقتصادية المعاصرة وما حملته من آثار على كيان الدولة، ليصل في الأخير إلى استشراف أدوارها في المستقبل.

-كتاب الدولة "**رؤية سوسيولوجية**" "**لعبد العالي دبلة**" تناول فيه الكاتب سوسيولوجية الدولة في الفكر الغربي من حيث أسباب ظهورها، كما تطرق لطبيعة الدولة وأدوارها في كل من الفكر التعددي الوظيفي والفكر الماركسي، وبعد ذلك تناول الدولة في دول النامية من حيث المفهوم والخصائص.

-كتاب "**الدولة**" "**لجورج بوردو**"، عالج فيه الكاتب موضوع الدولة، وكافة الأمور التي يطرحها هذا المفهوم، كما تناول رؤية كل من المنظور الماركسي والمنظور الليبرالي للدولة، وركز في الأخير على الدولة الوظيفية.

-مقال للأستاذ "**الأخضر عزي**" بعنوان "**قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد**". تطرق فيه إلى الحكم الراشد من حيث المفهوم وأسباب طرحه التي تقود حسه إلى فشل البرامج التنموية، فجاء هذا المفهوم كمشروطيه سياسية.

كما تناول دور الدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي في ظل الحكم الراشد، حيث طرح اتجاهين متناقضين حول تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. وطرح الأدوار الثلاثة التي تناط بالدولة في ظل هذه المقاربة، وهي الأدوار الدنيا والوسطى والعليا. وحاول في الأخير اسقاط ذلك على التجربة الجزائرية.

خطة الدراسة:

لمعالجة الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول يتناول الفصل الأول محاولة ضبط تصور واضح للدولة خاصة في ضل التحولات التي تعرفها مفاهميا وواقعيا، بحيث تم في المبحث الأول تحديد مفهوم الدولة من خلال التطرق لمفاهيمها تقليديا ثم إلى مسألة زوالها من عدمه لمعرفة مصيرها وما آلت إليه .والمبحث الثاني تعرضنا إلى أهم النقاشات النظرية التي تخوض في موضوع أدوار الدولة ورؤيتها الخاصة بذلك ،أما المبحث الثالث فخصصناه لتحديد ماهية الحكم الراشد

في الفصل الثاني تطرقنا لموضوع ضعف الطابع الوستفالي للدولة والتحول إلى شكل جديد في إدارة الشؤون العامة ،بحيث تطرقنا في المبحث الأول إلى أدوار الدولة وتطورها للوصول إلى الأدوار المعاصرة التي يؤطرها الحكم الراشد، وفي المبحث الثاني خصصناه للقطاع الخاص الذي بات أحد شركاء الدولة في ضل هذه المقاربة إلى جانب المجتمع المدني

أما الفصل الثالث فخصصناه لبحث العلاقة بين كل من الدولة والحكم الراشد وعلاقتهما بالتنمية ،ففي المبحث الأول تناولنا المفاهيم المختلفة التنمية، أما في المبحث الثاني فكان الهدف منه هو الإجابة عن سؤال هل الحكم الراشد هو حتمية لتحقيق التنمية.

أما المبحث الثالث فكان مخصص لبحث دور الدولة في تحقيق التنمية في الدول النامية.

الفصل الأول

الدولة والحكم الراشد مقاربة معرفية

- المبحث الأول: مفهوم الدولة.
- المبحث الثاني:النقاشات النظرية حول تدخل الدولة في الاقتصاد.
- المبحث الثالث: الحكم الراشد كاستراتيجية للتعبير عن الليبرالية الجديدة.

إن النقاش حول الدول في الوقت الراهن بلغ أقصاه، خاصة مع التغيرات الحاصلة على مستوى البيئة الدولية و الداخلية، ما حتم إعادة النظر في مسلمات كثيرة كانت قائمة عليها الدولة، وإن كنت لا توجد شكلياعلاقةواضحة بين الدولة والحكم الراشد فإنهما يجتمعان بتيار فكري، حاول تغير الأولى بالثاني.لذلك لا بد من المعالجة المفاهمية لتلك المصطلحات التي تسهل من تحديد العلائقيات بينهما.

وعلى ذلك فإنه سنتطرق في **المبحث الأول** لمفهوم الدولة، بداية بالمفهوم التقليدي لها وما يتصل به، وصولا لأهم تغير يواجه الدولة وهو العولمة، التي ساهمت في مضاعفة تحديات الدولة، ليس تطبيقيا فقط وإنما فكريا. وهو ما سنعالجه في **المبحث الثاني** الذي يتطرق للنقاشات النظرية حول تدخل الدولة في الاقتصاد.

أما في **المبحث الثالث** فسنركز على الحكم الراشد باعتبار مقاربة تعيد النظر في الكثير من مسلمات الدولة.

المبحث الأول: مفهوم الدولة

إن المفاهيم هي حجر الزاوية في كل دراسة لذلك فتحديد معانيها يساهم في تحليلها. و يزداد الأمر أهمية إذا كان المفهوم هو الدولة.

المطلب الأول: نشأة وتطور الدولة

إن البحث عن أصل الدولة و تحديد أسباب ظهورها يعد أمرا عسيرا، هذا لكونها ظاهرة اجتماعية، عرفت في حضارات قديمة تعود إلى دولة المدينة اليونانية.[1]

غير أن العديد ممن اهتم بموضوع أصل السلطة، يربط ظهور الدولة بركن من أركانها وهو السلطةالسياسية، و تبعا لذلك كان البحث في منشأ السلطة السياسية يتقاطع مع موضوع أصل الدولة.

وإن كان هناك مجال للتمييز بينهما من الناحية النظرية على أساس أن البحث في منشأ السلطة له طابع قانوني، يهدف إلى تحديد أساس خضوع المحكومين للحكام، أما نشأت الدولة فتتميز بالطابع التاريخي والاجتماعي، فهذا التميز يكون عسيرا من الناحية العملية.[2]

"فجورج بوردي""Georges BurDeae" في كتابه **"عن العلوم السياسية"** يرى بأن تشكل الدولة ينجم بصورة رئيسية عن تطور عميق لإيمان متعلق بالسلطة، وذلك بداية من المجتمعات البدائية، التي لم تكن سوى امتداد لسلطة عائلية أو لاتساع الوظيفة الدينية، حيث أنه من أجل ضمان ديمومة الجماعة وبقائها، كان هناك حلان بالإمكان التوجه إليهما: أولهما هو تأليه الحاكم وبالتالي شخصنة السلطة، والثاني هو تفكيكها عمن يمارسها، و قد أستخدم الأول لقرون عدة مع الأنظمة الملكية، أما الثاني فقد ظهر مع عصر السلطة المؤسساتية الذي مكن من التفريق بين الشخص الفيزيائي للحاكم، و المفهوم المجرد للسلطة وهو الأمر الذي سمح بانبثاق الدولة.[3]

وفي هذا المجال اهتم الفلاسفة السياسيين بإعطاء تفسيرات عديدة حول نشأة الدولة، وإن لم يمكن ذلك في الأخير من وضع تفسير محدد لكيفية بداية الدولة، وذلك راجع لعدم وجود أدلة تاريخية وأنثروبولوجية مؤكدة، لذلك ظهرت العديد من النظريات في سبيل تفسير نشأة الدولة:

---

[1] -سعيد بو الشعير، **القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة**، ج1،ط8،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د س ن)،ص 25.

[2] -عبد الغاني بسيوني عبد الله، **النظم السياسية و القانون الدستوري**،(الاسكندرية،:منشاة المصارف،1997)، ص 63.

[3] - جاك باغنار، **الدولة مغامرة غير أكيدة**، تر نور الدين اللباد، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002)، ص ص 16-17.

أولا: النظريات الدينية:تعتبر من أقدم النظريات المفسرة لنشأة الدولة، حيث ترد هذه المسألة إلى الله، وهي تدعو إلى تقديس الدولة كونها من صنعه، والحاكم يستمد سلطته منه، وبالتالي فهو يسمو على كل المحكومين نظرا لصفات ميزته ومكنته من الانفراد بالسلطة، وقد لعبت هذه النظريات دورا كبيرا في القديم، حيث قامت السلطة و الدولة على أسس دينية، واستعملت في العصر المسيحي و القرون الوسطى.[1]

وإن كان أنصار هذه النظرية قد اتفقوا على أن السلطة لله، إلا أنهم اختلفوا في طريقة اختيار الحاكم، ولذلك ظهرت ثلاثة اتجاهات في هذه النظرية:

1. نظرية تأليه الحاكم: ومفادها أن الحاكم يتميز بطبيعة إلاهية بسبب اختلاط السلطة بالعقيدة، و على ذلك كان الحاكم إلاها يعبد، وهذا المعنى كان سائدا في الإمبراطوريات القديمة كالحضارة الفرعونية.

2.نظرية الحق الإلهي: هي نظرية لا تجعل من الحاكم إلاها يعبد، وإنما هو مختار بطريقة مباشرة من الله لمباشرة السلطة، ولقد تبنت الكنيسة هذه النظرية في صراعها مع السلطة الزمنية،ومن هنا ساعدت المسيحية على الحد من سلطة الملوك الدنيوية، وهو ما أدى إلى حدوث صراع بين رجال الدين والملوك، انتهى باقتسام السلطة بينهما.

3. نظرية التفويض الإلاهي غير المباشر: حيث أنه بانهيار الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس عشر سيطرة الكنيسة على العالم المسيحي، فلم يعد الملك يستطيع ممارسة مهامه إلا تحت سلطة الكنيسة، فظهرت نظرية التفويض الإلاهي غير المباشر، التي تقتضي أن الله لا يتدخل مباشرة في اختيار الحاكم، وإنما بطريقة غير مباشرة يتدخل بتوجيه ومساعدة الناس على اختيار حاكمهم، وبهذا فهذه النظرية ساهمت في تقييد سلطة الملوك لكن في المقابل دعمت سلطة الكنيسة.[2]

ثانيا: نظريات القوة:تركز هذه النظريات على فكرة أساسية مفادها أن السلطة السياسية تعبر قبل كل شيء عن ظاهرة قوة وإكراه، فتكون لمن يستطيع فرض سيطرته على الآخر، لأن جوهر الدولة يكمن في الإكراه، حيث أنه لم توجد مجموعات بدون سلطة، وذلك لان حل الصراعات يتطلب وجود سلطة قادرة على فرض النظام وإجبار الناس على طاعتها.

ومن النظريات التي تركز على عنصر القوة نجد:

1. نشوء الدول نتيجة صراعات الجماعات البدائية: يرى أصحابها أن الدولة نشأت نتيجة الصراع بين الجماعات البشرية البدائية، التي كانت تعيش في البداية دون تميز اجتماعي داخلي، وكانت خاضعة لحكم

[1] –**الدولة و القانون**،(الدنمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة،2006)، ص 7.

[2] –سعيد بو الشعير، المرجع السابق الذكر، ص ص 26-28.

التقاليد، وبذلك لم يكن هناك داع لفرض هذه التقاليد لأن شخصية الفرد لم تكن قد برزت بعد، وكانت لا تزال غارقة في شخصية الجماعة، غير أنه في مرحلة تاريخية معينة تقوم بفرض نفسها بالقوة على الجماعات الأخرى، فتخضعها لسيطرتها لتنشأ نتيجة لذلك طبقة حاكمة وأخرى محكومة، فتبرز نواة الدولة التي نشأت حسب هذه النظرية بانقسام الجماعة إلى هاتين الطبقتين.

2. نظرية ليون ديغي LeonDugut : يرى أن نشوء الدولة رهين ببروز تمايز سياسي داخل المجتمع في فترة من فترات تطوره، حيث أن الدولة حدث تاريخي، تسيطر بواسطته مجموعة من الناس على سائر أفراد المجتمع، وتفرض عليهم إرادتها بالقوة و القهر المادي فظاهرة القوة هي التي تولد ظاهرة الدولة، والسلطة هي جوهرها التي لا وجود للدولة بدونها.

كما يرى بأنه يجب أن تكون قوة الدولة هي الأعظم، وأن لا تنافسها قوة أخرى داخل المجتمع، فإن وجدت هذه القوة المنافسة، فقدت الدولة مبرر وجودها، وإذا تعادلت القوتان تزول الدولة وتقوم الفوضى.[1]

3. النظرية الماركسية: ينطلق **"ماركس"** "Karl Marx" في تحليله للدولة من نقده لفلسفة **"هيجل"** الذي يرى بأن الدولة تمثل قمة العقلانية و الحرية المطلقة، و انتصار الفكر على المادة، و على عكس هذا المنطق،يقدم **"ماركس"**مفهوما خاصا للدولة يستند على فكرة الصراع الطبقي، الذي يولده العامل الاقتصادي، حيث يرى أن الحياة الاقتصادية هي القاعدة الفعلية لتناقض الحياة الاجتماعية، التي قامت على أساسها بنية سياسية و قانونية ممثلة في الدولة، مهمتها الحفاظ على الصراعات المجتمعية لا تقليصها.

أما **"انجلز"** فيرى بأن ظهور الدولة و انتفائها مرتبط أساسا بانقسام المجتمع إلى طبقات، ففي كتابه **"أصل العائلة و الملكية الخاصة و الدولة"**، يؤكد بأن الدولة ليست أبدية في كل الفترات التاريخية، فقد وجدت مجتمعات عاشت بدون دولة ولم تكن لديها فكرة عنها أو عن السلطة، لكن في مرحلة ما من التطور الاقتصادي، الذي ترافق بالضرورة مع انقسام المجتمع إلى طبقات، هذا التقسيم جعل من الدولة ضرورة لا بد منها.[2]

وهكذا فإن ظهور الملكية الخاصة وما أفرزته من انعدام المساواة الاقتصادية، ثم انقسام المجتمعات إلى طبقات تعادي بعضهاوسيطرة واحدة على الباقي، ساهم كله في ظهور الدولة، لدوام هيمنة هذه الطبقة ولتكريس استغلالها لباقي الطبقات، ومثلما كانت الانقسامات الطبقية سبب في وجود الدولة، فإنها ستزول بزوالها حسب

[1] –عصام سليمان، **مدخل إلى علم السياسة**، (بيروت: دار النضال للطباعة و النشر و التوزيع، 1989)، ص ص 187-189.

[2] – عبد العالي دبلة، **الدولة رؤية سوسيولوجية**، (القاهرة،:الفجر للنشر و التوزيع، 2004)، ص ص110-111.

اعتقاد"**ماركس**"، وذلك في الصراع الأخير بين الطبقتين العمالية والبرجوازية. وبعد قيام الثورة العمالية لا بد على الدولة أن تمر بمرحلتين في سبيل الوصول إلى المجتمع الشيوعي الذي تزول فيه الدولة.

فتكون المرحلة الأولى التي ينتقل فيها المجتمع من النظام الرأسمالي، الذي سيطرت فيه الطبقة البرجوازية إلى النظام الاشتراكي الذي تسيطر فيه طبقة البلوريتاريا.

أما المرحلة الثانية فهي المرحلة الشيوعية، التي تمثل الهدف المنشود للنظرية الماركسية، وفي هذه المرحلة تسود الحرية نتيجة القضاء على الطبقية، وتزول الدولة لأنه لا حاجة إليها.[1]

4. نظرية ابن خلدون: يرى ابن خلدون أن نشوء الدولة يعود إل عامل القوة والغلبة بسيطرة القوي على الضعيف، فحسبه البشر لا تمكن حياتهم ووجودهم إلا باجتماعهم وتعاونهم على تحصيل ضرورياتهم. والدولة في نظره لا تقوم إلا على أسس وعوامل ضرورية وخصائص معينة، فبالنسبة للأسس نجدها تتمثل في الحاجة إلى الاجتماع لسد حاجات البشر.ويتمثل الأساس الثاني في النزاع الناتج عن الطمع والظلم المصاحب للإنسان، وهو ما يسميه ابن خلدون بالطابع الحيواني، وهذا النزاع إن لم يقيد سيؤدي إلى نشوء الفوضى التي تقضي على النوع البشري، إلا إذا وجد نظام يفرض ملكه بالقوة، مع أنه لا يكفي لقيام الدولةلأنها تحتاج إلى عوامل الزعامة والعصبية والعقيدة الدينية لحدوث ذلك.

أ. فمن حيث الزعامة كان لا بد من توفر شخص يتمتع بالسلطة ينصب نفسه ملكا و يفرض ملكه بالغلبة.

ب. أما العامل الثاني فيتمثل في العصبية، التي تولد شعورا لدى الأفراد بانتمائهم للجماعة.

ج. وبقي العامل الثالث الذي يكمن في ضرورة وجود عقيدة تضمن وحدة القبائل في مجموعة متماسكة.[2]

ثالثا: النظريات التطورية: مجمل هذه النظريات ترى بأن أصل الدولة يعود إلى الأسرة التي هي الصورة المصغرة للدولة، فالأسرة نمت وأصبحت عائلة، ثم تجمعت هذه الأخيرة لتكون القبيلة التي مع تكاثرها اضطرت إلى أن تنقسم إلى عشائر والتي مع مرور الوقت أخذت بدورها في النمو والازدهار، وانتشرت فوق رقعة من الأرض لتكون المدن السياسية، التي تحولت فيما بعد إلى دول إلا أنه قد تستقر العشائر فوق إقليم معين لتكون دولة مباشرة دون المرور بمرحلة المدن السياسية.[3]

---

[1] -عبد الغاني بسيوني عبد الله، المرجع السابق الذكر، ص ص 68-70.

[2] -سعيد بو الشعير، المرجع السابق الذكر، ص ص 30-32.

[3] -عبد الغاني بسيوني عبد الله، المرجع السابق الذكر، ص 25.

يرجع البعض هذه النظريات في جذورها إلى "**آرسطو**" الذي رأى بأن الدولة انبثقت عن اتحادات أقل منها أولها اتحاد الأسرة، و عنه تولد اتحاد أكبر منه هو اتحاد القرية، ويلاحظ "**آرسطو**" أن اتحاد القرية لم ينشأ عنه اتحاد سياسي لأن هدفه كان اقتصادي بالدرجة الأولى، يرمي إلى توفير احتياجات الاستهلاك اليومي.

ومع اتحاد القرى مع بعضها ظهرت المدن السياسية، لتمثل كل مدينة دولة كاملة تسمى "**دولة المدينة**"City State فأصبح مفهوم هذه الأخيرة أكبر من مجرد التفكير في حاجات الاستهلاك، ولم تعد الروابط بين الأفراد هي روابط الدم والقرابة بل روابط المواطنة والمشاركة السياسية.[1]

رابعا: نظرية التطور التاريخي:إن الدولة نشأت تبعا لمجموعة عوامل تلتقي وتتفاعل مع بعضها البعض بمرور الزمن، هذه هي وجهة نظر هذه النظرية في مسألة ظهور الدولة، فالدولة والسلطة هما ثمرة هذا التفاعل وعلى ذلك فكل مجتمع يتشكل وفقا لظروفه الخاصة سواء من الناحية التاريخية، أو الاقتصادية، أو الاجتماعية، فتطور المجتمعات يختلف من مجتمع لآخر، الأمر الذي يعني عدم جواز إسناد السلطة إلى قاعدة عامة تنطبق على كل الدول.

كما يرى أنصار هذه النظرية أن الدول ما هي إلا حدث اجتماعي لا سند لها من القانون حيث أنها كيان تطور على مر الزمن ليصل إلى الحالة الراهنة فهي وليدة عوامل متعددة وصلت بالجماعة إلى هذا التنظيم.[2]

خامسا: النظريات الديمقراطية:وفقا لهذه النظريات الدولة نشأت على أساس الإرادة الشعبية وتتمثل هذه النظرات في:

1. نظرية العقد الاجتماعي: تفترض هذه النظرية وجود حالة فطرة كانت هي المنشأ للحياة الإنسانية، إذ لم يخضع الناس في هذه الحالة لأية ضوابط سياسية، أما ظهور الدول الحديثة، بما لديها من سيادة و قوة سياسية فهو يرجع إلى الاتفاق الحر أو التعاقد الذي أبرمه المجتمع الفطري ذو القانون الطبيعي الذي كان ينظم سلوك الناس، ومع اتجاه الأفراد لبناء المجتمع المدني من خلال التعاقد تم استبدال ذلك القانون بقانون إنساني، و بدأ الأفراد على إثره يتمتعون بحقوق مدنية وسياسية.

ورغم أن هذه النظرية قال بها الكثير من المفكرين مثل المفكر اليوناني "**شيشرون**"، كما ظهرت في العصور الوسطى كأساس للنظام الاقطاعي إلا أنها تبلورت بوضوح في القرن السادس عشر على يد "**توماس هوبز**"Thomas Hobbes، "**جون لوك**"John Locke، و "**جان جاك روسو**"Jean Jaques

[1] –محمد وقيع الله أحمد، **مدخل إلى الفلسفة السياسية**، (دمشق: دار الفكر، 2010)، ص 76.

[2] – هاني علي الطهراوي، **النظم السياسة و القانون الدستوري**،(الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 2005)، ص 70.

Rousseau، وإذا كان هؤلاء الثلاثة قد اتفقوا على مبدأ التعاقد في تأسيس الدولة فإنهم اختلفوا في مضمونه و تبعاته.[1]

أ. توماس هوبز: ينطلق في تحليله من نقطة أن الإنسان فاسد بطبعه، والمجتمع غير المنظم غابة يسودها قانون الذئاب، فالناس المشتتون في حالة الطبيعة هم قوى تحركها الرغبة التي لا يحدها شيء إلا العجز المادي الذي قد يصابون به في سعيهم لإشباع حاجاتهم.[2]

ومنه إذا كان النظام الطبيعي هو قانون الذئاب، فإنه سيترتب على ذلك أن تكون حالة الطبيعة حرية تامة ورعب دائم، فرغبة الحياة ورغبة القوة تتناقضان. من أجل ذلك ولحماية الإنسان لابد من تنظيم المجتمع عن طريق بناء سلطة عليا قوية، قادرة على فرض النظام الذي يزيل العنف الطبيعي ويحل محله السلم الاجتماعي، أي أن رغبة الجماعة بالعيش في سلام أدت بها إلى التنازل عن كل ما لديها من حقوق، وفقا لعقد اجتماعي يتم بمقتضاه التنازل لشخص ما عن تلك الحقوق، وفي المقابل لا يحق للجماعة أن تحاسبه أو تنازعه في سلطانه، وفي هذا تأثر كبير بالاضطرابات التي سادت انجلترا في تلك الفترة.[3]

واستنادا لتحليل "**هوبز**" تكون الدولة ظاهرة مصطنعة بميثاق إرادي وضع بهدف حماية المواطنين.

ب. جون لوك: هو يرى بأن الإنسان في حالة الطبيعية كائن واع وحر، لكنه يطمح لأن يكون في حالة أفضل، لذلك يتنازل طوعا عن بعض حقوقه لصالح الحاكم بواسطة العقد، في مقابل أن تحترم هذه الدولة المؤسسة حقوق المواطنين على اساس أنها حقوق طبيعية ليست قابلة للتصرف.

ويختلف عقد التأسيس عند "**لوك**"، عن عقد "**هوبز**"، حيث أن هذا الاخير يتصور العقد تنازلا كاملا من قبل الأفراد، الذين لا يمكنهم أن ينضموا شؤونهم بسلام لأن حالة الطبيعة تسودها شريعة الغاب، بينما يرى "**لوك**"أن المجتمع في حالة الطبيعة يملك القدرة على تنظيم شؤونه دون ان يكون له الحاجة إلى نظام سياسي. وإنما ما يجعل هذه الحاجة ضرورية هو وجود المجتمع في وضع يكون فيه مهددا داخليا أو خارجيا.

فالعقد بنظره ليس عمل ارتهان، وإنما تسوية ضرورية تجعل من الشعب المؤتمن الحقيقي على المصلحة العامة، ولا يمكن للدولة أن تتوان عن أداء مهمتهافي خدمة الخير العام، وإذا ما حدث العكس فللمحكومين الحق في

---

[1] -الطيب مولود زايد، **مدخل إلى علم الاجتماع السياسي**، (ليبيا: منشورات السابع من ابريل،د س ن)،ص188.

[2] -عصام سليمان، المرجع السابق الذكر، ص 201.

[3] -**الدولة والقانون**، المرجع السابق الذكر، ص ص20-21.

الثورة على الدولة، وهذا على عكس ما يتصوره هوبز، الذي يرى في العقد التزام المحكومين بطاعة الحاكم فهو عقد خضوع.[1]

ج. جان جاك روسو: تدور رؤية روسو حول إيجاد نظام اجتماعي يستخدم السلطة الجماعية لحماية حقوق الفرد وحرياته واملاكه، مع تبيان أن باستطاعة الفرد أن يعقد اتحادا مع الآخرين والاحتفاظ بحريته، ومن ثم كانت حالة الفطرة عنده تمثل حالة مثالية. لذلك لم يحاول الفرد حسب روسو أن يعيش في مجتمع إلا عندما تزايد عدد السكان بشكل مستمر ما أدى به إلى تخليه عن حرياته بواسطة العقد الاجتماعي الذي كان قيدا عليها.

ويذهب"**روسو**"إلى أن الفرد ولد حرا وكانت حالة الطبيعة تلك تسودها المساواة الطبيعية حتى ظهرت الملكية الخاصة. التي تسببت في حدوث لا مساواة بين الأفراد، أما فيما يخص العقد فالأفراد يتنازلون عن جميع حقوقهم ليس لفرد معين وإنما لمجموع الأفراد، أي أنهم يتنازلون لأنفسهم، وهو ما يشكل الإرادة العامة التي هي أصل العقد، وعليه فالسلطة الناشئة عن هذا العقد هي سلطة الكل.[2]

2. نظرية موريس هوريو: حسب "**موريس هوريو**" الدولة لم توجد منذ فجر التاريخ وإنما ظهرت على مرحلتين في سياق عملية تاريخية،ففي المرحلة الأولى يلعب عامل الثورة الدور الأساسي داخل الجماعة البشرية ويستعمل من قبل الحكام لتشديد قبضتهم على الجماعة. لكن تدريجا يبدأ الحكام بالشعور بضرورة تحقيق فكرة سامية ويباشرون العمل على تحقيقها واقعيا، مما يولد لديهم قناعة بانهم ليسوا الأقوى فقط وإنما بأنهم يقبضون على السلطة في سبيل الوصول إلى هدف سام .ومن هنا تأخذ الدولة طريقها إلى التكوين.

أما في المرحلة الثانية فيعي المحكومين دور الحكام وضرورة إيجاد هيكل للتنظيم الاجتماعي، فيلتزمون بتحقيق الفكرة التي يعمل من أجلها الحكام، وهذا الرضي من جانب المحكومين، يؤدي إلى إنجاز علمية تكوين الدولة.

وبالتالي قام "**هوريو**" بتفسير ظاهرة الدولة تفسيرا عقلانيا فهي حصيلة فكرة يجري تحقيقها في عمل ما، وهي تتأسس بواسطة الذين يأتون بهذه الفكرة ويتقاسمها الذين يتصفون بها، أي المحكومين وعلى ذلك تنشأ التزامات حقوقية بالنسبة لهؤلاء و أولئك، لا يمكن للدولة أن تستمر بدونها.[3]

مما يمكن قوله على هذه النظريات أنها تبقى مجرد افتراضات لعدم وجود براهين تثبت أن الدولة نشأت بذلك العامل أو ذلك، فلا يمكن أن نأخذ بنظرية على حساب البقية، فضلا على أن الدول لم تنشأ كلها بطريقة

---

[1] -عصام سليمان، المرجع السابق الذكر، ص203.

[2] -اسماعيل على سعد، حسن محمد حسن محمد، **النظريات والمذاهب والنظم : دراسات في العلوم السياسية**،(القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2005)، ص175.

[3] -عصام سليمان، المرجع السابق الذكر، ص206.

واحدة لخصوصية كل دولة المرتبطة بظروفها البيئية. وعليه فإن نظريات التطور التاريخي تبقى الأقرب إلى المنطق، فالتطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في تفاعلها هي من تدفع إلى تدرج ونمو هذا الكيان.

المطلب الثاني: تعريف الدولة و أركانها:

إن كلمة دولة حديثة نسبيا فلم تستعمل في أوربا إلا في عصر النهضة وقد استخدمت للدلالة على الكيان الذي يشكل إطارا أو ركيزة للسلطة السياسية.

وقديما عبر الإغريق عن المدنية الدولة بكلمة (polis) وعبر الرومان عن الجمهورية بكلمة (respublicacivi les).بينما ظهر المفهوم الحديث للدولة نتيجة تطور مفهوم السلطة، وتحولها من السلطة المجسدة إلى السلطة المؤسسة بعد زوال الطابع الشخصي عنها، حيث أصبحت مؤسسة ناشئة في سياق تطور تاريخي وحضاري للمجمعات البشرية، والتركيز على الوجه التاريخي للدولة أساسي كونه سبق وجودها أنواع أخرى من التنظيم السياسي، مثل الإمبراطوريات والأنظمة الإقطاعية، حيث لا يجوز اعتبار كل تنظيم سياسي دولة، لأن هذه الأخيرة مرهونة بوجود سلطة مؤسسة قائمة على قواعد حقوقية تحدد مدى هذه السلطة، وتنظم العلاقات بين المواطنين والدولة وبين المواطنين أنفسهم.

و بالتالي فإن بنية السلطة، وترابط المؤسسات وعمل آليات الحكم، والسلوك السياسي للأفراد، أعطت للدولة خصائص مميزة عما سبقها من تنظيمات.[1]

أولا: معنى الدولة لغة: لقد كان **"نيكلا ميكيا فلي"**MACHIVELLI أول من استخدم هذا المصطلح في القرن السادس عشر، وذلك في كتابه الأمير وهذه الكلمة ترجع في جذورها إلى الكلمة اللاتينية (statuts) التي تعني حالة أو طريقة للعيش، تفيد معنى الثبات والاستقرار.

و على عكس هذا المعنى نجد الدولة في القواميس العربية تفيد غير ذلك، حيث أنه حسب ابن منظور في قاموسه " **لسان العرب**" الدولة تعني الفعل والانتقال من حال إلى حال.

هذا الاختلاف من مدلول الدولة بين المفكرين ينسحب إلى مدلولها السياسي والفكري حيث يرى " **ادموند رباط**" أن الدولة تعبر أحسن تعبير عما كان يراه الشرقيين من التغير في الدول والأحوال، لدرجة أنهم لم يرو في الحكم إلا أنه معرض للتبدل، أما الغربيين فللدلالة على هذا الحكم، لم يجدوا تعبيرا أحسن من كلمة Status باللاتينية و Stato بالإيطالية و Etat بالفرنسية Stste بالإنجليزية للإشارة إلى أن الحكم لا

[1]-المرجع نفسه، ص174.

يتبدل، ففي هذا نزعة تعكس حقيقة تمجيد هذه المؤسسة واستبعاد تغييرها، في حين انها لا تأخذ نفس الطابع عند العرب.[1]

ثانيا:في المعنى الاصطلاحي:في محاولة لبناء سياقات أبستمولوجيا حول تعريف الدولة على أساس وجود اهتمامات مشتركة لباحثي العلوم الاجتماعية، على الرغم من اختلاف تعريفاتهم طبقا لاختلاف اهتماماتهم، حيث طرح علماء القانون والاجتماع والسياسة والتاريخ الكثير من التعريفات تعكس حالة التعقيد والتغير المستمر الذي يطغي على موضوع الدولة.

فعلم الاجتماع ينظرإلى الدولة من خلال تفاعلها مع المجتمع والأفراد أما فقهاء القانون الدستوري فينظرون للدولة من خلال السيادة وما يرتبط بذلك من فصل للسلطات،[2] أما التعاريف السياسية فتنصرف إلى التركيز على التفاعل السياسي والتأثير الذي يمكن أن يحدث بين أفراد المجتمع.وهناك التعريف الفلسفي الذي قدم رواده منظورا نقديا للتعريفات السابقة خاصة منها القانونية والسياسية، فهذه الأخيرة انطلقت من تصور "**جورج فرديك هيجل**" للدولة باعتبارها الفكرة المطلقة والنهائية وكتعبير عن العقل في مواجهة المادة.[3]

وتبعا لذلك لم يوجد تعريف موحد للدولة، حيث قيل فيها تعريفات عديدة، فقد كشف " **ماكيفر**" عن سبعة استعمالات، في يحين يشير " **جسوب**" إلى تسعة مفاهيم في الأدبيات الماركسية، أما" **كلارك**" و "**دير**" فحددوا ثمانية عشر نظرية مختلفة عن الدولة، وقد تمكن " **ثيتوس**" أن يفرز 145 تعريف منفصل للدولة.[4]

وفي هذا الإطار يرى " **ماكفير**" أن الدولة هي إحدى المؤسسات الاجتماعية تتميز بأنها تحكم على ضوء قوانين تستعملها وتنفذها الحكومة، وغير بعيد عن هذا المعنى يسميها "**موريس هوريو** " بمؤسسة المؤسسات باعتبارها المؤسسة النهائية والعليا وليس لأي مؤسسة قوة موازية لقوتها، فالدولة تشمل جميع المؤسسات الأخرى دون أن تشملها بدورها أي مؤسسة، وكمؤسسة تعبر الدولة عن نفسها بواسطة أفراد أو جماعات لهم سلطة التقرير عنها.

أما " **غاستون بوتولو**" فيرى بأنها المؤسسة السياسية العليا، المشتملة على مجموعة المؤسسات الأخرى والتي تستمد وجودها وسلطتها من الدولة.

---

[1] – رياض عزيز هادي، "مفهوم الدولة ونشوئها عند ابن خلدون"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد السابع والثلاثون، ص79.

[2] –عبد العالي دبلة، المرجع السابق الذكر، ص58.

[3] –المرجع نفسه، ص ص60-61.

[4] –السعيد لوصيف، "واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية: فرع العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2010/2009)، ص21.

إن هذه التعاريف تركز على الطابع المؤسسي للدولة الذي يميزها عن باقي المؤسسات بصفتها مؤسسة عليا.وفي مقابل ذلك نجد مجموعة من المفكرين الذين يتناولون تعريف الدولة من زاوية الإكراه، مثل تعريف " **ماكس فيبر**" الذي يرى بأنها "ذلك المجتمع الإنساني الذي يستطيع بنجاح احتكار الاستخدام الشرعي للقوة الفيزيقية داخل إقليم ميعن"، ولقد تأثر بوجهة نظر "**ماكس فيبر**"" **بيج**" الذي يعتقد أن الدولة تتميز عن كافة المنظمات أو الروابط الأخرى من حيث أنها تتمتع بحق استخدام القوة العليا والقهر.

وفي نفس الاتجاه يرى " **كاري دي مالبريج**"CARREDE MALBERGفي الدولة مجموعة من الأفراد تستقر على إقليم معين تحت تنظيم خاص،يعطي جماعة معينة فيه سلطة تتمتع بالأمر و الإكراه وهو تعريف قريب لتعريف" **اندري هوريو**" و "**جيكول**" اللذان يقران بأن الجماعة الإنسانية تكون دولة عندما تحتكر سلطة الإكراه.

أما من الجانب العربي فيعرفها "**السلمان الطماوي**" بانها مجموعة كبيرة من الناس يقطنون على وجه الاستقرار إقليميا معينا يتمتع بالشخصية المعنوية والنظام والاستقلال السياسي.

أما "**محسن خليل**" فيرى فيها جماعة من الأفراد تغطي على وجه الاستقرارإقليميا معينا تخضع في تنظيم شؤونها لسلطة سياسية تستقل في أساسها عن أشخاص من يمارسونها.[1]

والدولة في نظر " **نبيل راغب**" تشمل مفهومين معترف بهما يرتبط كل منهما بالآخر ارتباطا عضويا،فهي من خلال المفهوم الأول تدل على مجموعة من البشر لهم خصائص تميزهم عن غيرهم، وتعني بذلك الدولة الأمة، ومن خلال المفهوم الثاني والذي يعد أكثر تحديدا تدل على اجهزة الحكومة في أمة معينة أي الدولة الحكومة.[2]

نتيجة هذا التعدد في تعريف وتحديد الدولة، وبعد دراسة أهم المفاهيم التي تناولها العلماء في إطار دراستهم للدولة، يرى "**ريموند دوفال**" و "**روجز بنجامين**" أن أهم المفاهيم التي اصطلحت بها الدولة هي:

1- الدولة باعتبارها الحكومة، أي مجموعة القيادات والأفراد الذين يتولون مواقع اتخاذ القرار والسلطة في النظام السياسي.

2- الدولة باعتبارها نظاما قانونيا مؤسسيا أو باعتبارها بيروقراطية أو جهازا ينظر إليه ككلية متجانسة.

3- الدولة باعتبارها الطبقة الحاكمة أو التعبير السياسي عن مصالحها.

4- الدولة باعتبارها نظاما معياريا متكاملا للقيم العامة.[3]

---

[1] -نعمان أحمد الخطيب، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011)، ص14.

[2] -نبيل راغب، **هيبة الدولة التحدي والتصدي**، (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2004)، ص 31.

[3] -عبد العالي دبلة، المرجع السابق الذكر، ص ص68-69.

وتبقى التعاريف التي تقترب من تحديد ظاهرة الدولة هي التعاريف التي يتبناها أغلب المفكرين المعاصرين أمثال " **هبريت**" و"**سبنسر**"و" **هيلمو**"،و"**جاربز**" والتي تنص على أن الدولة "**هي مجموعة من الأفراد يقيمون بشكل مستمر على إقليم معين، ومستقلين بقوانينهم من أي تدخل أو تسلط خارجي ولهم حكومة منظمة تشرع وتطبق قوانينها على جميع الأفراد داخل حدودها**".[1]

وهو التعريف الأكثر استعمالا وشيوعا، غير أن ما سيتم التركيز عليه في هذه الدراسة هو الجانب الرسمي للدولة من خلال المؤسسات الرسمية التي تتولى إدارة شؤون المجتمع.

وفي إطار التعريف السابق يمكن أن نستخلص أهم أركان الدولة وهي: الشعب،الإقليم والسلطة السياسية.

1.الشعب:وهو جماعة دائمة من المواطنين الذين يستقرون على إقليم معين، وإن كان عدد هذه الجماعة ليس مشروطا بحد أدنى، فالغالب أن يسود أفراد الشعب الانسجام المعنوي القائم على الجنس واللغة والدين، لكن ليس كشرط أساسي لتكوين الدولة، فسائر أفراد الشعب يرتبطون برابطة سياسية وقانونية هي الجنسية.

ولمصطلح الشعب مدلولان واحد اجتماعي والآخر سياسي:

حيث يعني المدلول الاجتماعي كافة الأفراد الذين يقيمون على أرض الدولة ويتمتعون بجنسيتها سواء كانوا رجالا أو نساء.أما المدلول الثاني فلا يعني أكثر من أولئك الذين يتمتعون بالحقوق السياسية، أي الذين تدرج أسماؤهم في جداول الانتخابات ويطلق عليهم جمهور الناخبين.

وعلى هذا يبقى مدلول الشعب بمعناه الاجتماعي أوسع نطاقا من الشعب بمفهومه السياسي، الذي يستبعد فئات متعددة من الشعب بحكم مركزهم القانوني سواء تعلق الأمر بالناحية الذاتية، أو الناحية الجنائية.

الشعب والأمة: الشعب كما ذكرنا يعني مجموعة الأفراد الذين يقيمون على إقليم الدولة، وينتمون إليها بجنسيتهم، وهذا الشعب إما أن يكون كلا متجانسا لعدة عوامل ويسمى أمة أو أن لا يكون كذلك.

ففي الحالة الأولى تكون الدولة قوية ومتماسكة أما في الحالة الثانية فتكون مزعزعة، ولذلك فالذي يقوي كيان الأمة ليس مجرد وجود الشعب على إقليمها بل هو قوة الروابط التي تشد الجماعة، وتدعو إلى الرغبة المشتركة في العيش معا،[2]إلا ان ما يهم في الشعب ليس فقط تجانسه، بل هو ولاء الشعب للدولة وقوة شعوره بالانتماء إليها.

[1] –**الدولة و القانون**، المرجع السابق الذكر، ص ص4-5.

[2] –نعمان أحمد الخطيب، المرجع السابق الذكر، ص ص18-20.

2.الإقليم:لا يكفي وجود الشعب لتكوين الدولة بل لابد من وجود البقعة الجغرافية التي يستقر عليها الشعب، وتمارس عليها الدولة سلطتها وسيادتها بمفردها،وبالتالي هويحدد الإطار العام لممارسة السلطة لعملها واختصاصاتها.ولا يهم في الإقليم أن يكون كبيرا او صغيرا، كمالا يقتصر على اليابسة فيجب أن يشمل ما فوق الأرض وما تحتها والطبقات الجوية والمياه الإقليمية. فالإقليم وفقا لما سبق يجب أن يكون محددا [1]ومسألة تحديد الإقليم هي مسألة متفق عليها من خلال الاتفاقيات الدولية، ويعتبر البعض أن هذه المسألة في ضعف ملموس خاصة مع العولمة الاقتصادية والسياسية التي يعرفها العالم اليوم، وذلك جلي في ظاهرة الاتحاد الاوربي.

لكن رغم ذلك إلا ان الدولة القطرية لا تزال مستمرة لتحافظ وتحمي حدودها ضد الظواهر العديدة التي تهددها كتدفق الأسلحة والإرهاب العابر للقارات، والهجرة غير الشرعية هذه الأخيرة التي تحاول الدولة الغنية التصدي لها من خلال الرقابة الصارمة لحدودها، والاتفاقيات الدولية مع دول الجنوب تحت غطاء الشراكة.[2]

وأهمية الإقليم تتحقق إذا سمح للجماعة بأن تعي نفسها، بعد أن تكون الحدود قد توضحت كإرث جماعي وليس كملكية للرؤساء، فليس من قبل الصدفة أن تظهر الفكرة الحديثة للحدود في القرن سادس العشر في الوقت الذي كان يتكون فيه تصور الدولة.ومنه إذا كان الإقليم متصل بفكرة الدولة فهذا يقتضي حتى لا تضمحل الفكرة أن تسعى الدولة إلى تدعيم العلاقات بين الأفراد وإطارها الجغرافي.

فهذا المعنى للإقليم يقودنا إلى البعد الحقيقي لما نسميه اليوم بسياسة تأهيل الإقليم، كما يرى" **جورج بوردو**"الذي لا يقصد به أشغال الري وبناء السدود، وإنما هو يتعلق بالتوازن الاقتصادي والروحي للتكتلات البشرية باستخدام معطيات الجغرافيا، وموارد الأرض وانتشار الصناعة بما يضمن كينونة الدولة، وتزداد هذه العملية في الدول الغنية مثل إفريقيا التي ورثت أقاليم من الدول الاستعمارية، لذلك كان لزاما عليها أن توحد أراضيها بامتصاص الفوارق التي يثيرها تنوع الموارد ونمط الاستثمار بين مناطقها المختلفة.

ويرى "**جورج بوردو**" أن هذه المشكلة تعيشها أقدم الدول مثل البرازيل التي لم تتوصل إلى الاستقرار السياسي بفعل عدم التوازن في مستوى التجهيز بين أجزاء البلاد المختلفة،وفقا لهذا المعنى ليس لسياسات التنمية سمة اقتصادية فحسب بل هي ضرورة لعملية البناء الروحي للجماعة. الذي لن يكون قوي إذا كان السكان يدركون ان قطعة الأرض التي يعيشون عليها مهملة من قبل السلطة في مقابل مناطق أخرى. فماذا يفيد أن يكون

[1]-سعيد بو الشعير، المرجع السابق الذكر، ص70.

[2]-مليكة فروميش ، "دور الدولة في التنمية : دراسة حالة الجزائر"،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية: فرع تنظيمات سياسية وإدارية، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2012/2011)، ص21.

الإقليم وطنيا، إذا كان المواطنون بلا جنسية وطنية، فهذه الرؤية الجديدة للدولة هي التي تسمح بتحول الدولة إلى الكائن الروحي الذي يجعل منها أمة.[1]

3. السلطة السياسية: السلطة ظاهرة طبيعية تضرب بجذورها في أعماق المجتمعات الإنسانية حتى أن هناك من يعرف الدولة بالسلطة، إلا أن هذا ليس صحيح لان السلطة عرفت في تنظيمات اجتماعية سابقة تختلف عن سلطة الدولة الحديثة،سواء من حيث الدرجة أو الطبيعة حيث أنه ليس كل مجتمع سياسي منظم دولة.فلا يمكن اعتبار تعاريف الدولة التي تقرنها بالتمايز بين الحاكم والمحكومين صحيحة، إنما تكشف عنه هذه التراتبية هو وجود سلطة، ومادامت هذه الأخيرة ظاهرة عالمية فهناك أنواع لا تمت للدولة بأي صلة ففي ظل الدولة ترتدي السلطة سمات لا تجدها خارجها، لان غايتها تحررها من تعسف الإرادات الفردية، وممارستها تخضع لقواعد تحد من خطرها، وهكذا فإنه لكسب السلطة طابعا سياسيا يجب أن تكون غايتها اجتماعية ومتى تحقق هذا الشرط كانت السلطة السياسية لا يتجسد وجودها إلا في الهدف الذي تشكل من أجله المجتمع، حتى ولو كانت السلطة لا تظهر إلا في شخص الرئيس، إلا أنها تتجذر في المجتمع نفسه لأنها لصيقة بالبنية السياسية التي بدونها ينتفي وجوده.[2]

وقد تمارس هذه السلطة دون رضى جميع الشعب حيث تبسط عن طريق القوة والردع، ومع ذلك فالأساس الطبيعي الذي يجب أن تقوم عليه السلطة وتستمد منه شرعيتها هو رضي الشعب لذا، ففي الأصل السلطة ترتكز على ثقة الأفراد أكثر من اعتمادها على إرادة الحاكمين، لأن وجودها دون خضوع ورضى، لا يخلق لها الانقياد، فالسلطة السياسية في الدولة الحديثة ليست ملك للحاكمين، وإنما هم يمارسونها نيابة عن الأمة.[3]

المطلب الثالث: الدولة بين الزوال و التراجع في عصر العولمة

لقد تطور الحوار الفكري في ضل العولمة إلى أن بلغ حد البحث في مسألة الحاجة إلى وجود الدولة من عدمه ومدى الاستغناء عنها بمؤسسات إشرافيه دولية تحت مسمى الحكومة الدولية، لذلك سنعالج في هذا المطلب قضية بدأ الكثير في تداولها وهي مسألة زوال الدولة خاصة في ضل العولمة

أولا: الدولة في الفكر الفوضوي

[1] – جورج بوردو، **الدولة**، تر سليم حداد، ط3،(بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002)، ص ص29-31.

[2] –المرجع نفسه، ص ص17-19.

[3] – هاني علي الطهراوي، المرجع السابق الذكر، ص36.

دخلت كلمة الفوضوية الفكر السياسي عن طريق اليونانيين وتعني عندهم عدم وجود حكومة، والفوضوية تشترك مع الشيوعية في تأكيدها على فكرة المساواة الاجتماعية المطلقة بين الأفراد، وتزيد عليها في أنها تنكر تماما ضرورة وجود حكومة أو أي شكل سياسي لتنظيم العلاقات بين الأفراد. وهكذا نجد أن الفوضوية تقوم على محور أساسي وهو الحرية المطلقة للأفراد، والتي تبرر إزالة كل شيء من شأنه أن يحد من تلك الحرية كأجهزة الدولة التي تفرض قيودا عليها وتلزم الأفراد بأنماط معينة من السلوك.[1]

والفوضويون ينكرون فكرة تحقيق المصلحة العامة من خلال تنظيم مركزي لأن المجتمعات يمكن أن تتقدم من دون الدولة التي يعتقدون أنها مجرد عامل مشوش على المجتمع وبالتالي يجب إزالتها لذلك يرفض الفوضويون الدولة كأساس أو مبدأ بل يرفضون حتى الفكرة الماركسية التي تعتبرها ضرورة مؤقتة للانتقال من الاشتراكية إلى الشيوعية. وفي هذا الإطار هناك انقسام بين الفوضويون حول من يعوض الدولة وقت زوالها، فبالنسبة للفوضويين الرأسماليون فإن السوق الحر الذي تحكمه اليد الخفية قادرعلى تقديم وظائف تقليدية قيمة وبالتالي هوبديلعنها،أما بالنسبة للفريق الثاني الذي يمثله "**كروبتكين**" **Kropotkin** "**باكونين**""**Bakunin**"اللذان قللا من أهمية السوق في أداء هذا الدور وطرحوا بديل آخر يتمثل في نوع من الاشتراكية لكن بدون دولة، وذلك عن طريق التعاون بين أفراد المجتمع.

و بهذا فالدولة عند الفوضويين عامل تأسيس للسيطرة وهي تموضع لقوة تعلو المجتمع، قادرة على الهيمنة على الناس ،بذلك فهم يرفضون وجودها خدمة للمصلحة المشتركة. وفي هذا المجال يرى "**كروبتكين**" أن الدولة هي نظام مهني لسلطة القهر والإكراه الاجتماعي، وليست مجرد نظام إدارة اجتماعي كما يضن ذلك عامة الشعب والعديد من المنظرين السياسيين.[2]

ثانيا: الدولة والعولمة:إن الدولة ظاهرة اجتماعية ما يعني أنها معرضة لقابلية التغير والتحول الذي تفرضه المستجدات الحديثة، ومن أبرزها العولمة التي ساهمت في إيجاد معالم جديدة للدولة بدل مفاهيمها التقليدية.

1.نشأة ظاهرة العولمة: ذهب البعض في إطار البحث عن إجابة على سؤال متى بدأت العولمة إلى التأكيد على أن الاقتصاد الدولي عام 1913 كان أكثر اندماجا مقارنة مع فترة نهاية القرن العشرين، وذهب غيرهم إلى أن العولمة تعود إلى العديد من القرون الماضية و أرجعوا تاريخ نشوئها إلى القرن الخامس عشر.

[1]-إسماعيل علي سعد،حسن محمد حسن محمد، المرجع السابق الذكر، ص ص 222-223.

[2]-مليكة فروميش ، المرجع السابقالذكر،30-31.

حيث يرى "**جيري بينتلي**" أن العولمة تعود إلى ما قبل عام 1500 فالشبكات التجارية بلغت كل المناطق تقريبا من أوربا إلى إفريقيا جنوب الصحراء، هذا ما شجع على التخصص في الإنتاج الصناعي والزراعي، وفي اعتقاده أن عام 1500 كان النقطة المحورية في التاريخ العالمي.

عولمة القرن التاسع عشر: الرأي السائد في الفكر الاقتصادي يشكك في قيام تجارة بعيدة المدى واندماج اقتصادي عالمي قبل 1800، غيره أنه بعد ثورة المواصلات في القرن التاسع عشر، ذهب "**والرستين**" إلى أن أجزاء عديدة من العالم كانت مرتبطة ومندمجة في الاقتصاد العالمي مثل الهند وروسيا، وهوما يؤكده "**ليفين**" حيث اعتبرأن العولمة ظاهرة حديثة ظهرت مع الانخفاض الشديد في تكاليف النقل على إثر الثورة الصناعية وهو ما أدى إلى تعادل أسعار السلع بين البلدان والشيء الذي حفزالأوربيين على الاستثمار في الأسواق العالمية.وبذلك بلغت الخطوات الأولى نحو العولمة ذروتها في الاقتصاد العالمي مع سبعينيات القرن التاسع عشر، وتداعت هذه الموجة مع بداية الحرب العالمية وخلال الحقب التالية لها، أين سادت الأنظمة المستبدة والاقتصاديات المنغلقة التي كانت تطبق الأفكار الكنزية.[1]

وتم إعادة أحيائها منذ مطلع التسعينيات، مع نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي أين أصبح العالم وحيد القطب تحكمه الولايات المتحدة الأمريكية وما زاد في معدل نموها في هذه الفترة هو التقدم والتطور التكنولوجي.

وحاول "**روبرتسون**"أن يقدم تأصيل تاريخي لتطور العولمة في خمسة مراحل كالآتي:

1.المرحلة الأولى: بداية بروز العولمة في القرن الخامس عشر متزامنة مع التوسع الكنسي، وبروز مجموعة من النظريات التي تتحدث عن وحدة العالم والبشرية.

2.المرحلة الثانية: وتبدأ منذ منتصف القرن الثامن عشر، حيث شهدت هذه الفترة انتعاش غير مسبوق لمفهوم العلاقات الدولية خاصة الأوربية مع التركيز على الأبعاد القانونية التي حكمت تلك العلاقات.

3. المرحلة الثالثة: ويسميها مرحلة الانطلاق التي تمتد من القرن التاسع عشر، وحتى نهاية عشرينيات القرن العشرين، وشهدت هذه الفترة بروز اتجاهات كونية تركز على المجتمع العالمي الواحد، مستمدة حيويتها من المنافسة الدولية وسرعة التحولات في وسائل الاتصال والمواصلات.

[1]-رضا عبد السلام، **انهيار العولمة**،(القاهرة: مكتبة المدينة، د س ن)،ص ص27-30.

4. المرحلة الرابعة: والتي امتدت إلى سبعينيات القرن العشرين وتحددت أساسا ببروز الأمم المتحدة وتفاقم حدة الصراع من أجل الهيمنة العالمية، وتزايد الاهتمام العالمي بحقوق الإنسان وحرياته من قبل مؤسسات المجتمع المدني على الصعيد العالمي.

5. المرحلة الخامسة: هي التي تمتد من بداية السبعينات إلى بداية التسعينات من القرن العشرين، وشهدت هذه المرحلة تزايد في إدراك الأفراد بعالمية العالم على إثر نهاية الحرب الباردة وبروز المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لإدارة القضايا العالمية المعاصرة، مع زيادة واضحة في القلق العالمي على مصير البشرية، هذا القلق الذي بدأ يروج له عبر وسائل الإعلام.

وهكذا فإنه إذا كان مصطلح العولمة حديث نسبيا، استعمل لأول مرة على يد الكندي " **مارشال ماك ماهان**" فإن ظاهرة العولمة تبعث بجذورها إلى قرون عدة لأنها لصيقة بالفكر الرأسمالي.[1]

وما ساهم في بروز هذا المصطلح في التسعينات جملة من العوامل والتحولات الكبرى التي حدثت في المنظومة العالمية والتي تتمثل أهمها في:

أ. الثورة الصناعية الثالثة: وتعتمد هذه الثورة إلى إنتاج العقل البشري المتدفق واللانهائي من الأفكار والمعلومات، والمعرفة المكثفة وتتمثل أبرز مظاهرها في التقدم التكنولوجي خاصة في مجال الاتصال والمعلومات، والفضاء والحاسب الآلي، والالكترونيات الدقيقة، والهندسة الوراثية، وهكذا فإن هذه الثورة تمثل حجر الزاوية فيما يعرف بمجتمع المعلومات الذي يجسد العديد من ظواهر العولمة.

ب. تفكك نظام القطبية الثنائية وانتهاء الحرب الباردة: فالتحولات التي شهدها الاتحاد السوفياتي وبقية بلدان أوربا الشرقية، والتي انتهت بتسارع عملية التحول السياسي والاقتصادي نحو التعددية واقتصاد السوق في هذه البلدان فضلا عن انفتاحها على المعسكر الغربي، واتجاها للانخراط في الاقتصاد العالمي هذه التحولات أدت إلى تداعي نظام القطبية الثنائية، فبرزت قوى ومعطيات جديدة شكلت مصادر للقيم على الصعيد العالمي.

ج. تزايد حدة المشكلات العالمية العابرة لحدود الدول: مثل مشكلات تلوث البيئة والإشعاع الذري ومخاطره وتزايد احتمالات نضوب بعض الموارد الطبيعية والمخدرات و الإرهاب والهجرة غير الشرعية، فالتصدي لهذه المشكلات يتجاوز قدرات الدول منعزلة بل يتطلب نوع من التعاون والتنسيق بين الدول.[2]

---

[1] –محمد سعيد آل عياش الشهراني، "أثر العولمة على الأمن الوطني"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القيادة الأمنية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية،2006)،ص40.

[2] –صالح محمود السعد، **التخطيط الأمني لمواجهة عصر العولمة**،(الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2002)،ص ص 68-70.

2. مفهوم العولمة: لقد ظهر هذا المصطلح بداية في مجال المال والتجارة والاقتصاد إلا أنه فيما بعد لم يعد مصطلحا اقتصاديا محضا، فالعولمة يجري الحديث عنها بوصفها نظاما أو نسقا ذا أبعاد تتجاوز دائرة الاقتصاد، فهي نظام عالمي أو يراد لها أن تكون كذلك لتشمل كافة المجالات.

والعولمة ترجمة للكلمة الفرنسية (mondialisation) التي تعني جعل الشيء على مستوى عالمي،[1] عن طريق نقله من المحدود المراقب إلى لا محدود غير المراقب، والمحدود هناهو الدول القومية، ذات الحدود الجغرافية الخاضعة لرقابة صارمة، وحماية ما بداخلها من أي خطر أو تدخل خارجي، سوءا تعلق الأمر بالسياسة أو الاقتصاد أو الثقافة.

في حين اللامحدود نقصد به العالم، حيث أن العولمة تتضمن الغاء حدود الدول القومية خاصة في المجال الاقتصادي، وترك الأمور تتحرك في هذا المجال عبر العالم، وهو ما يشكل تهديدا لمصير الدولة الامة في زمن العولمة.

كما أن الكلمة الفرنسية هي ترجمة للكلمة الإنجليزية (globalisation) التي ظهرت بداية في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تفيد تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل، وبهذا المعنى فإنه إذا كانت الدعوة إلى العولمة بهذا المقصد، صدرت من بلد أو جماعة ما، فهي تعني تعميم نمط من أنماط تخص ذلك البلد أو تلك الجماعةوجعله يشمل الجميع، ومنه فالأمر يتعلق بالدعوة إلى توسيع النموذج الأمريكي، وفسح المجال له ليشمل العالم كله وهكذا تكون العولمة لا ترتبط فقط بآلية من آليات التطور الرأسمالي الحديث فحسب بل ايضا بالدعوة إلى تبنى نموذج معين، وهي أيضا إلى جانب أنها نظام اقتصادي هي كذلك نظام إيديولوجي.[2]

وفي هذا الإطار لابد من التفريق بين مصطلح العولمة والعالمية، حيث أن هذه الأخيرة هي انتقال الظواهر من الطابع الوطني أو القومي إلى الطابع العالمي، وهي ظاهرة موضوعية يتحدد مدى انتشارهابمستوى تطور القوى المنتجة والثقافات، وهي بوتقة للتفاعل الأمم في إطار مجتمع إنساني تقوم العلاقات فيه على أساس التكافؤ فلا ينفي أحد أطرافه الأطراف الأخرى، مجتمع يقوم على التعددية الثقافية والسياسية والاجتماعية وفي هذا الإطار يرى **"محمد عابد الجابري"** بأن العالمية شيء والعولمة شيء آخر، فالعالمية تفتح على العالم وعلى ثقافات أخرى مع الاحتفاظ بالغلاف الإيديولوجي، أما العولمة فهي نفي للآخر، فهي تسعى لفرض منهجها الحضاري وترفض

[1]-صالح رقب ،**العولمة**،(د ب ن:الجامعة الإسلامية للنشر والتوزيع،2003)،ص5.

[2]- محمد عوض الهزايمة، **قضايا دولية**، (عمان: المكتبة الوطنية، 2005)،ص ص136-137.

الحوار مع غيرها من الثقافات أما العالمية فهي انفتاح على باقي الحضارات والتفاعل معها في أجواء تتلاقح فيها الثقافات.[1]

ومن الضروري أن تفهم العولمة من هذا الجانب عوض الجانب الذي يدعى فيه البعض بأن هذه الظاهرة تسعى إلى تقارب الشعوب، وتساهم في نقل الخبرات والتكنولوجيا بين الدول، للتأكيد على الطابع الدعائي الذي تنادي به وتأكد عليه الدول الغربية .

وعلى هذا الأساس كان هناك اختلاف في إعطاء وتحديد تعريف للعولمة يختلف باختلاف الغاية التي يراد بها من العولمة والزاوية التي ينظر إليها منها، فهناك الفريق الذي يركز على آثارها السلبية، وهم بذلك يمثلون الاتجاه المعارض لها، وفي مقابلهم نجد فريق آخر يؤيد العولمة، ويرى فيها صورة الانفتاح على العالم، وشيوع مبادئ الديموقراطية بالمنظور الغربي، وفريق ثالث يقف موقف الحياد، يركز على ضرورة التفاعل مع العولمة بشكل حذر لتعظيم إيجابياتها وتقليل سلبياتها.

ومن بين التعاريف ذات نظرة المتفائلة بالعولمة نجد تعريف " **جيمس روزنو**" الذي يرى بانها العلاقة بين مستويات متعددة لتحليل الاقتصاد والسياسة والثقافة والإيديولوجيا وتشمل إعادة الإنتاج وتداخل الصناعات عبر الحدود وانتشار أسواق التمويل وتماثل السلع المختلفة بين الدول، نتيجة الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة

ويعتبرها كذلك عالم الاجتماع الكندي " **مارشال ماكما هان**" بأنها النموذج الكوني للحداثة في إشارة منه لتقدم القيم الأمريكية، ونشر صور الحداثة التي وصلتها باعتبارها أسمى ما وصل إليه الإنسان.

أما الاتجاه المعارض فيرى فيها اتجاه الحركة الحضارية نحو سيادة نظام واحد بمفرده في الغالب تكون قوة واحدة، بمعنى سيادة العولمة لتكريس سيادة النمط الغربي في الثقافة والسياسة والحكم والاقتصاد على المجتمعات البشرية كلها في إطار ما يسمى بالنظام العالمي الجديد.

وفي هذا الإطار يعتبر "**المسيري**"العولمة "بأنها النظام العالمي الجديد وهو المصطلح الذي استخدمه الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب في الخطاب الذي وجهه إلى الشعب الأمريكي في فترة حرب الخليج في 1990 وفي معرض حديثه عن هذا القرار تحدث عن فكرة عصر جديد[2]ويمكن أن نورد عدة تعاريف للعولمة، تتوزع على هذين الاتجاهين:

---

[1] -توفيق المدني، **التوتاليتارية الليبيرالية الجديدة والحرب على الإرهاب**،(دمشق : اتحاد الكتاب العرب، 2003)، ص20.

[2] -صالح رقب، المرجع السابق الذكر، ص6-7.

حيث يرى " **عز الدين اسماعيل**" أن العولمة يمكن استخدامها كصيغة مصدرية أي دالة على الممارسة والفعل فتسمى (**globalisation**)، وتستخدم بوصفها صيغة تدل على ظاهرة معينة، وعكس هذا الاتجاه يرى "**محمد حافظ دياب**" أن مفهوم العولمة يثير مشكلة مفاهيم حيث يتم التفريق بين الدول كواقع وكإيديولوجية، فالأولى تعني ديناميكية الظاهرةأما الثانية فتعني الديناميكية الذاتية ويشير"**محسن الخضري**"إلى أن هناك فرق بين العولمة كحالة وبين التعولم كعملية وعلى القابلية للتعولم، إن تعريفات سابقة تترجم حالة الخلاف بين المفكرين حول ما إذا ما كانت العولمة ظاهرة أو عملية أو حالة.

وبعيدا عن ذلك الخلاف يرى " **برترون**" أن العولمة عملية تؤدي إلى قيام نظام دولي يتجه نحو التوحد في القواعد والقيم والأهداف مع توقع ادماج مجموع الانسانية ضمنه أما "**قيدن**" (**Gidiens**)، فيرى بأنها تتمثل في مجموعة معقدة من العمليات التي يحركها مزيج من التأثيرات السياسية والاقتصادية وهي تهدف إلى تغيير الحياة نظرا لأنها تخلق قيم غير قومية في حين يعرفها " **جون جراي**" (**John gray**)بأنها تعني الانتشار العالمي للتكنولوجيا الحديثة في الإنتاج الصناعي والاتصالات من كل الأنواع عبر الحدود في التجارة ورؤوس الأموال والانتاج والمعلومات.

ومن بين وجهات النظر الايجابية للعولمة نجد رأي " ***مارتين ولوف"*** الذي يعتبرها عملية تحرر تاريخية من أسر الدولة القومية إلي أفق الإنسانية ومن نظام التخطيط الصارم إلى نظام السوق الحر ومن الولاء لثقافة ضيقة ومتعصبة إلى ثقافة عالمية واحدة يتساوى فيها الناس والأمم جميعا، وعلى العكس من ذلك تمام يرى "**أولريشبك**" في العولمة انهيار لوحدة الدولة الوطنية والمجتمع وبروز المنافسة والتداخل بين مكونات الدولة الوطنية والممثلين لها من جهة، والممثلين عبر الحدود الوطنية والهويات والأوضاع والقضايا من جهة أخرى.[1]

مما سبق يمكن القول أن العولمة ظاهرة شاملة مركبة لها أشكالها المتعددة، اقتصادية وسياسية و ثقافية. ورغم قدم ظاهرة العولمة إلا أن الهيمنة الأمريكية على العلاقات الدولية جعلت منها ظاهرة عالمية مرتبطة بالتصورات الكونية الأمريكية.

3.العولمة وتراجع مبدأ السيادة الوطنية للدول:

العولمة لها انعكاسات سلبية على الدولة في مختلف المجالات إلا أن أخطرها كان في الجانب السياسي فيما ما تعلق بقضية السيادة

[1]– محمد غربي ،" تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد السادس، ص ص21-23.

وتشير السيادة إلى أن السلطة السياسية في الدولة تمارس صلاحياتها على الشعب المقيم على إقليمها، والتي لا تخضع لأي سلطة أخرى لا على المستوى الداخلي ولا على الصعيد الدولي،وبذلك فلسيادة مظهران مظهر داخلي مفاده أن تبسط السلطة السياسية سلطانها على إقليم الدولة ،بحيث يكون لها سلطة الأمر التي تعلو على جميع الأفراد والجماعات والهيئات الموجودة فيها. وبالتالي فهي تتمتع بالقرار النهائي في الشؤون الداخلية دون مشاركة سلطة أخرى في. أما المظهر الخارجي فيعني عدم خضوع الدولة لدولة أجنبية[1]

لقد ظل مفهوم السيادة كفكرة قانونية مجردة لفترة طويلة محاطا بهالة من القدسية، ليصبح موضع تشكيك منذ النصف الأخير من القرن العشرين، وقد كان مرد ذلك إلى العديد من الأمور أهمها ما يلي:

1. التوسع المتزايد في إبرام الاتفاقيات الدولية، التي أصبحت لها حجية في مواجهة كافة الدول، فلا يجوز الاتفاق على مخالفتها، حتى لو كان ذلك تذرعا بفكرة السيادة، فضلا على استقرار القضاء الدولي على عدم امكانية احتجاج الدول بدساتيرها أو التشريعات الداخلية لها، وهي من مظاهر السيادة الوطنية. للتنصل من الالتزامات الدولية.

2. الاتجاه المتنامي نحو احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ونحو كفالة الضمانات الدولية التي تمكن من احترام هذه الحقوق من جانب الحكومات الوطنية.

3. الاتجاه المتزايد نحو إقامة التكتلات الدولية العابرة للقومية.

4. بروز نوعية من المشكلات الدولية التي تستلزم تكاتف الجهود الدولية وتضافر الإرادات السياسية للدول في سبيل التوصل إلى حلول فعالة لمشكلات البيئة والتلوث.[2]

وبذلك يمكن القول أن النسق الدولي قد انتقل بالفعل إلى ما بعد السيادة، هذا الوضع الذي كان من نتائجه أن تزايدت إمكانية التدخل في الشؤون الداخلية للدول، حيث تعددت مبررات التدخل الأجنبي فكان التدخل لاعتبارات إنسانية،والتدخل لحماية حقوق الإنسان، وحقوق الأقليات العرقية، والتدخل بدعوى مقاومة الإرهاب الدولي.

تبعا لذلك طرح المفكرون والباحثون رؤى عن مستقبل السيادة الوطنية في ضوء التغيرات الخاصة بالعولمة يمكن تحديدها في أربعة سيناريوهات:

---

[1]-نعمان أحمد الخطيب، المرجع السابق الذكر، 34.

[2]- نعيم ابراهيم الظاهر، **إدارة العولمة وأنواعها**، (عمان : عالم الكتب الحديثة، 2010)،ص ص116-117.

أ. **سيناريو اختفاء السيادة:** يرى أنصار هذا الاتجاه أنه كما حلت الدولة محل سلطة الإقطاع منذ نحو خمسة قرون، سوف تحل اليوم الشركات المتعددة الجنسيات محل الدولة.لأن هذه الشركات تسعى إلى إحداث تقليص تدريجي لمهام الدولة، بما يؤدي إلى اختفاء مفهوم السيادة ثم الدولة القومية ذاتها، وتكون وظيفة الدولة الجديدة هي خدمة مصالح الشركات الدولية.

ب. سيناريو استمرار السيادة: يرى أنصار هذا السيناريو أن تحولات العولمة لن تأتي على السيادة تماما، بل ستضل باقية ما بقيت الدولة القومية ذاتها. وأقصى ما يمكن أن تفعله العولمة هو التأثير على أدوار الدولة ووظائفها.

جـ. **سيناريو الحكومة العالمية** : يذهب هذا السيناريو إلى أن هناك تغيرا سيحدث في مفهوم السيادة الوطنية، بتنازل الدول القومية عن سيادتها لصالح حكومة عالمية منبثقة عن نظام عالمي ديموقراطي، حيث أن تغير العولمة طرح فكرة الحكومة العالمية ليس باعتبارها حلا بعيد المنال وإنما باعتبارها عملية في طور التكوين.

د. سيناريو التفكيكية: يتوقع أنصار هذا السيناريو أن الدول القومية لن تكون قادرة على مباشرة مظاهر سيادتها على إقليمها بسبب تفككها إلى عشرات الدول القومية الصغيرة، تحت دعوى التعبير عن هويات من حقها أن تعبر عن نفسها أو دعوى توطيد صلة المواطنين بالسلطة.[1]

ما يتفق عليه أن العولمة تستهدف السيادة الوطنية للدول لأن ذلك يخدم القوى المعولمة إلا أن زوال السيادة ومعها الدولة أمر غير مطروح لأن هذه القوى تحتاج لإطار سياسي وقانوني، يحمي مصالحها وبالتالي فإن العولمة، تطرح مسألة تحول الدولة من شكلها التقليدي لتتكيف مع التطورات الجديدة.

[1] -المرجع نفسه، ص ص126-127.

المبحث الثاني: النقاشات النظرية حول تدخل الدولة في الاقتصاد

لطالما احتلت الدولة أهمية بالغة في الفكر الاقتصادي خاصة مع تعاظم دور السوق في الحياة العامة،فبرزت العديد من النقاشات التي حاولت وضع حدود لتدخل الدولة في الاقتصاد .خدمة لمصالح طبقة معينة في بعض الأحيان وفي أحيان أخرى تجاوبا مع التغيرات العامة للبيئة الاقتصادية والسياسية.

المطلب الأول: الدولة و الاقتصاد

إن من الأمور الملاحظة في العصر الحديث طغيان العامل الاقتصادي على كافة شؤون المجتمع في الدول المتقدمة وحتى النامية. وهذا راجع إلى عمق العلاقة التي تكونت بين السياسة والاقتصاد، حيث أصبح من الصعب فهم طبيعة عمل الدولة دون فهم المشكلة الاقتصادية، ذلك لان النشاط الحكومي أساسا هو نشاط اقتصادي .

والعلاقة بين الاقتصاد والسياسة لم تكن ظاهرة حديثة بل وجدت بدايتها في القرن التاسع عشر، حيث بلغ تأثير العامل الاقتصادي في تطور الدولة حدا لم يسبق له مثيل، بسبب الثورة الصناعية، وما أفرزته من ثورة مادية لدى أفراد الطبقة الوسطى. هذه الحالة خلقت وضع اقتصادي حاولت فيه تلك الطبقة تحدي سلطة الحكومة، وبالتالي إعادة صياغة العلاقة بين الاقتصاد والسياسة.

فأصبح رجال الأعمال والاقتصاد بديلا لرجال الدين، وأصبح هناك الكثير من الجدل يدور حول طبيعة وظائف الدولة، خاصة في المجال الاقتصادي وحول علاقة الاقتصاد بالسياسة، وفي هذا الصدد يرى "**هيل برونر**""**Heilbroner**"أن المشكلة الاقتصادية هي مشكلة الندرة أو عدم توفر إمكانيات لتلبية مطالب الأفراد الاجتماعية، وحل هذه المشكلة يقوم على أساس عنصرين: هما الإنتاج والتوزيع، وهاذين الأخيرين لا يمكن معالجتهما دون توفر نوع من التنظيم الاجتماعي الذي يوفر نوعا من الإشراف والرقابة، والدولة هي من تمثل هذا الإطار التنظيمي.

وفي هذا المجال برزت عدة اتجاهات في تحديد طبيعة هذا الدور وحدود تدخل الدولة في المجال الاقتصادي.[1] بين من ذهب إلى التركيز على مركزية الدور الاقتصادي للدولة وهو ما يمثله الاتجاه الاشتراكي الذي كان له رؤية ثابتة اتجاه هذا الدور، في مقابل الاتجاه الليبرالي الذي لم يكن له موقف ثابت بهذا الشأن، بل تراوح بين مساندة هذا التدخل، وممانعته في إطار تكيفه مع كل مرحلة من مراحل تطور المجتمعات الغربية، ففي البداية دعت الليبرالية إلى ضرورة أن يتولى السوق مسؤولية الإنتاج والتوزيع، وان تنحصر سلطة الدولة إلى أقصى

[1]-أسامة شهوان، **ادارة الدولة: المفاهيم والتطور**،(عمان : دار الشروق ، 2001) ،ص ص 85-78.

حد،لتتخلى عن هذه الرؤية في بداية القرن العشرين وتقر بضرورة إعطاء دور أوسع للدولة، لتعود مرة أخربإلى نقطة البداية، وتعلن ضرورة العودة إلى الرؤية الاولى مع نهاية القرن العشرين.

المطلب الثاني: الاشتراكية والملكية العامة

إن مبرر طرح هذه الرؤية رغم زوالها بزوال الاتحاد السوفياتي يكمن في أنها قدمت رؤية مغايرة لرؤية الليبرالية، وشكلت أكبر نقد لها، وبالتالي حتى وان زالت اشتراكية الدولة فإن العديد من الدول لا زالت تأخذ ببعض مبادئ الاشتراكية.

أولا: تطور الاشتراكية: ظهرت الأفكار الاشتراكية على أساس أنها المنافس الإيديولوجي للأفكار الليبرالية، وذلك لأنهما تبنت موقف ردكالي من الرأسمالية الصناعية ولدفاعها عن مبادئ مثل التكافؤ الاجتماعي والعدالة الاجتماعية[1].

وبالتالي فقد كان للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتتالية التي أفرزتها الثورة الصناعية في النظم الرأسمالية، دور في تحفيز العديد من المفكرين على مناقشة مسألة الحقوق والحريات التي كانت رائجة بشكل كبير في المجتمعات الغربية في تلك الفترة. والتي أدت حسب هذا الطرح إلى تضارب المصالح بين أرباب العمل والعمال.

وبتجاوز المصادر البعيدة للفكر الاشتراكي كأفكارأفلاطون، ومفكري الاشتراكية الخيالية، فان الأصول الفكرية الحقيقية لهذا الفكر لم تتبلور بصورة واضحة إلا في القرن التاسع عشر. بظهور الاشتراكية العلمية التي تطلق على التيار الماركسي، رغم أن الفرنسي **"بيبوف"** (Babeuf)كان أول من نادى بالمبادئ الاشتراكية لإصلاح مساوئ النظام الفرنسي، وحاول القيام بانقلاب على الحكومة التي قامت بعد الثورة الفرنسية، لأنه رأى في المبادئ القانونية التي أعلنتها هذه الثورة غير كافية لحل المشاكل المجتمعية. وفي نفس الاتجاه برز اسم فرنسي آخر هو **"سان سيمون"saintSimon** الذي نادى بقيام دولة الإنتاج التي من واجبها إعادة تنظيم المجتمع على أساس علمي، وأن تعمل على حل المشاكل الاجتماعية بالتوفيق بين المصالح المتعارضة [2].

أما الفيلسوف **"روبرت أوين"Robert Owen**فرأى بان معاناة الإنسان تعود إلى نظام الحكم والبيئة الاجتماعية التي تحيط به.والسبيل إلى تحسين وضعه يكون من خلال إعادة بناء هذه البيئة، باعتماد خطة مستمدة من الطبيعة تكون متفقة مع العقل، و الدولة هي من تكون المسؤولة عن تطبيقها، باعتبارها القوة الوحيدة

[1] اسماعيل علي سعد ، حسن محمد حسن محمد ، المرجع السابق الذكر ، ص 319.

[2] عبد الغاني عبد الله بسيوني، المرجع السابق الذكر ، ص ص 135_ 136 .

القادرة على تدعيم حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. بما تملكه من هيمنة على الظروف الخارجية، وقدرة على توجيه النظام الاجتماعي، وبالتالي فالدولة لا بد أن تتدخل لتحسين أوضاع المواطنين المادية والمعنوية.

كل هذه الأفكار لم يكن لها الصدى والانتشار الذي حظيت به الماركسية لأنهاأخذت طابعا مغايرا عن التي سبقتها.حيث قامت على الربط بين النظم الاجتماعية والسياسية القائمة في فترة زمنية معينة وبين أسلوب الإنتاج في الفترة نفسها.

وخلاصة ما ذهب إليه ماركس هو أن النظام الاقتصادي هو العامل الموجه لكل نظام سياسي واجتماعي، وهو حجر الزاوية الذي تقوم عليه هذه النظم كما أن شكل الدولة وتكوين هيئاتها إنمايأتي تبعا للنظام الاقتصادي السائد، فالطبقة التي تسيطر على وسائل الإنتاج هي من تسيطر على أجهزة الحكم والنظام السياسي بأكمله.

فماركس يرى بان السلطة التي تناهض الحرب هي السلطة الاجتماعية المفروضة من طبقات معينة على طبقات أخرى، وهذه السلطة الفعالة هي سلطة اقتصادية. ولإنهاء هذه السيطرة لابد من القضاء على وجود الدولة الممثلة لسلطة القهر، و التي يرى فيها ماركس أداة الطبقة البرجوازية لحماية مصالحها، وفي سبيل ذلك تكون مرحلة انتقالية لتقويض النظام الرأسمالي تعود فيها السيطرة للطبقة العاملة، للسير بالمجتمع إلى الحالة المشاعية التي تزول فيها الدولة [1].

ثانيا:دور الدول في النشاط الاقتصادي وفق الرؤية الاشتراكية:إن الاشتراكية تعتبر الجماعة هدفا لها عوض الفرد ذاته، فهي التي يجب أن تحوز على كل السلطات والنفوذ في منح الحقوق والحريات، أما الفرد فهو خادم لمصلحة الجماعة وأداته لتحقيق الأهداف المشتركة، ولا وجود مستقل له عن الجماعة أو خارجها و انطلاقا من ذلك فحريات الأفراد وحقوقهم ليست مسلمات تولد معهم، إنما هي مجرد امتيازات تمنحها الدولة وتنظمها بل وتسحبها ممن تشاء. فحقوق الأفراد ليست قيودا مفروضة على الدولة أو مقدسات لا يمكن المساس بها، وإنما هي مجرد رخص تخضع لتنظيم الدولة.

تبعا لهذا التصور كانت الرؤية الاشتراكية لدور الدولة تقضي ضرورة تدخل الدولة لتنظيم الاقتصاد وأن يكون لها كل المجال في أداء مهامها دون أي قيد أو ضغط من الأفراد.

[1]–العمري بلوطي ،" اثر المذاهب السياسية وظيفة الدولة ومدى انعكاسها على الحقوق والحريات العامة"،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر_ باتنة ،2005/ 2007) ، ص ص 54_55.

فمن وجهة نظر "**دوربوت أوين**" (d.Owen) فان الدولة لا يجب أن تقف وظيفتها عند حد الدولة الحارسة بل عليها أن تحول تلك الوظيفة من الفردية السلبية إلى التدخل الايجابي لتحسين أوضاع المواطنين[1].

وفي تصور كل من " **هابرماس**" (Habermas) و "**أوفي** " offé أن الدولة الرأسمالية الحديثة مصممة على أساس تحقيق أكبر قدر من الأرباح الفردية عن طريق مبدأ المنفعة المتبادلة .مما يجعل النظام لاعقلانيا و مليئا بالتناقضات. وضمن هذا المفهوم يكون هدف الدولة هو استمرار أشكال الاستغلال الاقتصادي وتنظيم عملية توزيع القيمة الإضافية بين مؤسساتها المختلفة، وبعبارة أخرى فان العامل الاقتصادي والمتمثل في تحقيق أقصى مستويات الربح هو الذي يدفع بالمجتمع الرأسمالي إلى تنظيم نفسه على شكل دولة، بغية تنظيم هذه العملية وإعطائها الشرعية اللازمة لديمومتها.[2]

المطلب الثالث: الليبرالية الجديدة و إعادة صياغة دور الدولة

إن رؤية الليبرالية مختلفة من جيل لآخر من الليبرالية الكلاسيكية إلى الليبرالية الجديدة

أولا: الليبرالية الكلاسيكية: إن هناك ارتباط شديد بين الليبرالية وفكرة الحرية حيث أن اسمها مشتق في الواقع من معنى الحرية. وان كان الحديث عن الحرية قديما يجد جذوره في الفكر اليوناني والممارسات الديمقراطية في المدن اليونانية، فان هذه الممارسات لاتمثل الفكر الليبرالي كما استقر مفهومه ومعناه بداية من القرن السابع عشر مع مفكري العقد الاجتماعي خاصة "**جون لوك**" **JohnLocke**الذي يعتبر مؤسس الليبرالية، من خلال دفاعه عن الملكية الدستورية بعد الثورة الانجليزية، وتأكيده على العلاقة بين الحرية الفردية والملكية الخاصة. فهو يرى بان الاعتراف بمجال خاص يستقل به الفرد دون تدخل خارجي يتطلب توزيع الملكية وعدم تركيزها في يد واحدة حتى وان كانت الدولة. وهكذا نجد مبدأين لدى "**لوك**"من مبادئ الليبرالية أو لهما فكرة دولة القانون، وثانيهما فكرة اقتصاد السوق القائمة على الملكية الخاصة.

وقد ساهم عصر التنوير بكتابه من فرنسا وانجلترا في دفع أفكار الليبرالية من أمثال "**منتسكيو**"، "**وفولتير**" ، "**ودفيد هيوم**" ، و"**آدم سميث**".[3]

ورغم أن كافة الليبراليون يشتركون في نفس المبادئ،إلاأن مجالات اهتمامهم اختلفت، لذلك نجد أن الليبرالية الكلاسيكية نوعان :الليبرالية السياسية والليبرالية الاقتصادية.

---

[1]–رشيدة العام ،" الحرية في المذهب الاشتراكي "،**مجلة العلوم الانسانية** ،العدد العاشر، نوفمبر 2006 ،ص ص 161-162.

[2]–أسامة شهوان، المرجع السابق الذكر ، ص 77.

[3]–حازم الببلاوي ، **عن الديمقراطية الليبرالية**، (القاهرة: دار الشروق، 1993)، ص ص 12 – 14.

1.الليبرالية السياسية: تتلخص في المادة الأولى للإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة "1789" " يولد البشر ويبقون أحرار ومتساوين في الحقوق". وبالتالي فالحرية والمساواة يشكلان أساس هذه الليبرالية وهو الفردانية التي مفادها أن السبيل الأفضل لتحقيق المصلحة العامة هي البحث عن المصلحة الخاصة.[1]

2. الليبرالية الاقتصادية: إذا كانت الليبرالية السياسية قد قامت على إسهامات "**لوك**"**و** "**منتسكيو**"، **و** "**مكيافلي**" فان اسهامات" **آدم سميت**"،"**دفيدريكاردوا**" **و**"**مالتوس**"، قد مثلت عماد هذه النظرية الاقتصادية. التي ترى بأن الدولة لا ينبغي أن تتولى وظائف صناعية أو تجارية، ولا يحق لها التدخل في العلاقات الاقتصادية القائمة بين الأفراد والطبقات، كما ترى بأن الحكومة التي تحكم بالحد الأدنى هي من يكون حكمها أفضل. فالاقتصاد حسبهم ينظم نفسه إذا ما ترك حرا في عمله ويدخل في هذه الحرية التي يطالبون بها حرية حركة المال والتجارة وحرية العمل وحرية التعاقد.[2]

رغم تصنيف الليبرالية إلى صنفين فان كلا الليبراليتين يتفقان على تحرير حقل الاقتصاد من تدخل الدولة.فأوائل الليبراليين مثل "**جونلوك**" دعي إلى ضرورة تمتع المجتمع بحرياته وان تكون قيود الحكومة أدنى ما يكون، وأن يتحدد حجم الحكومة وعدد وظائفها ومهام السلطات الممنوحة لها بأضيق نطاق ممكن، ذلك لأن المواطن لم يتخلى للدولة عن حقوقه إلا لحمايتها، ولذلك كان على القانون أن يسري ويطبق على المواطن والدولة وهذا من منطلق تفكيري "**للوك**"يقوم على أن الملكية الخاصة تمتع بها البشر منذ أن كانوا في حالة الطبيعية ولما انتقلواالى المجتمعات المدنية حافظو عليها، وعليه شكل حق الملكية طوال تاريخ الإنسان هدفا أساسيا لسعادته.[3]

أما"**آدم سميت**"فأسس نظريته حول توازن الأسواق على فكرة سماها " **اليد الحفية** " ومفادها انه كلما سعى الأفراد لتحقيق مصالحهم الشخصية ترتب على ذلك تحقيق مصلحة المجتمع، واعتبر أن أي تدخل للدولة من شأنه عرقلة النشاط الاقتصادي، وبالتالي يبقى دورها منحصرا في الحفاظ على النظام العام وحماية الممتلكات والأفراد.

من العرض السابق يتبين أن الفكر الليبرالي الكلاسيكي يرى بأن أي تدخل للدولة في الاقتصاد من شأنه إحداث عقبة في وجه المنافسة وبالتالي النمو، كما أنها تعمل على تشجيع التبذير على حساب المؤسسات

---

[1]–موريس دوفرجيه، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري**، تر جورج سعد، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات النشر والتوزيع، 1992) ،ص ص 180- 181.

[2]–عبد الرحيم صمايل السلمي، "نشأة الليبرالية وتطورها"، تم تصفح الموقع يوم(2014/05/25)

http://islamtoday.net/bohooth/artshow-86-2515.htm.

[3]–محمد وقيع الله أحمد، المرجع السابق الذكر، ص ص 170-171.

الإنتاجية، وتعاقب الاستثمار عن طريق الاستهلاك العام غير المثمر. الذي يفسر باقتطاع رؤوس الأموال من المبادرة الفردية وتحويله إلى الاستعمال غير المنتج كسياسة إعادة التوزيع، المنتهجة بواسطة الإنفاق الحكومي في مجالات غير منتجة كالحماية الاجتماعية.[1]

أما "**جون باتيست ساي**" في قانونه " **المنافذ** "يرى بأن كل إنتاج يخلق لنفسه منفذا ضروريا ،وكافيا وأن الإنتاج يبادل بالإنتاج بحيث أن البائع هو مشتري في نفس الوقت، وبالتالي فالعرض الكلي يقابله الطلب الكلي بدون أي أزمة وأمام هذا الوضع كان غير مسموح للحكومة بالتدخل في حركة السوق، لأن ذلك سيخل من توازن هذه المعادلة التي تعمل تلقائيا، وبدل ذلك عليها القيام بالمشروعات الكبيرة التي لا يقبل عليها الأفراد.[2]وهو بذلك يضع السلطة السياسية وكغيره من الليبراليين الكلاسيك في يد كل من كان ذو ثراء عظيم للقيام بدور مهم في رسم السياسات العامة للمجتمع. وكان تراكم الثروة لديهم مؤشر على الرشادة والعقلانية، وفي نفس الوقت يقيدون وظيفة الدولة في توفير الظروف التي تشجع الأفراد على تطوير قدراتهم الإنتاجية وحماية حقوقهم الطبيعية.[3]

ثانيا: الليبرالية الكنزية: نتيجة الأزمات التي تعرض لها الاقتصاد الرأسمالي للدولة الغربية تعرضت الليبرالية لتغيرات عميقة لعل أبرز هذه الأزمات كانت أزمة الكساد العظيم سنة 1929،التي بدأت في الوم أ وانتشرت فيما بعد إلى باقي الدول الرأسمالية .وتعود أسباب هذه الأزمة إلى أن الوم أ بعد الحرب العالمية الأولى عرفت نمو اقتصادي كبير لذلك صارت الممول الرئيسي للدول الأوربية التي خرجت باقتصاديات منهارة من الحرب زراعيا وصناعيا، مما شجع الوم أ على زيادة الإنتاج لسد الحاجيات الأوربية ، غير أنه بعد عام 1926 بدأت المؤسسات الأمريكية تتعرض لوطأة المضاربات وقلة الأرباح والتضخم في الإنتاج الزراعي بسبب توقف الدول الأوربية عن استراد السلع الأمريكية لتعافي اقتصادياتها، هذه العوامل ساهمت في تكديس البضائع الأمريكية وتراكم ديون المصانع فأفلست الكثير منها ما أدى ذلك إلى تسريح العمال وانتشار البطالة وتفاقم المشاكل الاجتماعية.[4]

نتيجة هذه الأزمة ظهرت عدة أفكار ونظريات تدعو إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية كحل للخروج من هذه الأزمة، كان أبرزها النظرية الكنزية وذلك لعجز النظرية الليبرالية الكلاسيكية عن مواجهة

---

[1]– رشيد ونادي ،" آلية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياستها المالية "،**مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية** ، العدد التاسع ، جوان 2011، ص 107.

[2] –رفيقة حروش ، **الاقتصاد السياسي** ، (الجزائر : دار الأمة ، 2011)،ص115.

[3]– اسماعيل على مسعد ، حسن محمد حسن محمد، المرجع السابق الذكر، ص ص 315 – 316.

[4]–رفيقة حروش ، المرجع السابق الذكر ، ص211.

مشكلات الاقتصاد القومي. بسبب الاهتمام المبالغ فيه بمشكلة سلوك الوحدة الاقتصادية (الرجل الاقتصادي). ففي كتابه" **النظرية العامة** " طرح كينز نظريته التي تقوم على محورين رئيسيين :أولهما الاستخدام الكامل للموارد ودور الدولة في تحقيقه ونطاق هذا الدور، اما الثاني فتضمن نظريته المتعلقة بالنقود وما لهذه الأخيرة من تأثير على اضطرابات الأسهم والتضخم.

لقد رأى "**كينز**" أن الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد الرأسمالي بشكل دوري سببها عدم قدرته على تحقيق التناسب بين قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي. ونظرا لأن النظام يعجز عن أن يولد ذاتيا سبل إنعاشه والقضاء على البطالة وهو يمر بمرحلة الكساد الدوري، أو سبل تجنبه لمخاطر التضخم وهو يمر بمرحلة التوظيف الكامل للموارد ، فقد نادى بأن الدولة هي الجهاز الوحيد القادر على أن يلعب دور العامل الموازن في الطلب الكلي.[1]

كما رأى أن التوظيف الكامل للموارد أمر ضروري لنمو الرأسمالية ولكنه لا يمكن أن يحدث دون تدخل الدولة. وهو بذلك يقدم أكبر نقد لليبرالية التي رأى فيها افتقارا للرؤية الكلية للواقع الاقتصادي، بسبب الفردانية التي تنظر من خلالها للمجتمع على أنه مجموعة من الأفراد ينبغي أن تعطى لهم الحرية المطلقة، أما المجتمع فانه ينتظم تلقائيا بناءا على هذه العلاقة الحاصلة بين أفراد أحرار في سلوكهم. بينما أثبتت أزمة 1929 أنه لابد من تدخل الدولة لترشيد السلوك الاقتصادي.

ومن هنا بدأ الاختلاف بين أطوار الليبرالية في مدى تدخل الدولة بظهور الكنزية التي أحدثت تعديلا كبيرا في هذه النظرية، حيث نادت بوجوب تدخل الدولة بدل ترك الفعل الاقتصادي مرتهنا بفردانية "دعه يعمل دعه يمر"، وهذا ما سماه البعض بإنقاذ الليبرالية من فوضى الحرية وإخضاع الفعل الاقتصادي لمنطق الدولة لا للمنطق التحرري للسوق.[2]

إن أزمة 1929 لم تكن آخر أزمة في تاريخ النظام الرأسمالي حيث شهد العالم الغربي العديد من الأزمات المتعاقبة بداية من السبعينات، وهذا الوضع الذي سيطرت فيه أفكار "**كينز**" لم يدم طويلا. فسرعان ما بدأت هذه الأفكار تواجه العديد من الانتقادات، لعجزها عن التكيف مع التطورات الحاصلة في الاقتصاد الرأسمالي. معلنة بذلك ولادة تيار جديد داخل الليبرالية هو التيار الليبرالي الجديد.

---

[1]–سامية مساهل ، "المراجعات الفكرية للنظريات الاقتصادية الرأسمالية في ضل الأزمات الاقتصادية"، (ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، أكتوبر 2009)،ص6.

[2]–الطيب بوعزة ، **نقد الليبرالية**، (الرياض: مجلة البيان ، 2009) ، ص ص 10– 11.

ثالثا: الليبرالية الجديدة: هي اتجاه يختزل العملية الاقتصادية في آليات السوق من عرض وطلب ،وينظر إلى السوق على أنه مجال مستقل بذاته نافيا بذلك أي تأثير من المجتمع أو بنائه السياسي عليه، كما ينظر إلى المجتمع على أنه ليس إلا ملحقا للسوق، وتقدم توصياته بحيث يتم تنظيمه بكيفية تضمن استقلال السوق، وهذا قبل أن يتحول إلى عقيدة ورؤية في الاقتصاد للعالم تتبناها المنظمات المالية والسياسية الدولية. هذه العقيدة التي مررت تحت برامج التحرر الاقتصادي، والخوصصة والتحول إلى اقتصاد السوق الحر، وآخر هذه البرامج هو الحكم الراشد.[1]

وبتتبع ظروف نشأة هذا التيار نجد أن بروز الليبرالية الجديدة كنهج رأسمالي يعود إلى الأزمة الأمريكية التي ظهرت منذ أوساط الستينيات التي تتعلق بعجز ميزانها التجاري ،دفعت هذه الأزمة بالو م إلىإسقاط تعهداتها مع مؤسسات "**بريتن وودز** " التي ربطت الدولار بالذهب، وعملات العالم بالدولار القابل استبداله بالذهب لدى الوم أ. وهذا العجز ظهر نتيجة ضعف القدرة التنافسية للاقتصاد الأمريكي بصعود الاقتصاد الأوربي والياباني، ما جعل خفض أجور اليد العاملة الأمريكية شرطا لاستعادة قدرتها التنافسية، وفي إطار عودة المنافسة بين مراكز النظام الرأسمالي.أتت الليبرالية الجديدة كحرب طبقية شنتها الطبقة الرأسمالية على الطبقة العاملة مستهدفة بذلك كل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ضمنتها الدولة لتلك الطبقة.[2]

وفي بداية السبعينيات ظهرت أزمة أخرى عقب ارتفاع سعر النفط. وتمثلت هذه الأزمة في اقتران التضخم بالبطالة وهو اقتران نادر الحدوث في تاريخ الاقتصاد الرأسمالي. في هذا الظرف كان لابد من بلورة إطار نظري مغاير للإطار الكنزي تمثل في الليبرالية الجديدة، التي رأت أن سبب الأزمة لا يعود لارتفاع أسعار النفط وإنما كذلك لارتفاع نفقات الدولة في تقديم الخدمات العامة لصالح الفئات الفقيرة والمتوسطة. فكان الحل امام هذه الأزمات هو التراجع عن المقاربة الكنزية، والعودة إلى المنطق الليبرالي القائم على وجوب إطلاق الفعل الاقتصادي من كل قيد خارجي واختزال سلطة الدولة. وبالتالي نستطيع القول أنه إذا كانت النظرية الكنزية هي تراجع عن الإطلاق الليبرالي للسلوك الاقتصادي ورفضها لحياد الدولة بقصد معالجة أزمة 1929، فان اللبرالية الجديدة هي

1-رفيقة حروش، المرجع السابق الذكر، ص 155.

2-غالب أبو مصلح، "الليبرالية الجديدة والديمقراطية"، تم تصفح الموقع يوم : (05-04-2014).
http://www.kobayat.org/data/docoments/arab.html

محاولة لمعالجة أزمة 1973. على أساس المناداة بالعودة إلى الانتظام وفق الرؤية الليبرالية في أشد تمظهراتها التحررية المطلقة.[1]

1. معنى الليبرالية الجديدة : هي تيار يركز على حرية وآليات السوق الرأسمالي، وعلى قدرة هذه الآليات في تحقيق التوازن فيه من جهة وبين عناصر الإنتاج (رأس المال ، القوى العاملة)من جهة أخرى، وهي نفسها التي تخفف من حدة الدورات الاقتصادية وتساهم في تحقيق العدالة في المجتمع. كما ترى بأن تدخل الدولة في الإنتاج أو دعمه أو توجيهه، فيه عرقلة لأداء السوق بما يخلق العديد من التشوهات على صعيد توجيه التوظيفات ومستوى الأجور وكفاءة الاقتصاد. وهذا ما يقود إلى أن الفكر الليبرالي الجديد يقوم أساسا على الخصخصة وفتح الأسواق أمام المنافسة الخارجية، وإزالة أنظمة الحماية للقوى العاملة وانحسار القطاع العام.[2]

2. الليبرالية الجديدة والاستسلام للسوق: سابقا كان السوق يطرح باعتباره مؤسسة من بين مؤسسات أخرى تشكل في مجموعها الواقع الاقتصادي. أما في ضل التوجه الليبرالي الجديد أصبح يطرح بوصفه فاعلا مطلقا. حيث أن هذا التوجه يجعل من السوق كيان مقدس يحرم التدخل فيه وحتى توجيهه من قبل سلطة خارجية وهو ما يذهب إليه **"ملتون فريدمان"** لقوله أن مفهوم اقتصاد السوق هيمن اليوم إلى درجة أصبح فيها البديل لمفهوم الرأسمالية. فبدل الحديث عن تمديد النمط الرأسمالي على المستوى العالمي ، أصبح الكلام اليوم كما يقول **"باتريك فيرلي"** عن اقتصاد السوق فهو حسبه يختزل معنى شاسع دالا على نمط اقتصادي وليس فقط إجراءا تنظيميا.

فنمط اقتصاد السوق طرح في الكتابات الأولى المنظرة له كفكرة لتحرير الاقتصاد من تدخل الدولة. هذا التدخل الذي كان حاجة ملحة لتدارك أزمة كساد "1929". لتعود الليبرالية الجديدة إلى التأكيد على أن التدخل في السوق هو نفي لحرية الفعل الاقتصادي ومساسا بطبيعة العملية الاقتصادية. وبالنظر إلى ما هو راهن يبدو أن المشروع الليبرالي الجديد لا يهدف إلى تحرير الإنسان، بل إلى تحرير الرأسمالي من كل قيد، وإلى تحجم سلطة الدولة. لذلك يرى العديد من الباحثين أن الليبرالية الجديدة ما هي إلا استعادة لليبرالية المتوحشة للنظام الرأسمالي.[3]

وفقا لما سبق يتضح أن رؤية الليبرالية الجديدة لتدخل الدولة في الاقتصاد قائمة على اعتبار أن السوق التنافسية وحدها القادرة على تحقيق الفعالية الاقتصادي. والضامن الرئيسي للحرية الفردية، وأن مصدر النظام في

[1] -الطيب بوعزة ، المرجع السابق الذكر ، ص ص 112-113.

[2] -غالب أبو مصلح ، المرجع السابق الذكر.

[3] -الطيب بوعزة، المرجع السابق الذكر ، ص ص 128- 130.

المجتمع لا يوجد أساسا في التفكير والحسابات العقلانية من جانب الدولة. لأن المجتمع له كيفية عضوية هي في حقيقتها نتيجة لتآزر عفوي غير معتمد بين أفراد كثيرون يعملون لتلبية دوافعهم الخاصة. ولذلك فإن الأسواق التي تعمل بشكل ملائم وفعال هي المثال الأول والأساسي لذلك التآزر وهي الركيزة الأساسية للنظام العفوي أو التلقائي. هذا التآزر العفوي عند "**هايك**"Hoyek يتحرك في إطار عادات وسيقات لا مفر منها، حيث يرى بأن المعلومات والمعارف المختزنة في العادات والممارسات هي أساس لا غنى عنه. لذلك تشكل سببا رئيسيا لفشل الاقتصاديات القائمة على السلطة الآمرة كما تتمثل في الدولة التقليدية.

ومن هنا كانت نظرية النظام العفوي أو التلقائي التي طرحها "**هايك**" في كتابه "**القواعد و النظام**" عام 1973 تمثل المصدر المباشر للدور المقيد لحركة الدولة. بحيث لا تمارس سوى الحد الأدنى من صلاحياتها، لذلك يرى "**هايك**" أن الهدف الرئيسي للدولة ليس إنتاج أي خدمات أو منتجات بذاتها ليستهلكها المواطنون. وإنما يقتصر دورها على أن تراعي كفاءة آليات تنظيم إنتاج السلع والخدمات، بحيث تعمل وتدار على نحو صحيح، ومنه "**فهايك**" يرى بأنه لا داعي لتدخل الدولة في الاقتصاد حتى وان كان هذا التدخل لأنبل الدوافع فان هذا التدخل يمكن أن يخلق على الأقل نفوذا بيروقراطيا، هذه الظاهرة التي تجلت برأيه في النظم الشيوعية.

كما أن هايك إلى جانب مفكري الليبرالية الجديدة يتبنون النتائج التي توصلت إليها مدرسة فرجينيا عن نظرية الاختيار العام. التي ترى بأن الدولة في النظم الاشتراكية تميل إلى تحمل أعباء تفوق طاقتها فيصبح نشاطها في هذه الحالة إصرارا على ما يعادل فشل اقتصاد الأعمال. لافتقارها إلى آليات التنظيم التي تتيحها الأسواق للقضاء على كل ما هو دون الكفاءة و الفعالية.[1]

وبالتالي أصبح تخلي الدولة عن دورها التقليدي أمر ملح كما يرى "**هايك**" لتصبح مجرد أداة في يد السوق وليس العكس، حيث أن السوق هو الأصل أما الدولة فهي الفرع، لأن هذه الأخيرة يمكن أن تتغير وتتبدل أو حتى تزول. أما السوق فبدأ منذ أن عرف الإنسان أساليب التعامل في الحياة، فيما كانت علاقة السياسة به تتراوح بين الضغط، أو التطفل، أو التمسح أو الاستغلال إذا تمكنت منه.[2]

[1]-نبيل راغب، المرجع السابق الذكر، ص ص 351 -352.

[2]-المرجع نفسه، ص 355.

بهذا الدور الذي ترسمه الليبرالية للدولة، فان ما ينجم عن تطبيق هذه الرؤية بالتأكيد يؤدي إلى إضعاف الدولة، وتراجع مؤسساتها، وهو ما يسميه **"ميردال" "الدولة الرخوة"** وهي الدولة التي تريدها الليبرالية الجديدة حسبه أي دولة ضعيفة تكون سببا في استمرار الفقر والتخلف داخليا، وعدم الاعتبار خارجيا.

لذلك فان تطبيق السياسات الليبرالية الجديدة كان له آثار سلبية حتى في الدول المتقدمة مثل فضيحة شركة**"أنرون"** للطاقة في الوم أ، والممارسات التي رافقت عملية خصخصة السكك الحديدية ببريطانيا، وهو الأمر الذي جعل **"فوكوياما"** الذي يعتر من أنصار الليبرالية الجديدة يكتب مجدا حول استرداد دور الدولة. حيث رأى بأن العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية سببها كان أساسا ضعف الدولة وترهلها.[1]

[1]-منير الحمش ،"النيو ليبرالية تضعف دور الدولة"،ثم التصفح الموقع يوم: (13 /04 2014/).
http://www.syriapath.com/forum/archive/index.php/t-23024.html

المبحث الثالث: الحكم الراشد كاستراتيجية للتعبير عن الليبرالية الجديد

إن التغيرات النظرية التي عرفتها المجتمعات الغربية، بصعود نجم الليبرالية الجديدة كان من الطبيعي أن يرافقها تغير على المستوى العملي، حيث أنه وفق ما قامت عليه من مبادئ أهمها ضرورة التفكير في موضوع الدولة من جديد، بإعادة صياغة شكل جديد للدولة يقوم على حد معين من الوظائف، ومستوى محدود من التدخل في إدارةالشأن العام فبرز الحكم الراشد هذا المفهوم القديم الجديد ليشكل الإطار العام لبلورة أفكار تلك النظرية على ارض الواقع .

المطلب الأول: تطور مفهوم الحكم الراشد:

يعود أصل استخدام مفهوم الحكم الراشد الي تعابير كانت تستخدم للدلالة على قيادة السفن في العصر اللاتيني واليوناني القديمين. غير أن هذا المفهوم انتقل إلى حالات ذات علاقة بالوسائل الدستورية والقانونية المتعلقة بتسيير شؤون المدنية فيما بعد.[1]أما في اللغة الفرنسية فقد أستخدم في القرن الثالث عشر كمصطلح مرادف للحكومة وكمصطلح قانوني وإداري في سنة1978 ليتسع فيما بعد استعماله فيشمل التعبير عن تكاليف التسييرفي سنة 1679.

في اللغة الانجليزية يجد المفهوم أصوله بداية في علم الاقتصاد مع مطلع القرن العشرين عندما أستعمل للدلالة على إدارة المؤسسة. كتقنية تسير خاصة هادفة إلى التوفيق بين مصالح المالكين ومصالح المديرين كنظام من السلطة والرقابة، خاصة مع ظهور المؤسسات الضخمة والفصل بين الملكية والإدارة. وضل هذا هو معناه إلى غاية سبعينيات القرن العشرين. أين استعمل كأداة للتسيير الاجتماعي والسياسي وأدخل في تقرير اللجنة الثلاثية في ماي 1975، التي تناولت موضوع القابلية للحكم في الدولة الديمقراطية والذي طبق على أوربا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، ودعي التقرير الى ضمان نمط جديد من التسيير للنظام الاجتماعي من أجل تحقيق المطالب الديمقراطية والتطلعات التوزيعية في الأنظمة الرأسمالية الغربية عن طريق ضمان منهج جديد لتسير النظام الاقتصادي و الاجتماعي.[2]

---

[1]–مليكة بوضياف،" الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية "، تم تصفح الموقع يوم(2014/020/03)
http://www.univ-chlef.dz/ar/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_31.pdf

[2]–خديجة بوريب،"دور الاتحاد الاوربي في تفعيل الحكم الراشد في دول المغرب العربي"،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسيةوالعلاقات الدولية ،كلية الحقوق، جامعة قسنطينة،2011/2010)، ص ص 16-18.

ولقد ازداد استعمال هذا المصطلح بشكل واسع في منشورات وتقارير البنك الدولي عن كيفية تحقيق النمو الاقتصادي ومحاربة الفساد في الدول الإفريقية جنوب الصحراء. حيث تم الربط بين الكفاءة الإدارية الحكومية والنمو الاقتصادي. ثم تطور المفهوم فيما بعد ليعكس قدرة الدول على قيادة المجتمعات في إطار سيادة القانون، و في مطلع التسعينيات بدأ التركيز على الأبعاد الديمقراطية للمفهوم من حيث تدعيم المشاركة، وتفعيل المجتمع المدني. وكل ما يجعل الدولة الممثل الشرعي لمواطنيها. ولقد تطور المفهوم ليصبح مؤشرا لحقل دراسي محدد يشمل كل الأنشطة المرتبطة بالحكم، وعلاقة الحكومة بالقطاع الخاص والمجتمع المدني.

وبالتالي فظهور المفهوم كان نتيجة ظروف عملية تتمثل في تغير دور الدولة، وتنامي أثر السوق الرأسمالية على القوى المجتمعية، تماشيا مع صعود انعكاسات على المستوى النظري تكرس لهذا الاتجاه (الليبرالية الجديدة).[1]

حيث طرح هذا المصطلح في صياغات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، وتأثر بمعطيات داخلية ودولية وعموما يمكن الإشارة في هذا الصدد إلى أهم الأسباب التي جعلت الحكم الراشد ينال هذا الاهتمام الكبير وهي:

أولا:على المستوى العملي:

1- العولمة كمسار كوني وما تضمنته من عمليات تتعلق أساسابعولمة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، كما رأينا سابقا، و عولمة آليات وأفكار اقتصاد السوق وهو ما أدى بالضرورة إلى تزايد دور القطاع الخاص. بالإضافة إلى التطور التقني و التكنولوجي الذى أدى إلى تحقيق عالمية الأسواق وانتشار المعلومات عالميا.

2- تزايد دور المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولي والوطني.

3- انتشار التحولات على المستوى العالمي والتي من بينهما شيوع ظاهرة الفساد عالميا، وهذا ما أدى إلى ضرورة التفكير في انتهاج آليات تجعل من الأنظمةأكثر شفافية قصد القضاء على هذه الظاهرة.[2]

وبالتالي في ضل اقتصاد السوق والديمقراطية الليبرالية، وحقوق الإنسان في سياق ما يعرف بالعولمة، كل ذلك يؤشر إلى بروز مفاهيم جديدة للتحولات الدولية الحيوية. كالمسائلة، والاستقرار، والفاعلية والتنافسية، وفي مقدمة كل ذلك مفهوم الحكم الراشد.

حيث يرى "**دوفارج**" أن مثل هذه المفاهيم لم تأت صدفة بل كانت نتيجة تحولات كونية عميقة ليس لدى الغربيين فحسب، ولكن على المستوى العالمي أيضا في ضل العولمة ، فالتحولات التي عرفتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة وانهيار معسكر الشرقي جعل من العولمة بإبعادها المختلفة يوتيوبيا جديدة، والتي يمكن تفهمها من خلال

[1]-خليل حسين، **السياسات في الدول النامية**،(بيروت: دار المنهل، 2007)، ص ص 14 -15.

[2]-محمد فهيم درويش، **مرتكزات النظام الديمقراطي وقواعد الحكم الراشد**،(القاهرة : دار النهضة العربية، دس ن)،ص174.

كتاب **"فوكوياما""نهاية التاريخ"** الذي كرس لبداية الهيمنة الأمريكية وبالتالي انتصار النموذج الغربي والديمقراطية الليبرالية الغربية واقتصاد السوق وحقوق الإنسان.[1]

إن هذه العوامل قد أدت بالأساس إلى تغير الدور التقليدي للدولة فهذا المفهوم ظهر كانعكاس لهذا التغير الحاصل، وهذا التغير يبرز في عدة نقاط من أهمها:

1. ظهور العديد من المتغيرات التي جعلت من النظرة التقليدية للدولة فاعلا رئيسيا في صنع السياسات العامة، موضوع مراجعة، فالمتتبع للاتجاهات الحديثة في صنع وتنفيذ هذه السياسات يلاحظ ازدياد أهمية البيئة الدولية والعامل الخارجي في صنع هذه السياسات.
2. على اثر هذا التغير تحولت الدولة من فاعل رئيسي ومركزي في تخطيط وصنع السياسات العامة إلى ممثل للمجتمع في تقرير هذه السياسات وتنفيذها ووسيط بين الفئات والطبقات في حل المنازعات. بل ومن مالكة للمشروعات ومسؤولة عن إعادة توزيع الدخل وتقديم الخدمات مكانيا بين الفئات المجتمعية إلى مجرد فاعل بين مجموعة فواعل في إدارة شؤون الدولة والمجتمع.

هذا التحول ترافق مع التضخم الكبير الذي كان من أسبابه تنامي أعباء وتكلفة دولة الرفاه، وعبئها على دافعي الضرائب من العاملين أبناء الطبقة الوسطى، كما برزت في نفس الوقت أزمة النموذج السوفياتي للدولة الاشتراكية[2]،الذي كان قائم على اتساع نطاق تدخل الدولة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، في ضل غياب المشاركة من قبل المواطنين في اتخاذ القراراتوالرقابة على تنفيذها ، فكان نتيجة هذا تضخما بيروقراطيا، وفسادا إداري أثر على قدرة الدول في تحقيق التنمية.[3]

في هذا الإطار تم استخدام هذا المصطلح من قبل منظمات "بريتن وودز" لإيجاد مبررات لفشل سياستها التنموية بالدول النامية، التي كانت عبارة عن توجيهات وظيفية استراتيجية كانت تهدف . من المفترض . إلى بناء اقتصاديات هذه الدول من خلال آليات الإصلاح الاقتصادية ، غير أن هذه الأخيرة أظهرت قصورها ، ووجدت أمامها جملة من الأزمات الاقتصادية أبرزهاأزمة المديونية، فلجأت هذه الدول إلى المؤسسات المالية العالمية التي طرحت برامج التثبيت الهيكلي، كشرط أساسيلإعادة جدولة ديون هذه الدول والتي كان لها آثار سلبية على الدول

[1]-مليكة بوضياف ،سفيان فوكة، المرجع السابق الذكر.

[2]-خليل حسين، المرجع السابق الذكر، ص ص15-16.

[3]-خديجة بوريب ، المرجع السابق الذكر، ص19.

المستقبلة للمساعدات، حيث أصبحت تجابه على جبهتين: داخليا من خلال محاولتها لتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، وخارجيا في محاولتها لتحقيق شروط المنظمات الدولية.

الأمرالذي فرض على هذه المنظمات إيجاد آليات جديدة لصياغة تدخلها في هذه الدول وهي الآلية التي جسدها الحكم الراشد.

ثانيا: على المستوى النظري: وتمثلت أهمها في انتشار أفكار الليبرالية الجديدة في الاقتصاد التي وكما رأينا ترى بأن التنمية تتحقق من خلال القطاع الخاص، في مقابل دور الدولة الذي يجب أن يكون في حدوده الدنيا، فكان الحكم الراشد وليد هذه النظرية خاصة مع ارتباط ذلك بالخطاب الأكاديمي وتوجهات مؤسسات الدولية مثل البنك وصندوق النقد الدوليين الذين قاما بنقد التجارب التنموية التي قامت حول الدولة ومؤسساتها.[1]

يضاف إلى هذا السبب التغير الحاصل على مستوى مفاهيم الإدارة العامة مع نهاية الثمانيات في الغرب. بظهور مفاهيم جديدة تنادي بضرورة تقليص التنظيم البيروقراطي، واستبداله بهيكل أكثر مرونة، وأكثر تجاوبا مع متطلبات السوق، وإلى زوال احتكار الدولة في تزويد الخدمات للمواطنين، مع ازدياد التفاعل بين المواطنين والأجهزة الحكومية، وارتفاع مستوى المسائلة والمحاسبة من قبل المواطنين للموظفين. وكانت كتابات كل من "**اوزبن**"و"**جلبر**"zgabler ، asborw، هي التي أسست لهذا الاتجاه حيث طالبا بإعادة اختراع الحكومة وفق مبادئ وأسس جديدة مبنية على معايير الكفاءة وميكانيزمات، السوق الحر.[2]

وهذا الأسلوب الجديد للتسيير يتميز عن النظرة التقليدية للإدارة بعدة نقاط أهمها:

1. العمل في إطار الإدارة العامة يكون مع المواطنين بينما في إطار التسيير العمومي الجديد يكون مع الزبائن.

2. هذا الأسلوب الجديد يتعلق بإنشاء تقنيات تسير إداري مثل التي نجدها في معاهد العلوم الإدارية. فالإدارة العامة التقليدية، كانت من النموذج "الويبري" أي البيروقراطية التي تتضمن التسيير الهرمي والتسلطي للعلاقات بين الموظفين من خلال القرار الذي يصدر من أعلى السلطة باتجاه المرؤوسين. أما هذا الأسلوب الجديد فينادي بمرونة تنظيمية واسعة تسمح بازدياد مسؤولية الموظفين في عملية اتخاذ القرارات حيث لم تعد هذه العملية خطية أو أحادية الجانب.

---

[1] –خيرة بن عبد العزيز ، "دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري"، **مجلة الفكر**، العدد الثامن، د س ن، ص 322.

[2] –اسامة شهوان، المرجع السابق الذكر، ص 129.

3. وأن كانت الإدارة العامة التقليدية تقوم على مفهوم المسؤولية الوزارية والاستقرار، فإن التسيير العمومي الجديد جاء بمفاهيم جديدة كالمرونة، والإبداعية، وحتى على المستوى اللغوي، ففي الإدارة العامة التقليدية كان الموظفون يستخدمون مصطلحات المصلحة العامة والمساواة الاجتماعية والديمقراطية، في حين من ينادي بالتسيير العمومي الجديد يتحدث عن مصلحة الزبائن ونوعية الخدمات، ويمكن القول أن هذا الأسلوب يهدف إلى تقليص دور الدولة وذلك من خلال وضع أسس اللامركزية ،وإعادة تعريف دور الحكومة وتحسين خدماتها، انطلاقا من فكرة إدخال آليات السوق من خلال الخوصصة وتبني مدخل العميل في تقديم الخدمات.[1]

كذلك من الأسباب النظرية نجد ظهور مفاهيم جديدة للتنمية بإدخال عوامل أخرى في هذه العملية لا تركز على الجانب المادي في أدبيات المنظمات الدولية، وذلك بسبب أن النمو الاقتصادي لبعض البلدان لم يترافق مع تحسين مستوى معيشة أغلبية السكان.

المطلب الثاني: مفهوم الحكم الراشد

لقد ظهرت العديد من الإسهامات في تعريف الحكم الراشد انقسمت في بعدين أولهما : يركز على مجموعة المفاهيم التي تمثل معيارا للحكم الراشد كالشفافية والمسائلة والرقابة والكفاءة والفاعلية .ووفق هذا المعاير يمكن التميز بين ما يمكن أن يسمى حكم راشد وحكم سيئ.*

أما البعد الثاني من التعاريف: فيتمحور حول دراسة دور الدولة في تحقيق التنمية وتسيير الشؤون العمومية. بل إن الاقتراب المبسط من الموضوع يضعنا أمام إعادة تحديد العلاقة بين الدولة ومختلف الأطراف الفاعلة، حيث أن تعدد الفاعلين في تسير الشؤون العمومية يكون في مقام حجر الزاوية،حتى لا تكون الدولة هي الفاعل الوحيد بل تعتبر فاعلا إلى جانب فواعل أخرى، فهو أساسا قائم على إعادة توزيع الأدوار ونوعية تدخل الفاعلين في تسير الشؤون العامة وبالتالي فانه عموما نجد هذا المصطلح يستعمل للدلالة على تغير دور الدولة وتعدد الفواعل

---

[1] يوسف أزروال ،" الحكم الراشد بين الاسس النظرية وآليات التطبيق: دراسة في واقع التجربة الجزائرية "، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة العلاقات الدولية: فرع التنظيم السياسي الاداري ،كلية الحقوق، جامعة العقيد الر لخضر – باتنة ،(2009/2008)، ص 24.

* بالنسبة للبنك الدولي فإن الحكم السيء هو:

-الحكم الذي يفشل في الفصل بين المصالح العامة والمصالح الخاصة ، وينحو بشكل دائم نحو استخدام الموارد العامة لصالح المصلحة الخاصة -الحكم الذي لا يطبق مفهوم حكم القانون

-الحكم الذي لديه عدد كبير من المعوقات القانونية والإجرائية أمام الاستثمار الإنتاجي.

-الحكم الذي يتميز بوجود الفساد بما يدفع نحو أنشطة الربح الريعي والمضاربات.

على المستويين المحلي والوطني، وهو ما يترجم على أرض الواقع بتقليص الحدود الفاصلة بين القطاع العام والخاص وكذا تخفيض حدة السلطة العمومية.[1]

ومنه فان نسيج العلاقات التي ستربط الدولة كفاعل تقليدي بالفاعلين الجدد ودور كل فاعل في عملية اتخاذ القرار وتنفيذه سيحدد الخطوط العريضة لتصور الحكم الراشد.[2]

أولا: تعريف الحكم الراشد:قبل التطرق لتعريف الحكم الراشد اصطلاحا يمكن تحديد معناه لغويا على أن كلمة الحكم مشتقة من مصدر ثلاثي للتدليل على معاني محددة تختص بجوانب متعددة من الحكم بالمعنى الحديث له فيقال: حكم أي قضى بين الناس ويقال حكم له وحكم عليه وحكم بينهم، ومنه فالحكم يعني القضاء بين الناس[3]

أما لفظ الراشد فهو مشتق من المصدر الثلاثي رشد ويقال رشد أي اهتدى واستقامة فهو رشيد و راشد.[4]

أما عن المعنى الاصطلاحي فمصطلح الحكم الراشد تعترضه ثلاثة إشكالات يمكن تحديدها كالتالي:

1.مشكلة الترجمة:إن المفاهيم في العلوم الاجتماعية والإنسانية تطرح عدة إشكالات خاصة المفاهيم التي يتم ترجمتها من اللغات الأجنبيةإلى العربية، ويكمن ذلك في عدم وجود ترجمة واحدة متفق عليها. ومن بين هذه المفاهيم مفهوم الحكم الراشد حيث يمكن إحصاء العديد من الترجمات لهذا المصطلح مثل الحاكمية أسلوب الحكم، الحكمانية، الحوكمة، الحكم الصالح ،إدارة شؤون الدولة والمجتمع، أماالأمم المتحدة فتبنت مصطلح الحاكمية غير أن هذا المصطلح لا يعكس مدلول المفهوم فهو يعكس دلالات ذات صبغة دينية تتمثل في نظريات الحاكمية الالاهية.[5]

وفي هذا الإطار يرى محمد عابد الجابري بان ترجمة الحكم للمعنى COVONNANCOلا يعكس المعنى الحقيقي للمفهوم، الذي يشير حسب منظور الليبرالية الجديدة إلى الجمع بين الرقابة من اعلي (الدولة) ومن أسفل (منظمات المج المدني)،و على هذا الأساس يستحيل استحضار هذا المعنى إذا استخدمنا لفظ الحكم

---

[1]-سامح فوزي ،**الحوكمة** ،(القاهرة: المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية المستقلة، 2005)، ص5.

[2]-سليم بركات، "الحكم الراشد من منظور الآلية الافريقية للتنظيم من طرف النظراء" (ة والمؤسسات العمومية ،كلية الحقوق، جامعة يوسف بن خدة-الجزائر،2007-2008)، ص 13.

[3]-المعجم الوسيط في اللغة العربية، إشراف شعبان عبد العاطي عطية، وآخرون، ج1،ط 2،(القاهرة: دار الفكر،2004)،ص 109.

[4]-المرجع نفسه، ص 336.

[5]-الطيب بلوصيف ،" الحكم الراشد :المفهوم والمكونات " ،(ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول الحكم الراشد واستراتيجيات التغير في العالم النامي، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، المنعقد يومي08/07 اكتوبر، 2007)، ص7.

وبالتالي فهو يفضل استعمال لفظ " **كوفرنوس** "كترجمة حرفية للمفهوم، مثلما هو الحال بالنسبة لمصطلحات عددة مثل الليبرالية والديمقراطية.[1]

وهنا سنستخدم ترجمة الحكم الراشد باعتبارها المصطلح الأكثر قربا من معناه الأصلي وفي هذا المجال لا ينبغي التركيز على النقاشات الدائرة حول المفهوم، كما هو الحال في الكتابات العربية دون الاهتمام بالبحث في مضامينه والمعنى الإجرائي له للوصول إلى الآليات التي تسمح بتطبيقه.

2.مشكلة النموذج: مثلما تعرضت أدبيات التنمية السياسة للنقد من داخل الجماعة العلمية لتبني بعض هذه النظريات فكرة وجود نموذج سياسي غربي بالأساس. لا بد من الأخذ به من قبل الدول النامية حتى تلحق بركب الدول المتقدمة، فإن مفهوم الحكم الراشد يتعرض كذلك للنقد عند الحديث عن أسلوبالإدارة والحكم الجيد، حيث يتبادر إلى الأذهان منظومة من القيم تعكس خبرة تاريخية غربية، وتصبح الدعوة إلى تطبيق هذا المفهوم كأنه دعوة للأخذ بالنموذج الغربي وللخروج من هذا الجدل يمكن أن ننظر إلى مجموعة القيم التي يقدمها هذا المفهوم والتساؤل فيما إذا كانت هذه القيم تنطبق على كل المجتمعات أم أنها قاصرة على مجتمعات بعينها، وهل هذه القيم قابلة للتحقيق أم أنها محققة فعلا ولكن المشكلة الحقيقة لا تكمن في القيم بحد ذاتها، وإنما في آليات تطبيقها وهنا يمكن المزج بين عمومية القيم وخصوصيات آليات تطبيقها، لتتلاءم مع ظروف وطبيعة كل مجتمع أو ربما العكس بالاعتماد على خصوصية القيم وعموميات آليات التطبيق.[2]

3.إشكالية التعريف: حيث هناك أكثر من تعريف للمفهوم ويشير هذا التعدد إلى الجدل حول طبيعة ومحتوى هذا المفهوم، على النحو الذي دفع ببعض الباحثين إلى القول بان الحديث عن الحكم الراشد مثل الحديث عن مفهوم الدين حيث المعتقدات قوية للغاية، ولكن الأدلة والبراهين القابلة للقياس معقدة ومركبة.[3] وبذلك فان تعريف الحكم راشد يقابله صعوبة تقديم تعريف بسيط وواضح لعناصر الظاهرة يمكن تعميه على كافة المجتمعات، فاستراد أي مفهوم دون تحرير مضامينه يعمل على تكريس التبعية المفاهمية، حيث نجد من الصعب إعطاء تعريف عام صالح لكافة المجتمعات ذلك لأنه لا يمكن فصل المفكرين عن توجهاتهم.[4]

---

[1]-محمد عابد الجابري،" هل يمكن الانتقال إلى الليبرالية الجديدة في بلد متخلف " ،**البرلمان العربي**، العدد الثامن، اكتوبر 2007.ص 2.

[2]-خليل حسن، المرجع السابق الذكر، ص 23.

[3]-المرجع نفسه، ص 18.

[4]-الطيب بلوصيف، المرجع السابق الذكر، ص 3.

لذلك يعتبر الحكم الراشد من أكثر المفاهيم إثارة للجدل ضمن نطاق تداول واسع ،وضعه موضع اهتمام سواء من قبل الساسة أو الدارسين هذا الجدل مرده إلى كونه مفهوما يتم استعماله دون صرامة علمية من جهة ومن جهة أخرى لتداوله في حقول معرفية مختلفة.

لذا نجد أن هذا المفهوم قد اندرج ضمن مختلف العلوم الاجتماعية وإن كان لا يستند إلى نظرية معينة، غير أنه لا يعني نفس المفهوم في كل العلوم حيث له ثلاثة استعمالات شائعة:

- فعند الاقتصادين يعني التنسيق لتنظيم فعاليات الشركة.
- وفي علم الاجتماع الاقتصادي لا يعني فقط تحسين فعالية الشركات ،ولكن أيضا الاهتمام صراعات السلطة وعمل المجموعات الاجتماعية ، وآليات الضبط الذاتي.
- وفي علم السياسة يتحدد مفهوم الحكم الراشد باعتباره عملية تنسيق للفاعلين في مجموعات اجتماعية أو مؤسسات داخل وخارج الحكومة للوصول إلى الأهداف الحقيقية المحددة جماعيا في بيئات مجزئة وغير أكيدة، فالحكم الراشد إذا يرجع إلى مجموعة المؤسسات والشبكات، والتعليمات والتنظيمات والمعاير ذات الاستخدام السياسي والاجتماعي للفاعلين العموميين، والخواص والذي يساهم في استقرار المجتمع والنظام السياسي.[1]

وفي مجال تعريف الحكم الراشد يمكن تصنيف التعاريف المقدمة له إلى مجموعتين:

1.الرؤية المؤسسية

تعريف البنك الدولي: يعتبر أول من بادر إلى استخدام مضامين ومعايير الحكم الراشد بشكل واسع كآلية لاستدامة التنمية. وهذا على اثر دراسة حول الأزمة الاقتصادية في إفريقيا سنة 1989 ،حيث يرى بأنه ممارسة للسلطة السياسة لإدارة شؤون الدولة، فالحكم الراشد مرادف للتسيير الاقتصادي الفعال والأمثل الذي يسعى للإجابة عن مختلف الانتقادات المواجهة للدول والمؤسسات التي تشكك في الإصلاحات الهيكلية المسيرة بطريقة علوية والتي أدتإلى فراغ مؤسساتي بدل تعبئة قدرات وطاقات المجتمع.

وظهر مفهوم الحكم الراشد في تقرير البنك الدولي لأول مرة في تقرير له عن دول إفريقيا جنوب الصحراء بعنوان "**إفريقيا من الأزمةإلى النمو المستدام**"، وقد عرف التقرير الحكم الراشدبأنه "الترتيبات المؤسسية للدولة وعملية صياغة السياسات وصنع القرار وتنفيذه، والعلاقة بين الحكومة والمواطن".

[1]–نعمان عباس، " الحكم الراشد وأولوية ترتيب المشهد النخبوي في الجزائر"،**الباحث الاجتماعي**، العدد العاشر، أكتوبر 2010، ص 117.

وقد أوضح البنك الدولي أن رشادة الحكم هي التقاليد والمؤسسات التي تدار بها السلطة لدولة ما من اجل الصالح العام ، ويتضمن ذلك ما يلي:

- العملية التي يتم بمقتضاها اختيار المسؤولين في السلطة ، وكذلك مراقبتهم واستبعادهم.
- قدرة الحكومات على إدارة مواردها وتطبيق السياسة بكفاءة.
- احترام المواطنين والحكومات للمؤسسات التي تحكم المعاملات الاقتصادية والاجتماعية بالدولة.[1]

أما**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**: فيعرفه بأنه ممارسة السلطة السياسة والاقتصادية والإدارية في تسير شؤون المجتمع على كافة المستويات، ويشمل الحكم الآليات والعمليات والمؤسسات المركبة، التي يقوم من خلالها الأفراد والجماعات بالتعبير عن مصالحهم ومعالجة خلافاتهم، وممارسة حقوقهم، والتزاماتهم القانونية، وهذا الحكم يتسم بميزات عديدة فيقوم على المشاركة وينطوي على المسائلة والشفافية كما انه يتسم كذلك بالكفاءة في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.[2]

وهذا التعريف يركز على استخدام كل الآليات، والطرق القانونية، والمؤسسات المدنية لاحترام حقوق الإنسان والحفاظ عليها.

وعرفته **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية**:بأنه استعمال السلطة السياسة وإجراء الرقابة في المجتمع بما يسمح باستغلال الموارد اللازمة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية.[3]

وفي هذا التعريف تركيز على قدرة السلطة السياسية في توفير الإجراءات القانونية والبيئية اللازمة لتمكين الفاعلين الاقتصاديين من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تعريف صندوق النقد الدولي: ركز على الناحية الاقتصادية للحكم، وتحديد شفافية حسابات الحكومة وفعالية إدارة الموارد العامة واستقرار البيئة التنظيمية لنشاطات القطاع الخاص.

أما**تعريف منظمة التعاون في أوربا** فهو ذو بعد اجتماعي يرى فيه بناء وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وتشجيعها إضافةإلى التسامح في المجتمع ككل.

---

[1]-بوزيد سايح ،" دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية :حالة الجزائر" ،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية:فرع اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، 2013/2010)،ص ص 127-126.

[2]-برنامج الامم المتحدة الإنمائي، ادارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة: وثيقة للسياسات العامة ،(نيويورك: مكتب السياسات ودعم البرامج،1997)،ص 5.

[3]-خيرة بن عبد العزيز ، المرجع السابق الذكر، ص 319.

وفي اتفاقية **شراكة " كوتونو "** الموقعة بين الاتحاد الأوربي وسبعة وسبعون دولة من جنوب الصحراء الإفريقية ودول الكاريبي والمحيط الهادي تعرف الحكم الراشد بأنه "الإدارة الشفافية والقابلية للمحاسبة للمواد البشرية والطبيعة والاقتصادية والمالية بغرض التنمية المنصفة والمستمرة، وذلك ضمن نطاق بيئة سياسية ومؤسساتية تحترم حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية وحكم القانون.[1]

تعريف لجنة الحكم العالمي: وذلك حسب التقرير الذي نشرته اللجنة سنة 1995 حيث تعرفه بأنه" محصلة أو مجموع الطرق التي يسر بها الأفراد والمؤسسات العمومية والخاصة شؤونهم المشتركة. فهي عملية متواصلة يمكن من خلالها تنسيق المصالح المتضاربة والمختلفة، وهو يتضمن المؤسسات الرسمية والنظم المدعمة لتقوية الالتزام، وكذا الشركات غير الرسمية التي اتفقت عليها الشعوب أو تعدها في صالحها.

ومن هنا فلجنة الحكم العالمي تنظر للحكم الراشد باعتباره عمل مشترك بين فواعل متعددة وهو لا يتحقق إلا ضمن نظام تنافسي يمزج بين نمط التسيير العمومي، ونمط التسيير الخاص للشؤون العامة. بذلك يمكن أن يعد وسيلة لتمرير عولمة القيم والمبادئ التي تقوم عليها المقاربة الليبرالية الجديدة المنادية بضرورة الانفتاح على اقتصاد السوق.

وما يلاحظ على رؤية المنظمات الدولية للحكم الراشد عدم اتفاقها على تعريف واحد لهذا المفهوم. فبعضها اعطى مقاربة اقتصادية للمفهوم وأخرى ركزت على الجانب السياسي له حيث أن الأولى تربط بين مفهوم الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية وتسيرها، وتتزعمها المؤسسات المالية الدولية والوكالات الثقافية والمتعددة الأطراف، وتنظر هذه المقاربة للحكم الراشد على أنه مجرد تقنية إدارية تسير عملية التنمية، وهو الاتجاه الذي سلكه البنك وصندوق النقد الدوليين ولجنة الحكم العالمية.

أما المقاربة السياسية فتقوم على اعتبار الحكم الراشد ليس وسيلة لتحقيق الفعالية في تسير الشؤون العامة فحسب، بل أيضا وسيلة لإقامة الدولة الحقوقية التي تقوم على مبادئ الديمقراطية. فهي تتجاوز بذلك البعد التقني في تعريف المفهوم لتأخذ بالبعد السياسي الذي يراعي مصالح الجميع والتوزيع العادل للموارد المتاحة.[2]

---

[1]-كمال رزيق ، "التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الراشد والديمقراطية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، السنة الثالثة ،العدد الخامس والعشرون، نوفمبر 2005 .ص ص12-13.

[2]-آسيا بلخير ،"إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي بين النظرية والتطبيق: الجزائر أنموذجا2007/2000"،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية: فرع ريم السياسات العامة ،كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة يوسف بن خدة-الجزائر،2009/2010)،ص ص 37-39.

2. الرؤية الأكاديمية: في ظل الاستخدام الواسع للحكم الراشد من قبل المؤسسات الدولية، برز الكثير من الباحثين الذين اهتموا بتحليل هذا المفهوم.

ومن بين التعريفات التي تركز على نوعية المؤسسات وفعالية المرافق العمومية نجد تعريف الأستاذ "**فرانسو كستان**" الذي يرى بأن مفهوم الحكم الراشد يرتكز على أربعة عناصر هي :

- الحكم الراشد نمط لاتخاذ القرارات.
- نمط اتخاذ القرارات هذا يتخذ ضمن منظمة جماعية.
- المنظمة الجماعية التي يصنع ضمنها نمط اتخاذ القرار، تتضمن تعدد أماكن اتخاذ القرارات
- الهدف هو تحقيق الفعالية.

وهو تعريف قائم على تصور ديمقراطي لاتخاذ القرارات بطريقة جماعية غايتها النهائية تحقيق الفعالية نظرا لما لها من أهمية في ربح الوقت والجهد لتحسين تسير الشؤون العمومية.

ويحصر الأستاذ"**ماريان**"MARRIEN مفهوم الحكم الراشد في إشكالية فعالية ونجاعة التدخل العمومي والانتقال من المركزي إلى اللامركزية ومن الدولة المتدخلة إلى دولة الضبط ومن تسير المرفق العام إلى التسيير على أساس مبادئ السوق، ومن السلطة العمومية الاحتكارية إلى الشراكة مع الفاعلين العموميين والخواص، لذلك فالحكم الراشد يرتكز على ثلاثة أسس رئيسية هي:[1]

أولا: وجود أزمة في طريقة الحكم بفقدان مركزية الدولة وضعف الفعالية والنجاعة في الفعل العمومي، فالمجتمعات الحديثة لم تعد تقبل الخضوع لأنظمة الحكم التقليدية التي تحمل الحكومة وحدها مسؤولية إدارة الشؤون العمومية ،فهو الإجابة الممكنة للتناقضات التي افرزها التطور السياسي والاجتماعي في المجتمعات المعاصرة.

ثانيا: تعكس هذه الأزمة فشل أو ضعف الإشكال التقليدية في الفعل العمومي.

ثالثا: ظهور شكل جديد للحكم أكثر ملائمة للمعطيات الحالية.[2]

ويرى "**جلبر**"Bagnaeco et la galber: في الحكم الراشد انه "يسعى إلى تنسيق الأعوان و الجماعات الاجتماعية للوصول إلى الأهداف الخاصة المناقشة والمعرفة بصفة جماعية في محيط وفضاءات غير مؤكدة ومجزئة".

[1]-سليم بركات ، المرجع السابق الذكر ، ص ص 16-17

[2]-خديجة بوريب المرجع السابق الذكر ، ص 25.

وفي نفس الاتجاه يرى"**مانكو**" و "**موبولت**"MancouRangean et muebaultبأن الحكم الراشد هو الإشكال الجديد الفعالة بين القطاعات الحكومية ، والتي من خلالها يمكن للأعوان الخواص، وكذا المنظمات العمومية والجهات أوالتوجهات الخاصة بالمواطنين أوالأشكالالأخرى من الأعوانأن يؤخذوابعين الاعتبار للمساهمة في تشكيل السياسة.[1]

وأما "**جيري ستركر**"فيركز في تعريفه على أهمية التداخل بين المؤسسات وبين مختلف الفاعلين والجماعات من خلال خمسة مبادئ وهي :

1. الحكم يشمل ثلاثة فاعلين ومؤسسات لا تنتمي بالضرورة إلى الحكومة ولكنهم بحاجة إلى شرعية وقبول عام من أجل أداء أدوارهم بفاعلية.
2. في الحكم الراشد تكون الحدود غير واضحة بين وظائف ومسؤوليات هؤلاء الفاعلين في مجال الفعل العام الاقتصادي والاجتماعي.
3. الحكم الراشد يعمل على تكامل وتداخل مهام القطاع العام و الخاص، والمجتمع المدني في قيامهم بأداء وظائفهم.
4. جلب مفهوم الحكم الراشد شبكة فاعلين مستقلين ذاتيا، كجماعات المصالح التي تتدخل بطريقة غير مباشرة أو مباشرة في ممارسة السلطة وهذا التدخل يطرح مسألة أساسية تتعلق بالمسؤولية كمبدأ أساسي في تعريف الحكم الراشد.
5. الحكم الراشد يقوم على إمكانية الإدارة دون الرجوع إلى سلطة الدولة، التي بدورها تقوم باستخدام تقنيات وأدوات جديدة لتوجيه وإدارة الفعل الجماعي.

ويرتبط مفهوم الحكم الراشد عند "**هايدن**" بالنظام فهو ينصرف إلى قواعد اللغة السياسية ويحدد مجموعة القواعد الأساسية التي تنظم المجال السياسي، وهو بذلك يختلف عن مفهوم الدولة والحكومة ويحل مشكلة الفصل التعسفي بين الدولة والمجتمع، لأنه يهدف إلى صياغة وإدارة مجموعة من القواعد التي تعمل في إطارها الدولة والمجتمع المدني. وهذه القواعد هي التي تترجم فيما بعد إلى دساتير وقوانين وتنظيمات إدارية ويحدد "**هايدن** "الإبعاد الامبريقية للحكم الراشد في ثلاثة مجموعة:

[1] –الاخضر عزي ،غانم جلطي، "قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد " ، **مجلة العلوم الانسانية** ، العدد الواحد والعشرون ، مارس 2005، ص15.

1.المجموعة الأولى: تتعلق بتأثير المواطنين وتتضمن المشاركة السياسية والاستجابة لتفضيلات الأفراد والمسائلة العامة.

2. المجموعة الثانية: تتعلق بالقيادة المسؤولة المستجيبة، وتتضمن انفتاح عملية صنع القرار و الالتزام بحكم القانون.

3.المجموعة الثالثة: تشمل العلاقة بين مختلف الجماعات المختلفة داخل المجتمع، وتتضمن المساواة السياسية والتسامح بين الجماعات، وتعدي التنظيمات الطوعية للعوامل الاثنية والعرقية وغيرها من الانتماءات الأولية.[1]

فيما "فرنسيو ميريان"FrançoisXaviermerrain يرى بان الحكم الراشد يتعلق بشكل جديد من التسيير، يشارك فيه جميع الأعوان والمؤسسات العمومية من خلال المشاركة في الموارد والخبرات والقدرات والمشاريع لخلق تحالف جديد للفعل العام القائم على تقاسم المسؤولية[2]

أما**"أدريان لفنريتش"** فحاول وضع تعريف شامل للمفهوم من خلال تحديد مستوياته وهي:

مستوى هيكلي: ينصرف إلى القواعد العامة التي تحدد توزيع السلطة السياسية والاقتصادية للمجتمع.

مستوى سياسي: وينصرف إلى تحديد القواعد الحاكمة للنظام السياسي، ويفترض أن يتسم الحكم الراشد على هذا المستوى بوجود نظام يتمتع بالمشروعية، ويعتمد على مبدأ التفويض الديمقراطي من طرف الجماهير، وكذلك يشمل التعددية السياسية، والفصل بين السلطات

مستوى إداري: يتطلب وجود نمط رشيد من الإدارة وجهاز للوظيفة العامة يتمتع بالكفاءة والشفافية ويخضع للمسائلة.[3]

ويرى كل من**"دنيال"**Danielaufnann و**"كاري"**AartKraay**"وزويدو"**laabatopablezoudo وهم باحثون في البنك الدولي، وضعوا مؤشر النوعية المؤسسية لقياس الحكم الراشد(Igl) حيث عرفوا منهج الحكم الراشد بأنه " **التقاليد والمؤسسات التي تحدد كيفية ممارسة السلطة في بلد ما** "

---

[1]-امينة فلاح ، "دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسيةوالعلاقات الدولية: فرع الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق، جامعة منتوري-قسنطينة،2010 /2011)، ص ص 59-51.

[2]-وفاء رايس ، ليلى بن عيسى ، "الحكم الراشد كآلية لمكافحة الفساد الاداري في الادارة العمومية الجزائرية"،(ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة ،ورقلة ، الجزائر المنعقد يومي26/25 نوفمبر 2013) ،ص 5.

[3]-راوية توفيق ، **الحكم الراشد والتنمية في افريقيا: دراسة تحليلية لمبادرة النيباد،** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الافريقية، 2005)، ص31.

وحسب منظور **"هويت""وسنتيا"** الحكم الراشد يعني " **قدرة المنظمات على التسيير الفعال من خلال صنع قرارات ملائمة ودقيقة وخلق ديناميكيات للنشاط الجماعي لخدمة الصالح العام والخاص**".[1]

ولتعدد هذه التعاريف حاول **"رودز"**RHODESتحديد ستة محاور يمكن اعتبارها كمداخل لتصنيف مختلف الإسهامات التي إهتمت بتعريف الحكم الراشد وهي:

1. المحور الأول: يدرس العلاقة بين آليات السوق من جانب والتدخل الحكومي من جانب آخر فيما يتعلق بتقديم الخدمات العامة، والذي يعكس الحد من التدخل الحكومي والاتجاه نحو الخصخصة، كمؤشرات عن عدم تدخل الحكومة إلا عند الضرورة ، وهذه الرؤية للحكم الراشد تركز على نمط جديد لتدخل الدولة كتعبير عن تصور دولة الحد الأدنى والاهتمام بدور السوق.

2. المحور الثاني: يبحث في المفهوم من خلال التركيز على المنظمات الخاصة وعلى مطالب المعنيين بالمنظمة وكيفية إرضاء العميل.

3. المحور الثالث : ويعبر عن اتجاه الإدارة الحكومية الجديدة ونمط التسيير العمومي الجديد وهو قائم على إدخال أساليب إدارة الأعمال وادخال قيم جديدة مثل المنافسة ،قياس الأداء ، التمكين ، ومعاملة المستفيدين من الخدمة كزبائن.

4. المحور الرابع: ويعبر عن الحكم الراشد وهو امتداد للمحور الثالث ويزيد عليه في الربط بين القوانين السياسية والإدارية.

5.المحور الخامس: ويرى بان السياسات العامة ما هي إلا محصلة لتفاعلات الرسمية وغير الرسمية بين عدد من الفاعلين (الدولة، القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني) على المستويين المحلي والمركزي وذلك على أساس المساواة في الأدوار بين الفاعلين.

6. المحور السادس: يرى في مفهوم الحكم الراشد إدارة مجموعة من الشبكات المنظمة في عدد من الأجهزة الحكومية.[2]

ما يمكن القول على هذه التعريفات ،أنها تقدم تصورات مختلفة للحكم الراشد ، ستطيع من خلالها التفريق بين الحكم الراشد كمفهوم معياري من قبل المنظمات الدولية ، حيث ركزت على تقديم رؤية شاملة دون تحديد

[1] -بوزيد سايح ، المرجع السابق الذكر ، ص132.

[2] -زهير عبد الكريم الكايد ، **الحكمانية: قضايا وتطبيقات**، (القاهرة : منشورات المنظمة العربية للتنمية، 2003) ،ص ص 11-12.

الاستراتيجيات وشكل الحكم ونوعه، والحكم الراشد كمفهوم تحليلي الذي عكسته رؤية معينة للتسيير العمومي، من خلال رؤية جديدة للدولة ودورها ، وحول العلاقة بين الدولة والسوق والمجتمع المدني وأنماط التسيير الجيدة وتحديد الآليات والمتطلبات السياسية والمؤسسة، لذلك وفق هذا التصور نستطيع أن نفهم الحكم الراشد على أنه أسلوب حكم قائم بل مبدأ التشاركية ، يؤسس لنموذج جديد للدولة، تكون هذه الأخيرة ، فاعل من فواعل متعددة ، تساهم في وضع السياسات العامة التي تسير المجتمع.

ثانيا: إبعاد الحكم الراشد:

إن الحكم الراشد باعتباره ممارسة سياسية واقتصادية واجتماعية يتضمن ميكانيزمات وعمليات وعلاقات ومؤسسات يحقق من خلالها المواطنون مصالحهم وكل هذا يقودنا للتساؤل عن أبعاد الحكم الراشد وأول هذه الأبعاد هي :

1. البعد السياسي: يتعلق الحكم الراشد بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها فلا يتصور أن تكون من دون البعد السياسي منظومة سياسية تقوم على أساس الشرعية والتمثيل. ويعني هذا أن وصولها وممارستها للحكم قد تمت بطريقة تتوافق مع الإرادة الشعبية، بحيث يتم انتخاب الهيئات المركزية والمحلية بطريقة نزيهة وشفافة ،وتمثل مؤسسة التمثيل التشريعي حلقة الوصول الجوهرية بين الحكم والناس، وتنوب عنهم في وضع القواعد القانونية وفي ضبط الرقابة على الحكومة ، ويجب أن تعكس مؤسسة التمثيل مصالح الناس بشفافية وان يحكم وضع قواعد القانون معيار تحقيق مصالح الناس، كما يستلزم ذلك وجود تمثيل معارض للتيار السياسي الذي يتولى مسؤولية الحكومة في مؤسسة التمثيل ضمانا لصالح العام.

إن توفر هذا البعد من شأنه أن يمنح الاستقرار السياسي للدولة، هذا الاستقرار الذي من خلاله يمكن للدول التي تسعى لتبني الحكم الراشد، الانتقال من معالجة المشاكل التقليدية كضمان السلم وتحقيق الاستقرار السياسي، إلى البحث عن تكريس رهانات جديدة تتوافق مع متطلبات أكثر عصرنة يقول بهاء لحكم الراشد [1]

2. البعد الإداري(البعد التقني): وهو بعد متعلق بعمل الإدارة العامة وكفاءتها، أي بوجود جهاز إداري قوي وفعال يقوم بأداء الوظائف الإدارية المستندة إليه. بصورة فعالة وبطريقة شفافة وذلك يتأتى من خلال محاربة الفساد الإداري بكل صوره، ومحاولة القضاء على العيوب البيروقراطية، ووضع قيود وضوابط تحدد حقوق واجبات الموظفين العموميين، إضافةإلى توفر فرص التدريب والتكوين من اجل زيادة الخبرة والجودة لدى المنفذين،كما

[1]–مليكة بوضياف، فوكة سفيان، المرجع السابق الذكر.

يتوجب لتحقيق هذا البعد استقلال الإدارة عن السلطة السياسية والاقتصادية وذلك بخضوعها للقانون دون الخضوع للاعتبارات الأخرى.[1]

وهو ما جعل المفكر الاقتصادي " **الفرد مارشال** " يشير إلى أن الإدارة هي تجسيد متكامل لدولة المؤسسات، وهي أعظم الممتلكات الإنسانية، وإنها جديرة بكل الجهود التي تبذلها لتمكينها من أداء عملها بالصورة المثلة.

كما يتطلب ترسيخ دعائم الإدارة الجيدة لشؤون الدولة والمجتمع ، تقديم المشورة التقنية لتحديث مؤسسات الدولة، وذلك لإيجاد خدمة مدنية مهنية قائمة على أساس الجدارة، من خلال اعتماد نظم الإدارة القائمة على الأداء، وتشجيع المعايير الموضوعية في التوظيف، وتكافئ الفرص للجميع، وإجراء تعديلات وظيفية في مجال إصلاح الإدارة العامة، ووضع تشريعات ومدونات مكافحة الفساد.

ومنه فان إصلاح الإدارة يبدأ بتنمية موارده االبشرية، والإدارية من خلال إتباع استراتيجية جيدة تمكنها من تحقيق أهدافها ، ومراعاة حجم الهيكل التنظيمي وتكيفه وطبيعة البيئة المحيطة والمستجدات الراهنة.

3. البعد الاقتصادي : يمثل هذا البعد أهم محاور وآليات الحكم كخطوة أساسية في النظام الديمقراطي حيث لم يعد الاهتمام محصورا في تحديد مستويات النمو الاقتصادي وإنما امتد ليشمل جوانب ومستويات الأداء الاقتصادي لمواجهة مختلف الأزمات وادراك ضروريات التنمية الاقتصادية وآثارها على حياة الناس وعلى استقرار الدولة وانسجامها.

إن المناخ الذي تهيئه الدولة بوجود سياسة قوية مدعومة بالمؤسسات العامة مهم لضمان عدم إهدارأموال المساعدات وبالتالي تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية.

كما يبرز البعد الاقتصادي للحكم الراشد من خلال الدعوة إلى مرونة القوانين الاقتصادية وهذا بإلزام الحكومات بالمعايير الدولية لمراحل التفاوض، وكذلك من خلال محاربة كل مظاهر الفساد الاقتصادي ومعاقبة المتسببين فيه، وضمان تدفق المعلومات بكل شفافية عن الوضع الاقتصادي للرأي العام.

غير أن البعد الاقتصادي للحكم الراشد المبني على المساعدات التي تقدمها المؤسسات المالية قد لا تحقق في اغلب الأحيان النتائج المنتظرة منها، والمتمثلة في أحداث التنمية الشاملة خاصة للدول النامية ، حيث أن هذه

[1]–حسين عبد القادر ،" الحكم الراشد في الجزائر واشكالية تحقيق التنمية المحلية " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية : فرع الدراسات الأورو متوسطية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة ابي بكر بلقايد– تلمسان ،2012/2011)، ص 4.

المساعدات محكومة بالمشروطة[1]

هذه الأبعاد السابقة تؤثر وتترابط مع بعضها في إنتاج الحكم الراشد فلا يمكن تصور إدارة عامة فاعلة دون استقلال الإدارة عن نفوذ السياسيين ، ولا يمكن للإدارة السياسة وحدها من دون وجود إدارة عامة فاعلة من تحقيق انجازات في السياسات العامة، كما أن السياسات الاقتصادية لا تستقيم بغياب المشاركة والمحاسبة والشفافية. فالحكم الراشد هو الذي يضمن حكم ديمقراطي فعال يستند إلى هذه المبادئ[2]

المطلب الثالث:معايير قياس الحكم الراشد:

في مجال قياس الحكم الراشد هناك معاير عديدة تختلف وفق اختلاف وجهات نظر من يطرحها، ووفق اختلاف أولويات تطبيق هذه المعاير من بلد لآخر، كما أن هذه المعاير لا تشمل أداء الدولة فقط وإنما كافة الفواعل المجتمعية، وعلى العموم يمكن تحديد معايير الحكم الراشد على النحو التالي:

1- **الشفافية:** وتعني اتاحة كل المعلومات وسهولة تبادلها لجميع الأطراف المعنية، وان تكون الحسابات العامة متاحة بصورة مباشرة وان تتوفر معلومات كافية وشاملة ومنظمة عن عمل المؤسسات وأدائهما لكي تسهل رقابتها ومتابعتها، فالشفافية هي تدفق المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الشاملة في الوقت المناسب وبالطريقة التي يمكن الاعتماد عليها وتتلخص الشفافية في المكونات التالية:

- الحصول على المعلومة.
- العلاقة السببية عن المعلومة والموضوع المراد مراقبته.
- الدقة في الحصول على المعلومة.

ولذلك كان على كل دولة أن تصدر قوانين تهتم بحرية المعلومات وتسمح للجمهور ولوسائل الإعلام المختلفة بالحصول على جميع الوثائق، المتعلقة بعمل الحكومة، والتشريعات والسجلات المختلفة لذلك من الصعب وجود حكم راشد، وحكومة فعالة متجاوبة مع شعبها دون وجود قطاع إعلامي متميز وقوي يتميز بالاستقلالية.

2. المساواة : وتعني خضوع جميع إفراد المجتمع للمساواة وعدم التميز بينهم ، من مبدأ أنهم متساوون في الحقوق والواجبات.[3]

---

[1]-خيرة بن عبد العزيز ، المرجع السابق الذكر، ص ص325-326.

[2]-حسن كريم ، مفهوم الحكم الصاح ،في **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية** ،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،2004)،ص ص 325-326.

[3]-عمراني كربوسة" الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر"،تم تصفح الموقع يوم(2014/02/13)
.http://www.iniv-chlef-dz/ar/seminaires-2008...(com-dic-2008-27pdf

3. الفعالية الكفاءة: أي أن تنتج المؤسسات والعمليات نتائج تشبع الاحتياجات مع تحقيق أفضل استخدام للموارد.

4.بناء التوافق: يعمل الحكم الراشد على التوفيق بين المصالح المختلفة للتوصل إلى توافق واسع على ما يشكل أفضل مصلحة للجماعة.

5. حكم القانون: حيث يتعين أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة وأن تصنف دون تحيز، وينطبق ذلك على وجه الخصوص على القوانين الحامية لحقوق الإنسان[1]

إن سيادة القانون تستلزم تامين حقوق الإنسانلإفراد الجماعة بشكل متساوي وكذلك المساواة بينهم في العقاب بموجب القانون ، وتعلى سيادة القانون على سلطة الحكومات، فهي تحمي المواطنين من أي إجراءات تعسفية، قد تتخذ من الدولة ضدهم.

ولكي يسود حكم القانون ويدعم عملية التنمية في الدول النامية، يجب حصول فصل حقيقي بين سلطات الدولة من اجل ضمان استقلالية القضاء.

6. المشاركة: وهي أن يكون لكل مواطنين في المجتمع دور في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم سواء بشكل مباشر، أو من خلال مؤسسات شرعية وسيطة، تمثل مصالحهم و يستوى في ذلك الرجال والنساء وهذا النوع من المشاركة الواسعة يقوم على حرية التنظيم والتعبير وعلى قدرات المشاركة البناءة.[2]

7. الاستجابة: وهي محاولة المؤسسات والعمليات خدمة العملاء والاستجابة لمطالبهم.

8. الرؤية الاستراتيجية : يمتلك القادة والشعب آفاقا واسعة وبعيدة المدى لتحقيق الحكم الراشد والتنمية البشرية ولديهم شعور مشترك عما يريدونه من تلك التنمية مع الفهم للتعقيدات التاريخية والثقافية المرتكزة عليها تلك الآفاق.

أما البنك الدولي فقد حدد معيارين لمفهوم الحكم الراشد وذلك ضمن قيمتين عالميتين الأول هي التضمينية والثانية هي المسائلة .

1. التضمينية : ترتكز على مفهوم المساواة المكرس في معظم دساتير الدول هذه المساواة حين تترجم إلى لغة إدارة الحكم تعني أن كل من له مصلحة في عملية إدارة الحكم ويود المشاركة فيما يمكنه ذلك بالتساوي مع

[1] –قوي بوحنية ، "التنمية البشرية والحكم الراشد" ، (ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، الجزائر المنعقد يومي 09-10 مارس 2004)، ص 12.

[2] –محمد درويش ، المرجع السابق ذكره ، ص ص 185- 186.

الجميع. معنى ذلك أن الحكم الراشد تضميني وليس حصري أو مقصور على عدد محدد من الأفراد والفئات. فإدارة الحكم التضمينية تتضمن آليات تحدد وتحترم الحقوق الأساسية للجميع كما أنها تؤمن وسائل مراقبة ومعالجة يضمنها القانون.[1]

2.المسائلة : هي تنبع من مفهوم التمثيل الشعبي الذي يعني أن من اختير للحكم بإسم الشعب خاضعون للمسائلة من قبل الشعب على فشلهم ومكافئتهم على نجاحاتهم. هذه المسائلة ترتكز ممارستها على توفير المعرفة والمعلومات وبالتالي على الشفافية كما أنها ترتكز على وجود حوافز لتشجيع من يقوم بإدارة الحكم باسم الشعب.[2]

أ. المسائلة الأفقية: نقصد بها تلك التي تقوم بها جهة أو شخص يتمتع بنفس القدر من المساواة في الموقع القانوني **من الجهة التي تخضع للمسائلة مثل أن تخضع البيروقراطية الحكومية لمسائلة الصحافة.**

ب. المسائلة الرأسية: فهي المسائلة التي تقوم بها جهة أو شخص يتمتع بسلطة ووضع مميز في مواجهة الجهة أو الشخص الذي يخضع للمسائلة مثل مسائلة الجهات الرقابية للبيروقراطية[3].

في هذا الإطار يرى " **بيار كلام**" و " **أندريه تالمان** " " AndreTallman" بأن التساؤل عن عمومية مبادئ الحكم الراشد أمر أساسي في ضل نضام معولم يتم بعمق الاعتماد المتبادل لذلك فان تأمين تنظيم المجتمعات والحفاظ على الصالح العام بغرض الاتفاق على عدد معين من القواعد الأساسية كما يفترض من ناحية أخرى دون ناحية أخرى احترام التوفر كأحد المبادئ الأساسية لهذا الاتفاق وهو ما يعبر عنه بمبدأ التنوع وعالية يقر " بيار كلام" و " أندريه تالمان" بفرضية الوحدة العميقة بمبادئ الحكم الراشد ذات الطابع الإنساني والبيئي ، أما التنوع فهو ذو طابع ثقافي بيئي معا.

ذو طابع أنساني لأن جميع المجتمعات تحتاج إلى تذليل تحديات متماثلة من أجل تأمين مسيرتها بطريقة سلمية وبقائها حية لأمد طويل وذات طابع بيئي لأن وحدة المجتمعات البشرية تعود إلى وحدة نشاط المحيط الحيوي الذي تعتبر البشرية ذاتها إلىإحدى مكوناته.

أما التنوع فهو ذو طابع ثقافي لأن لكل تجمع بشري تاريخه واقتصاده وتنظيمه الخاص ، مما يتمخض عنه أشكال من الحكم تتسم في كل مرة بالخصوصية، وذو طابع بيئي لأن كل مجتمع يندرج في نظام بيئي محلي تطرح

---

[1]-يوسف أزروال ، المرجع السابق الذكر ،ص40.

[2]-البنك الدولي ،"الحكم الجيد لأجل التنمية : تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا"(واشنطن:د د ن،2003)، ص6.

[3]-سامح فوزي ، المرجع السابق الذكر ،ص25.

إدارته والحفاظ على بقائه في الأمد الطويل مشكلات مرتبطة بخصوصيته يحتاج حلها إلى أشكال نوعية من التنظيم[1]

[1]-وليد خلاف ،" دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي" ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية : فرع الديمقراطية الراشدة ، كلية الحقوق ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2009- 2010) ، ص 30.

خلاصة واستنتاجات:

من خلال التطرق لمضمون الفصل الأول نستنتج أن مفاهيم الدولة في تطور مستمر، فبعد أن كان ينظر لهذا الكيان على أنه شيء مقدس يحتل مكانة عالية في ترتيب البنى الاجتماعية ،نلاحظ الآن أنها تعيش حالة من اللايقين ولا تأكيد ،خاصة بعد الانتشار الواسع لبعض الأفكار النظرية التي تشكك في قدرة الدولة على إدارة الشأن العام دون تدخل من فواعل أخرى، وهي الأفكار الليبرالية الجديدة، وما زاد من تحديات الدولة هو ظهور ما يسمى بالعولمة التي فتحت المجال لنقاش واسع حول زوال الدولة من عدمه.

وبالتالي يمكن القول أن زوال الدولة يبقى أمر بعيد لكن الشيء المؤكد أنه بظهور المفاهيم الجديدة تلك التي تتقاطع والدولة ساهمت في بلورت مفهوم جديد لها يختلف عن المفهوم التقليدي، سواء من حيث المكانة او الأدوار

الفصل الثانـي

الحكم الراشد ودوره في نقل الدولة من فاعل محوري إلى شريك مع مع فواعل أخرى

- المبحث الأول: من الدولة المتدخلة إلى دولة الحد الأدنى
- المبحث الثاني:القطاع الخاص والتحول من الأدوار الاقتصادية إلى السياسية
- المبحث الثالث: المجتمع المدني والتحول من الوساطة إلى الشراكة

إن التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها المجتمعات الحديثة كان لها انعكاسات واضحة على الدولة، من حيث طبيعتها والأدوار المخول لها القيام بها. خاصة في مجال صنع السياسات العامة وتنفيذ فلم تعد أو لم يعد يسمح لها بممارسة وظائفها التقليدية في ضل صعود قوى جديدة، تزاحم الدولة في أداء أدوارها، تحت دفع التحولات الدولة والوطنية، التي ساهمت في تقوية وتشجيع هذه القوى حتى يكون لها شأن على المستوى الوطني والدولي.

فكان الحكم الراشد الطريق إلى صياغة نموذج جديد للدولة، أستبدل فيه مفهوم الفاعل الوحيد بالفواعل المتعددة، ونمط الهيراركية في صنع السياسات العامة، بمبدأ التشاركية والأفقية في اتخاذ القرارات التي تنظم الشأن العام، وبالتالي الحكم الراشد جعل من النظرة التقليدية للدولة بصفتها الجهة الوحيدة المؤطرة للمجال السياسي، الذي لا مجال فيه للحديث عن سلطة أخرى إلى جانب سلطتها محل مراجعة، ليفرض فلسفة حكم تقوم على تسيير موارد الدولة بين ثلاثة أضلاع تشكل مثلث الحكم، وهي الدولة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني.

تبعا لذلك سنحاول معالجة هذا النموذج الجديد للدولة، الذي أطر للانتقال من دولة وستفالية، ذات السيادة الداخلية والخارجية إلى دولة الحكم الراشد ذات الوظائف المحددة.

وعلى ذلك سنتناول في **المبحث الأول**: تغير وظائف الدولة بين المد والجزر وصولا إلى الوظائف الجديدة التي حددها لها الحكم الراشد، وكيف أثر ذلك على الطابع التقليدي لصنع السياسات العامة.

أما في **المبحث الثاني** سنعالج دور القطاع الخاص في الشؤون العامة، باعتباره أحد الشركاء الفاعلين، الذين منح أهمية بالغة في إدارة الفعل العام

هذا إضافة إلى الفاعل الآخر وهو المجتمع المدني والذي سنركز عليه في **المبحث الثالث**.

المبحث الأول: من الدولة المتدخلة إلى دولة الحد الأدنى

الحكم الراشد بشكل أساسي جاء ليؤطر عمليات الاعتماد المتبادل بين فواعل السياسات العامة، وذلك من خلال الاهتمام بقضية الدولة والمكانة التي يجب أن تحتلها في إطار إعادة ترسيم الحدود بين ما هو عام وما هو خاص و عليه كان الشكل الذي يجب أن تكون عليه الدولة لتحقيق هذه العملية هو ما سنعالجه في هذا المبحث

المطلب الأول: تطور أدوار الدولة

ضلت الدولة لفترات طويلة تمارس دور محدود ومحصور في مفهوم الدولة الحارسة أو الدركي، إلى أن حدثت نقطة التحول في هذا الدور، بفعل سلسلة من الأحداث التي شهدتها فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، كان أولها الثورة البلشفية في روسيا عام 1917، التي أدت إلى إلغاء الجانب الأكبر من الملكية الخاصة، ودفعت إلى أن يصبح للدولة دور مسيطر على كافة نواحي النشاط الاقتصادي عن طريق التخطيط المركزي في العديد من الدول.

وكان ثاني هذه التحولات هو أزمة الكساد العظيم وما كان لها من دور في تعظيم أهمية الدولة، أما الحدث الثالث فتمثل في التفكك السريع للإمبراطوريات الأوربية بعد الحرب العالمية الثانية، هذا التغير الجيوبوليتكي، فتح بابا لنقاش سياسي حول قيام الدولة بدور أكثر ايجابية.

وهكذا وجد الشكل التدخلي للدولة تطبيقا له في مختلف دول العالم، والذي قام على ثلاثة أفكار أساسية هي[1]:

1. توفير المساعدات الائتمانية لمن تعرضوا لفقدان دخلهم بصورة مؤقتة أو تعرضوا لصور أخرى من الحرمان.
2. قيام اقتصاد مختلط يجمع بين العام والخاص، مما يعني في حالات كثيرة تأميم نطاق من الصناعات الاستراتيجية.
3. وجود تنسيق لسياسات الاقتصاد الكلي، على أساس أن السوق وحدها لا تستطيع أن تحقق الاستقرار للاقتصاد الكلي.

ما يعني ذلك أن الدولة اتخذت أدوارا جديدة إلى جانب توسع وظائفها القائمة[2] ففي الولايات المتحدة الأمريكية لعبت الدولة دورا تدخليا فعالا في هذه الفترة، بما في ذلك الإشراف على علاقات رأس المال، وتنظيم الاقتصاد الماكروية، عبر سياسة مصرفية ونقدية، ومراقبة القطاع المالي، وتحفيز النمو من خلال الاستثمار العام في

[1] – البنك الدولي، الدولة في عالم متغير: تقرير عن التنمية في العالم،(نيويورك: مطبوعات البنك الدولي، 1997)، ص 24.
[2] – المرجع نفسه، ص 24.

البنية التحتية الاقتصادية، والتعليم، وتأمين ضمان الدخل للأفراد، وهذا على غرار الدول الأوربية الرأسمالية، التي لعبت فيها الدولة دورا تدخليا إلى درجة كبيرة ففي حين كانت قطاعات الدولة في أوربا الغربية تستهلك أكثر بقليل من 10% من الناتج الإجمالي المحلي في بداية القرن العشرين، ارتفعت هذه النسبة إلى حوالي 50% وفي بلدان أخرى من أوربا وصلت إلى 76% في فترة سيادة هذا النموذج.[1]

الوضع السابق أسس لظهور **الدولة التدخلية** أو **دولة الرفاهة** وذلك بإتباع بعض الدول الأوربية، سياسات قائمة على التدخل المباشر لتوفير الرعاية الاجتماعية للمواطنين من خلال سعيها إلى زيادة دورها في تحسين مستوى الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لهم، وهو ما يطلق على هذه السياسة بسياسة الرفاه، أو سياسة الخيار الاجتماعي، والتي تعني مجموعة البرامج التي تلتزم بها الدولة لتوفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة لضمان مستوى معيشي لائق للمواطنين، وشملت هذه السياسات توفير البرامج التالية: التعلم العام، الرعاية الصحية، ضمان حد أدنى من الدخل في حالة البطالة، توفير السكن وغيرها من الأمور.

نتيجة لهذه السياسات ازدادت أهمية الدولة لدى المواطنين، وزاد دورها في توفير مختلف أنواع الرعاية، وانطلاقا من ذلك تجاوزت الدولة حدود وظائفها التقليدية المتمثلة في توفير الأمن و تطبيق العدالة لتقوم بوظائف قد لا تكون أساسا من وظائفها.[2]

وذلك في مجال النشاط الاقتصادي الذي قد يحدث بعدت وسائل، من بينها مراقبة المنافسة وتنظيميها، وارساء قواعد الملائمة، ومعايير النوعية والجودة، كذلك منع أشكال الاحتكار، حماية المستهلك، تصحيح الحياة الاقتصادي عن طريق القوانين المالية السنوية، وأخيرا دعم الاستثمار، أما أبرز تدخل لها فيكون في جانب النفقات، من خلال إعادة توزيع الدخول توزيعا عادلا عن طريق القوانين المالية السنوية، وأخيرا دعم الاستثمار بتحويل الضرائب والرسوم المفروضة على ذوي الدخول المرتفعة وتحويلها إلى ذوي الدخول المنخفضة.[3]

ودام الوضع على حاله حتى بداية السبعينيات أين بات يوجه إلى هذا النمط من الدولة العديد من الانتقادات فباشرت العديد من الدول بتخصيصها لقطاعها العام وبدأت هذه الموجة بداية من بريطانيا تحت

---

[1]- دفيد. م كونر، **الدولة والعولمة وأطوار التطور الرأسمالي**، في كتاب **أطوار التحول الرأسمالي: الازدهار والأزمات والعولمات**، تحرير روبرت ألبريتن، تر عدنان حسن ،(دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية، 2009)، ص 180.

[2]- محمد أمين بن جيلالي، المرجع السابق الذكر، ص ص 44-45.

[3]- رشيدة وناسي ،" آلية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياستها المالية"، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد التاسع، جوان 2011، ص ص116-117.

قيادة "**مارغريت تاتشر**"، ثم الوم أ بقيادة الرئيس الأمريكي "**رونالد ريغن**" هذا الأخير الذي تبنى شعار القليل من السياسة يعني حكم جيد وذلك من خلال إصلاح الإدارة العامة الأمريكية هذه الموجة من الخصخصة أسست لظهور مفهوم دولة الحد الأدنى وهو مصطلح صاغه "**روبرت نوزك**" للتدليل على حدود سلطات الدولة التي رأى "**نوزك**" بانها يجب أن تكون في حدود حماية أمن المواطنين وممتلكاتهم وتطبيق القانون وجمع الضرائب للإنفاق على تلك المهام القليلة هذه الحدود المؤطرة لأدوار الدولة هي ما بنيت عليه مقاربة الحكم الراشد[1]

المطلب الثاني: حدود نشاط الدولة حسب مقاربة الحكم الراشد

إن استراتيجية الحكم الراشد لإعادة صياغة مفهوم جديد لدولة تقوم على مبدأين أساسين: أولها إعادة النظر في دور الدولة والثاني يتمثل في تحديد قدرة الدولة، وذلك على نحو يساهم في تحسين فرص الدولة في تعزيز الرخاء الاقتصادي والاجتماعي، عن طريق التوفيق بين أدوارها وقدراتها الفعلية، أي وضع القواعد والأساليب المؤسسية التي تتيح للدولة توفير السلع والخدمات الاجتماعية بكفاءة.

وبذك نجد في مقاربة الحكم الراشد إجابة على سؤال ماذا تفعل الدولة؟ وكيف تفعل ذلك؟

أولا: إعادة النظر في دور الدولة: في تقرير البنك الدولي عن التنمية لعام 1997 المعنون: "**الدولة في عالم متغير**"، يضع تصنيف لوظائف الدولة على خط متصل يبدأ من الأنشطة التي لن تتم دون تدخل الدولة، إلى الأنشطة التي تقوم فيها الدولة بدور المحفز للتنسيق بين الأسواق، وهذه الوظائف هي:

1.الوظائف الأساسية (الدنيا): حيث يرى البنك الدولي أن هناك خمسة وظائف أساسية وجوهرية تعتبر محور رسالة أية حكومة، أما الدول ذات القدرات المنخفضة فعليها أن تركز جهدها أولا على هذه الوظائف التي تتمثل في[2]:

أ-إرساء أساس القانون.

ب- إقرار بيئة للسياسات لا تشويه فيها، تشمل استقرار الاقتصاد الكلي.

جـ- حماية البيئة.

د- حماية الضعفاء.

[1] -محمد وقيع الله أحمد، المرجع السابق الذكر، ص 343

[2] -البنك الدولي، الدولة في عالم متغير، المرجع السابق الذكر، ص ص 3-4.

ورغم أنه على نطاق واسع هناك وعي بأهمية هذه الأساسيات منذ أمد طويل، إلا أن الرؤية الجديدة للبنك الدولي تعتمد على إحداث مزيج مناسب من أنشطة السوق وأنشطة الدولة في تحقيقها.

كما أن هذه المهام في نظر البنك لا يجب أن يكون هدفها فقط تحقيق النمو الاقتصادي بل يجب أن تكفل اقتسام منافع النمو الذي تقوده السوق، خاصة عن طريق الاستثمار في التعليم والرعاية الصحية وغير ذلك.

2- الوظائف الوسطى: تأتي بعد الوظائف الأساسية، وتتمثل في مواجهة العوامل الخارجة وتنظيم الاحتكارات، وتوفير التأمينات الاجتماعية (الإعانات، والمعاشات).

وفي هذا المجال يرى خبراء البنك الدولي أن الدولة لا تستطيع الاختيار بين أداء هذه الوظائف من عدمه، مثل التي سبقتها، لكن تبقى لها حرية اختيار وسائل أدائها. فيمكن للحكومات أن تعمل بالاشتراك مع القطاع الخاص والمجتمع المدني في تقديم الخدمات العامة.

3- الوظائف الناشطة (العليا): حيث تستطيع الدول التي لديها قدرات قوية القيام بوظائف إيجابية، وأن تعالج مشكلة عدم كفاية الأسواق بالمساعدة على التنسيق فيما بينهما. ويعطي البنك الدولي مثيلا عن هذا الدور للدولة في تجربة شرقي آسيا التي ساهمت في تحديد الاهتمام بدور الدولة في تعزيز الأسواق عن طريق اتباع سياسات صناعية ومالية نشيطة.[1]

وتتوضح وتفهم وظائف الدولة تحت فلسفة الحكم الراشد أكثر من خلال الجدول التالي:

	معالجةنقائص السوق		تطوير الانصاف والعدل	
الوظائف الدنيا	– توفير الخدمات والمنافع العامة. – الدفاع. – النظام والقانون. – إدارة الاقتصاد الكلي. – الصحة العامة.		– حماية الفقراء. – وضع برامج مكافحة الفقر. – إغاثة ضحايا الكوارث.	
الوظائف الوسطة	–مواجهة العوامل الخارجية. – التربية والتعليم. – حماية البيئة.	– تنظيم الاحتكارات – تنظيم المصالح العامة. – سياسات منع الاحتكار.	–التغلب على المشاكل التربوية. – تنظيم التأمينات – حماية المستهلك	–توفيرالضمان الاجتماعي – إعادة توزيع المنح. – التأمين على البطالة

[1] المرجع نفسه، ص 29.

الوظائف الناشطة	-تنسيق الأنشطة الخاصة. -رعاية الأسواق وتشجيعها. - تحفيز المبادرات الجماعية	- إعادة توزيع الأصول

الشكل (1): وظائف الدولة الحيوية المعاصرة

المصدر: خيرة، بن عبد العزيز "دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري"، المرجع السابق الذكر، ص 323.

من خلال هذا التصنيف يؤكد البنك الدولي أن الوظائف المحددة للدولة تساهم في تصحيح نقائص السوق، وتطوير الانصاف والعدل فيه لأجل إعادة توزيع أمثل للمداخيل مع ضمان السلم الاجتماعي، من خلال أن أنشطة الدولة يمكن أن تتركز على مستويات متعددة للتدخل، من واقع الوظائف الثلاثة السابقة للدولة.

حيث أن الدور النسبي للدولة في إطار السوق يسمح لها بممارسة للسلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية وبتسيير الأعمال من خلال الآليات والإجراءات والمؤسسات التي عن طريقها يقوم المواطنون بتركيز لمصالحهم وممارسة حقوقهم الشرعية وتغطية التزاماتهم، فالحكم الراشد من ضمن الأشياء الأخر، عبر روافد المشاركة والشفافية. ومن مبدأ الدعامات الأساسية والاقتصادية والسياسية والإدارية التي تتضمن دوما الدولة التي تدرج إدماج القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.[1]

ويرى البعض أن هذه الأدوار التي تم تحديدها للدولة في إطار الحكم الراشد في لائحة ليست شاملة أو حصرية بأية معايير، لكنها توفر نقاط مفيدة تساعد في تحديد مدى وظائف الدولة.

فبترتيب تلك الوظائف على محور – × يمكن ذلك من تعين مواقع مختلف الدول على امتداد المحور، وذلك تبعا لطموحات الدول في تحقيق ما تسعى إليه.

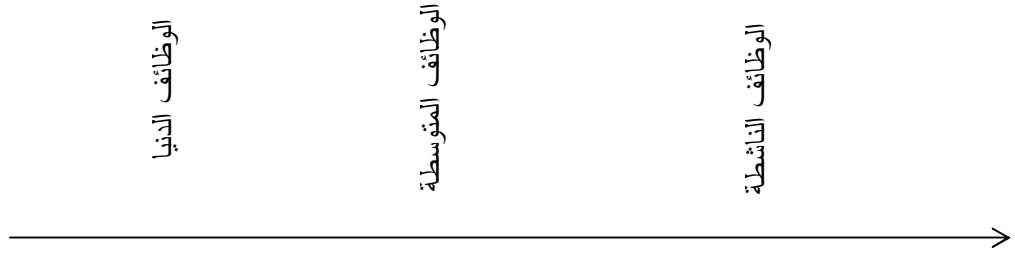

الشكل2:مدى وظائف الدولة

المصدر: فرنسيس فوكو ياما،**بناء الدولة**،ص 52.

[1]– الأخضر عزي، غانم جلطي، المرجع السابق الذكر، ص 21.

هذا فيما يخص الوظائف، إلا أن التوفيق بين دور الدولة، وقدرتها اللازمة لتحقيق الرخاء الاقتصادي والاجتماعي، لا يشمل فقط ما تفعله الدولة، بل يشمل أيضا كيف تفعله، وذلك يتأتى عن طريق استكشاف الأدوات البديلة الجديدة القادرة على تحقيق كفاءة الدولة وقبل تحديد هذه الأدوات يجب الإشارة إلى:

1. في معظم الاقتصاديات الحديثة، أصبح الدور التنظيمي للدولة أكثر اتساعا، وتعقيدا عما كان عليه في أي وقت مضى، بحيث شمل مجالات مثل البيئة، والقطاع المالي، إلى جانب المجالات التقليدية مثل الاحتكارات، ولذلك يحتاج تصميم التنظيمات إلى التلاؤم بين قدرة الدولة وأجهزتها التنظيمية، ومدى انتظام السوق، وإعطاء مزيد من الاهتمام للمسؤولية الشخصية.

2.كذلك ورغم أن للدولة دور محوري في كفاية توفير الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة، إلا أنه ليس من الأمور البديهية، أنه ينبغي أن تكون الدولة هي الجهة الوحيدة التي توفر هذه الخدمات، أو أن تكون هي التي توفرها أصلا. فاختيارات الدولة بشأن توفيرها، يجب أن تبنى على جوانب القوى النسبية للفواعل المجتمعية.

3.وفي حماية الضعفاء ينبغي على الدولة التميز بين التأمين والمساعدة، فالتأمين يكون بشكل عرضي كالتأمين من البطالة يهدف إلى دعم اضطراب دخل الأسرة، خلال فترة التقلبات الحتمية للسوق، أما المساعدة فتتضمن توفير مستوى أدنى من الدعم لأفقر الفئات[1].

ثانيا: تجديد قدرة الدولة: ونقصد بتجديد القدرة تغير الحوافز التي تعمل في ظلها الدولة ومؤسساتها، وهذا التميز يحصل من خلال ايجاد الأساليب التي تخلق الحوافز لدى هيئات الدولة وموظفيها للعمل بما يحقق الصالح العام. والحد من التصرف التحكمي للدولة، وذلك يمكن أن يتحقق عن طريق[2]:

1.وضع القواعد والضوابط: حيث أن وجود آليات تضمن نفاذ القانون مثل وجود قضاء مستقل هي الأساس الحاسم في تحقيق التنمية المستدامة. إلى جانب الفصل بين السلطات ووجود أجهزة الرقابة، التي تساهم في الحد من السلوك التحكمي للدولة، وذلك عن طريق وضع قواعد للضبط الذاتي تحدد بدقة محتوى السياسات، وترتبط بآليات يكون من الصعب العدول عنها.

2.ضغط المنافسة: تعتبر المنافسة أداة لتحسين قدرة الدولة، هذه المنافسة التي قد تأتي من داخل الجهاز البيروقراطي للدولة، من خلال تحفيز الموظفين بتعينهم على أساس الجداة، أو أن المنافسة تأتي من خلال القطاع

[1] –البنك الدولي ،الدولة في عالم متغير، المرجع السابق الذكر ،ص 29 .

[2] –فرنسيس فوكو ياما ،المرجع السابق الذكر، ص 57 .

الخاص، باللجوء إلى آليات التعاقد التي تسمح بتقديم الخدمة من طرف شركات القطاع الخاص، وهو ما يؤدي إلى خلق تنافس بين مقدم الخدمة من القطاع الخاص. والهيئات العامة وقد تأتي المنافسة من السوق الدولية عن طريق التجارة وتأثير أسواق أوراق المالية على القرارات المالية.

3.الاستماع لجمهور المواطنين ومشاركتهم: حيث أنه في المجتمعات الحديثة أصبح هناك الكثير من الوسائل تسمح بتحقيق الشفافية والانفتاح، كمجالس رجال الأعمال، وجماعات المستهلكين التي يمكن أن تسهم في ترتيبات العمل المؤسسي مع تنظيمات المجتمع المحلي في زيادة كفاءة الدولة، من خلال إعطاء المواطنين فرصة أوسع للتعبير عن رأيهم في صياغة السياسات العامة، كما يمكن للمشاركة بين مستويات الحكم المختلفة وبين الهيئات الدولية أن تساعد على توفير السلع والخدمات العامة المحلية والعالمية.[1]

ويمكن أن تؤدي زيادة فرص التعبير والمشاركة إلى تحسين قدرة الدولة عبر ثلاثة طرق:

1.عندما يستطيع المواطنون التعبير عن آرائهم بشكل رسمي أو غير رسمي وفرض مطالبهم بشكل علني داخل إطار القانون، فإن ذلك يكسب الدولة بعض المصداقية التي تحتاجها لسلامة الحكم. إضافة إلى أن المناقشة الواسعة لأهداف السياسة العامة يمكن أن تحد من احتمال أن تتمكن أقلية قوية من احتكار الحكم وتوجيهه.

2.كذلك فإنه عندما لا يكون للأسواق وجود كما هو الحال بالنسبة للكثير من السلع والخدمات العامة، فإن تعبير الشعب عن رأيه يمكن أن يقلل من مشكلة عدم توافر المعلومات، حيث أن ضعف قدرة الدولة يؤدي إلى وجود خدمات عامة غير فعالة. يمكن لجماعات المستعملين ورابطات المواطنين أن تحيط المسؤولين العموميين علما بالمشكلة، وأن تضغط في سبيل إجراء تحسينات.

3.بما أن مسؤولي الدولة لا يستطيعون أن يحددوا مسبقا جميع السلع والخدمات العامة التي يرغب فيها المواطنون، لذلك يمكن أن يساهم القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في سد الفجوات في توفير السلع والخدمات، بما يسمح لها بأن تكون شريكا ومنافسا في توفير الخدمات العامة، وعندها تحوز على دعم المواطنون. وذلك يمكن أن يشكل ضغط على الحكومة لتأمين تقديم الخدمات العامة، وتحسين نوعيتها.[2]

[1]- البنك الدولي، الدولة في عالم متغير، المرجع السابق الذكر، ص 30.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 124- 126.

ومن هنا فإن تحسين قدرة الدولة قائم على جعل قدرة الدولة على تنفيذ السياسات وسن القوانين المختلفة بطريقة فعالة وبحد أدنى من البيروقراطية، وعلى محاربة الفساد والرشوة وعلى الحفاظ على مستوى عالي من الشفافية والمحاسبة في المؤسسات الحكومية، ويمكن أن تشمل هذه القدرة في المحور–y التالي:

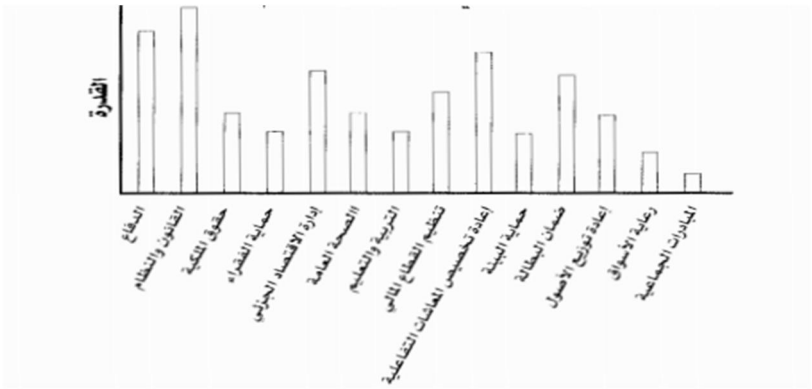

الشكل03: قدرة الدولة النظرية

المصدر: فرنسيس فوكو ياما، المرجع السابق الذكر، ص 53.

وعلى غرار المحور السابق ليس هناك مقياس متفق عليه لتحديد قوة قدرة مؤسسات الدولة إذ يمكن تعين مواقع مختلفة الهيئات والمؤسسات في نقاط مختلفة على امتداد هذا المحور، فقد تتفاوت قدرة للدولة إلى حد بعيد مختلف بين الوظائف التي تسعى إلى القيام بها، فمثلا دولة كالمكسيك نجحت نسبيا في إصلاح بعض مؤسسات الدولة كالمصرف المركزي، في حين كانت أقل نجاحا في السيطرة على سياستها المالية أو توفير نظام الصحي أو تعليمي نوعي.

غير أنه بداية من التسعينات القرن العشرين تم تطوير عدة مؤشرات لتحديد مواقع الدول على المحور– y ، من بينها مؤشر ملاحظة الفساد الذي طورته مؤسسة الشفافية العالمية، اعتمادا على مسوحات أجرتها على مجتمعات المال والأعمال في مختلف الدول، إضافة إلى مؤشر بيانات "بوليتي4" لخصائص أنظمة الحكم في العالم. وبدمج محوري أو بعدي الدولة: محور الوظائف الذي يمثل الأدوار التي تقوم بها الدولة، ومحور القدرة على مصفوفة تتوزع هذه المصفوفة على أربعة مربعات يترتب عن كل منها نتائج شديدة التباين بالنسبة للتنمية والرخاء الاقتصادي و الاجتماعي في مختلف البلدان.

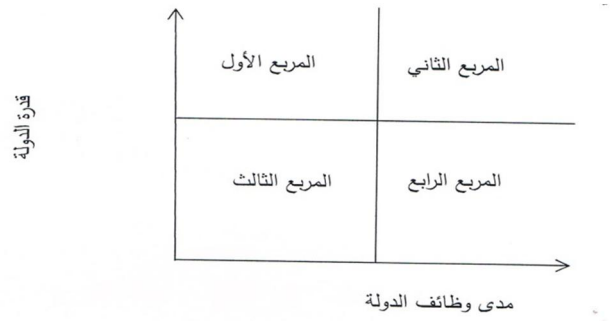

الشكل 04:الدولة والكفاءة

المصدر: فرنسيس فوكو ياما، المرجع السابق الذكر،ص55.

وحسب هذا الشكل فإن المكان الأمثل لوجود الدولة هو المربع الثاني كونه يجمع بين المدى المحدود للوظائف، وقوة قدرتها في نفس الوقت، إلا أن النمو الاقتصادي قد يتوقف إذا اقتربت الدولة من المحور –y لأنها عن أداء وظائفها الدنيا، ولا يشكل النجاح الاقتصادي السبب الوحيد لتفضيل مدى معين لوظائف الدولة فالعديد من الأوربيين، يرون بان الكفاءة الاقتصادية على الطراز الأمريكي تأتي على حساب العدالة الاجتماعية لذلك فهم يفضلون البقاء في المربع الثاني أحسن من البقاء في المربع الأول الذي توجد فيه الولايات المتحدة الأمريكية التي تمثل أحسن مثال على دولة الحد الأدنى.

ويبقى المربع الرابع أسوء مكان تتواجد فيه الدولة حيث تؤدي دولة عديمة الكفاءة نشاطات عديدة لا تستطيع القيام بها دون أن تعير اهتماما لمسألة التوازن بين أدوار الدولة وقدراتها الفعلية.[1]

المطلب الثالث: أسباب إعادة النظر في دور الدولة

لقد تمحورت مختلف التصورات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حول البحث في دور الدولة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، حيث أوضحت الجهات التي قادت سياسات الإصلاح، خاصة منها المؤسسات الدولية، أن مؤسسات الدولة بشكلها التقليدي أصبحت غير قادرة على التكيف مع التعقيد المتنامي في البيئية العامة للدولة ،خاصة في عصر يتميز بعولمته، وهو ما فرض ضرورة إعادة التفكير في تعريف جديد لدور الدولة، كان من نتائجها تأسيس طرح الحكم الراشد المستوحى من الأفكار النيوليبرالية.[2]

وعموما يمكن أن نحدد أهم الأسباب التي أدت إلى تحول الدولة من نموذج الدولة المتدخلة إلى دولة الحد الأدنى الذي يرعاه برديم الحكم الراشد في الآتي:

[1]– فرنسيس فوكو ياميا، المرجع السابق الذكر، ص ص 52– 55.

[2]–يوسف زدام المرجع ، السابق الذكر،ص 39.[2]

أولا: الأزمة التي شهدتها دولة الرفاه: حيث ترجع هذه الأزمة إلى انخفاض الموارد العامة والريع الحكومي بسبب التمويل المفرط للصناعة، وزيادة تمويل الخدمات العامة خصوصا ما تعلق برامج الحماية الاجتماعية، وهو ما تزامن مع ضعف الموارد الجبائية للدولة، وعجز بيروقراطيتها، عن إنتاج خدمات عامة ذات كفاءة في ظل ضعف مردودية المؤسسات العامة، ما جعل الجهاز الإداري والسياسي لدولة الرفاه محل انتقاد.[1]

ثانيا:صعود التيار النيوليبرالي: أزمة دولة الرفاه مثلت الأرض الخصبة لانبعاث أفكار الليبرالية الجديدة وانتعاشها من جديد، هذا الاتجاه كما بينا في السابق يتبنى تصور معادي لتدخل الدولة، فطرح هذا التيار نفسه كتيار تنموي بديل وكحل سحري للأزمات التي عرفتها الدول الأوربية. مبيننا أن دولة الرفاه تقود إلى نوع من الجماعية، التي لا تخدم وظيفيا اقتصاد السوق، ولا تشجع على تأسيس ثقافة اجتماعية تقوم على الاختلاف وحرية المنافسة.

فتدخل الدولة المفرط في إطار دولة الرفاه، حسب اعتقاد هذا التيار أدى تفويض قدرت التمويل العام، والحد من مبادرات القطاع الخاص، على هذا الأساس ضغط أنصار التوجه النيوليبرالي المنحدرين من قطاعات اقتصادية وعلمية واجتماعية مستفيدة من مسار التحديث في اتجاه عدم دعم أنظمة الحماية الاجتماعية من طرف الدول أكثر تمايزا وفردانية، من خلال فتح المجال للقطاع الخاص ليتكفل ببعض مظاهر المساعدات والحماية الاجتماعية على اعتبار أن هذه الأخيرة لا تستطيع حل المشاكل التي تعانيها الدول باعتبارها مشكلة بحد ذاتها. لذلك لم يكن أمام الدولة إلا خيار السوق، فلمعالجة مشكلة العجز الحكومي تم اقتراح فكرة عزل الدولة، وذلك لتعظيم مجال تدفق السلع، وللحد من الافراط في تدخل الدولة تم اقتراح آلية السوق، وذلك لإعادة الثقة في دور الفرد والسوق. وهذا كله شكل الخطوط العريضة للحكم الراشد وتصوره الإصلاحي للدولة.[2]

ثالثا: التناقص المتزايد في الموارد الطبيعية الناتج عن إقبال المجتمعات الحديثة على استخدام هذه الموارد في منتجات صناعية متعددة ومتنوعة الموجهة للاستهلاك الذي أصبح سمة النهج الحديث كل ذلك قاد بطبيعة الحال إلى الاصطدام بحقيقة محدودية هذه الموارد والخوف المتزايد من نضوبها

[1] - Mohamad Cherif bel MihouB : gouvernance et rôle économique et Social de L'état : entre exigences résistances « Revue IDARA »، N° 21، op cit، p p 20- 21.

[2] - Gard PRVVOST، «introduction à Cétude de Comcepté de gouvernance »، Revue IDARA، (Revue d'école national d4admenestration، N°21، Alger، 2001، p 44.

يضاف إلى ذلك ما تعانيه الدول النامية من اختلال النظام الاقتصادي الذي من مظاهره السلبية التضخم وتصاعد الأسعار وإرتفاع المديونية وبالتالي إزاء هذه الضغوط الاقتصادية المتزايدة لم تجد معظم الدول سوى الحد من حجم النفقات العامة لاسيما الجارية منها والتحويلية.

ويتحقق ذلك بالضرورة بسياسات عامة متكاملة، تهدف إلى ترشيد الانفاق الحكومي، بتحديد حجم هذا الانفاق، وأوجه تخصيصه، ومصادر تمويله في ضوء اعتبارات الجدوى الاقتصادية والإدارية بمعناها المؤسسي.

رابعا: الاطراد المتزايد في رغبات المواطنين في المزيد من المشروعات الحكومية التي تشمل العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إطار دولة الرفاه ،ما نجم عنه تعدد أساليب الإنتاج والخدمات، ما قاد إلى النمو المتزايد للمؤسسات الدولة حتى أصبحت مركبا معقدا، هذا التكوين المركب والمعقد لكيان الدولة استوجب بالضرورة المواجهة والتقويم الدوري لإعادة التشكيل والتنظيم وذلك للحد من الازدواجية والتطابق في النشاط. ولتقويض أسباب الصراع البيروقراطي، ولتأمين الكفاءة والفعالية في أداء الوظائف العمومية.[1]

في إطار هذا التوجه العام عملت المؤسسات الدولية على نشر مبادئه بالدعوة إلى إعادة النظر في دور الدولة التقليدي. من خلال العودة إلى السوق، ودعم المنافسة والمسؤولية الفردية للتكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة أساسا في سيطرة القطاع الخاص، والمبادلات الحرة على اقتصاديات السوق.

وفي سعي المؤسسات الدولية لتحقيق ذلك يمثل إجماع واشنطن في سنة 1994 القاعدة الأساسية في نشر هذه الرؤية النيوليبرالية، وتصورها لدولة الحد الأدنى، وذلك في إطار الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي يتضمنها الحكم الراشد.

إجماع واشنطن: كان أول من استخدمه هو الاقتصادي **"جون ويليام سن"** وهو عبارة عن برنامج يتضمن مجموعة من الإصلاحات إلى دول أمريكا اللاتينية، التي يمكن لاقتصاديتها الراكدة ان تأخذ بها لجذب رأس المال الخاص إليها.

وفيما يلي الإصلاحات التي تضمنتها قائمة إجماع واشنطن.[2]

1.**إنضباط المالية العامة:** والهدف منه هو وضع نظام للضرائب يجمع بين وعاء ضريبي واسع وأسعار حدية للضرائب.

---

[1]- حسن أبشر الطيب، الدولة العصرية: دولة مؤسسات، (القاهرة: دار الثقافة، 2000)، ص ص 19-21.

[2]- ج تيمونز روبيرتس، أيمي هايت، **من الحداثة إلى العولمة**،ج2 ،تر سمر الشيشكلي،(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،2004)،ص 263.

2. تحرير أسعار الفائدة.

3.تحرير أسعار الفائدة.

4. وضع سعر صرف تنافسي.

5.تحرير التجارة.

6.تحرير الاستثمار الأجنبي.

7.**الخوصصة** : رغم أن هذا الشرط لقي قبول واسع النطاق باعتباره فكرة ليبرالية. إلا أن هذه العملية رافقتها درجة عالية من الفساد تم عن طريقها تحويل الأموال إلى الصفوة المجتمعية مقابل جزء بسيط من قيمتها الحقيقية.

8. **الغاء القيود:** و يكون بتخفيف العوائق المفروضة على الدخول وليس على إلغاء لوائح الأمان واللوائح البيئية أو اللوائح التنظيمية التي تحكم الأسعار في صناعة غير تنافسية.

9. حقوق الملكية: كان هذا ينصب أساسا على تزويد القطاع غير الرسمي بالقدرة على اكتساب حقوق الملكية بتكلفة معقولة.

هذه الاصلاحات في البداية كانت موجهة لدول أمريكا اللاتينية لكن فيما بعد تم اعتبار هذه الاصلاحات ذات مقاس عام قابلة للتطبيق في كافة الدول النامية غير أن تطبيق هذه المبادئ أدى إلى نتائج عكسية في الدول التي أخذت بها.

حيث كان من أثارها ارتفاع البطالة في كثير من البلدان، بينما أدى التركيز على انفتاح السوق إلى تعريض الدول لمخاطر الآثار الجانبية للعولمة، مثل التدفقات المرتفعة من رأس المال الخاص قصير الأجل التي كان يمكنها الخروج من أية بلد بنفس السرعة التي دخلت بها. ففي ما بين سنوات 1994- 1999 شهدت عشر دول نامية متوسطة الدخل في شتى أنحاء العالم أزمات مالية كبرى بسبب تطبيقها لمبادئ توافق واشنطن.[1]

فتعرض **"إجماع واشنطن"** إلى هجوم شديد ومتواصل في بداية القرن الحادي والعشرين، إلا أن الليبراليون الجدد يرون بانه غير مبرر لأن تلك الإصلاحات لم تأخذ الوقت الكافي، إضافة إلى أن الخطأ لا يكمن في مدى فعالية تلك الإصلاحات وإنما يعود إلى طريقة تنفيذها، كما أن المشكلة كانت تكمن في أن الحاجة إلى تقليص

[1] –ضياء مجيد الموسوي، **أسس علوم الاقتصاد**،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2011)،385-378.

دور الدولة في بعض المجالات، كان لابد أن يرافقه تقوية دورها في مجالات أخرى. وذلك لأن الاهتمام كان منصبا حول موضوع التقليص ، بدل الاهتمام ببنائها. فكانت النتيجة فشل إصلاحات التوافق.[1]

وفي هذا الصدد يرى "**جوزيف ستيغلر**"JOSEF STIGLI أن الخطر يكمن في اعتبار تلك القواعد غاية في حد ذاتها، وأنها قابلة للتطبيق في كل الدول مهما اختلفت ظروفها الاقتصادية وهو يدل على الخلفية الإيديولوجية لهذه المبادئ التي تعكس توجه هدفه نشر القيم الفردية.

إن الحكم الراشد باعتباره يحمل تصور خاص لإعادة تعريف دور الدولة يتجلى أكثر في تقارير البنك الدولي المتعلقة بالحكم والتنمية، وفي هذا الصدد لاحظ "**مور**"M. Moore أن مضمون هذه التقارير يتجه نحو تحديد حد أدنى لتدخل الدولة وهذا ما يرتبط برؤية أمريكية- بريطانية، اكتست تقاليد غربية أخرى، حتى تلك الأكثر دولاتية، لذلك يرى مور ان الحكم هو عبارة عن نتاج إيديولوجي يعكس المبدأ الاجتماعي السياسي الأنجلو-أمريكي، الليبرالي التعددي الذي يسيطر حاليا.[2]

[1]- فرنسيس فوكو ياما، المرجع السابق الذكر، ص 46- 47.

[2]- رضوان بروسى، المرجع السابق الذكر، ص ص 147- 148.

المبحث الثاني:القطاع الخاص والتحول من الأدوار الاقتصادية إلى السياسية

الحكم الراشد يفرض مفهوم جديد لصنع السياسات العامة قائم على مبدأ الشراكة متجاوزا بذلك الطابع الهر اركي الذي ميز عملية صنع السياسة العامة التقليدية. لينتقل إلى صيغة حكم جديدة قائمة على نمط تشاركي يسمح لمختلف الفواعل المجتمعية بالمشاركة في إدارة شؤونها.

المطلب الأول: الشراكة كبديل للهرا ركية في صنع السياسة العامة

ظهور هذا النمط من التسير كان قائم على فرضية مفادها ان الحكم في المجتمع يشهد ازمة والتي من مظاهرها ما يلي :

1. ليس للسلطات العمومية الحق دوما في احتكار المسؤولية، فالحكم الراشد يشكل إجابة ممكنة لإجاد صيغة توافقية بين السياسة و الاقتصاد و الاجتماع عبر اقتراح اشكال جديدة للضبط والتعديل وبالتالي التصحيح .
2. هناك اعوان من كل الفئات يطالبون بان يكونوا مشاركين في عملية صنع القرار
3. أي عون وحده لا يملك المعارف و الوسائل اللازمة لإيجاد حل للمشاكل المجتمعية منفردا فعمليات المفاوضة والتعاون ضرورية بين المتدخلين حتى وإن كانوا متنافرين [1]

أولا: تعريف الشراكة: لقد طرح مفهوم الشراكة في التسعينيات من القرن العشرين وذلك في الخطاب العالمي للأمم المتحدة والمؤتمرات العالمية مثل مؤتمر البيئة في البرازيل سنة 1992 ومؤتمر القاهرة للسكان والتنمية سنة 1994 وغيرها من المؤتمرات التي اكدت على أهمية الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني[2]

ويعتبر مفهوم الشراكة مفهوم حديث حيث لم يظهر إلا في سنة 1987 حيث اعتبرت على انها طريقة عمل تهدف إلى حل المشاكل المعقدة أو تنفيذ المشاريع التنموية الضخمة بكفاءة عالية .والتي لا يمكن تنفيذها من

[1]–غانم جلطي، الأخضر عزي، "التنمية البشرية للحكم البشري"، تم تصفح الموقع يوم(2014/06/15)
]http://www.startimes.com/?t=21878644[

[2]–محمد عبد الوهاب، "دور الإدارة المحلية والبلديات في ضل إعادة دور الدولة صياغة "،(ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العربي الخامس حول "الإدارة المحلية والبلديات في الوطن العربي،الإمارات العربية، 2007)،48

خلال طرف واحد وإنما من خلال أداة لا تمثل بشكل مطلق الدولة أو أي فاعل آخر ،وإنما تهدف للإستفادة القصوى من مميزات كل فاعل للعمل معا.

وهناك من يعرفها على انها علاقة تعاونية بين الجهات الحكومية والجهات غير الحكومية تكون من خلال تنظيم الأدوار بين القطاعات الثلاثة بحيث يكون لكل شريك دور خاص به[1]

وبذلك فالشراكة تعني تضافر جهود الدولة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني على المستوى الوطني والمحلي في مواجهة أي مشكلة من خلال الاتصال الفعال للوصول إلى اتفاق مع التعاون لإجاد صياغة مقبولة لهذه الشراكة سواء أكان هذا الأمر ملزما بعقد شراكة رسمي أو تعاون ملزم بقيم غير رسمية و تأتي الشراكة الفعالة في التنفيذ الفعلي لإعداد وتنفيذ ومتابعة السياسات والأهداف والبرامج والأنشطة

كذلك الشراكة تعني التعاون والاهتمام بتبادل الأفكار وصولا إلى بناء علاقات تعاونية يتشارك فيها جميع الشركاء.[2]

ما نستخلصه هو ان الحكم الراشد من خلال مبدا الشراكة هذا يهدف إلى إيجاد صيغة جديدة للحكم تقوم على ثلاثة دائر متقاطعة في مساحة ما من العمل المشترك هذه الشراكة تنطوي على تحديد مجالات العمل والنشاط لكل أطرافها الثلاثة فيظهر الحكم الراشد باعتباره عقد اجتماعي جديد يقوم على الشراكة الثلاثية بين الأطراف الثلاثة وهي الدولة القطاع الخاص والمجتمع المدني[3]إلا ان هذه الشراكة لا تتحقق إلا بتوافر عدة عوامل تساهم في نجاحها

[1]-أمجد غانم ،"دراسة حول الشراكات القطاعية القائمة في تقديم الخدمات العامة والبلدية على مستوى الهيئات المحلية ، تم تصفح الموقع يوم(2014/06/11).
http://www.idmc.ps/userfiles/file/Dr%20Amjed%20PPP%20with%20LGUs%20in%20Palestine.pdf].

[2]-نادية عاشور، "العقلانية الرشيدة في ضوء فلسفة الشراكة المجتمعية"،(ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول الحكم الراشد واستراتيجية التغير في العالم النامي ،جامعة سطيف ،الجزائر، المنعقد يومي:08 /09 أفريل 2007)، ص ص24-25.

[3]محمد عبد الوهاب ،المرجع السابق الذكر،ص49

ثانيا: المتطلبات البنيوية للشراكة : هذه المتطلبات تشكل العوامل المرتبطة بالنظام العام وما ينبثق عنه من أنظمة فرعية سياسة وإدارية ومجتمعية والتي يصبح من دونها أي نمط من الشراكة تعبير عن مصالح ضيقة وهذه المتطلبات هي:

1.البيروقراطية العضوية: يقصد بها حسب"**بيتر إفانس" Peter Evans**الجمع بين نموذج البيروقراطية الذي وضعه ماكس فيبر ونموذج المجتمع ــ المنظمة و الذي ينطوي على مبدئ معاكسة لنموذج ماكس فيبر حيث يقوم على التضامن بدل الهراركية والإلزام الشخصي بدل اللائحة والتجديد في مواجهة المشاكل بدل النمطية.

ولصعوبة تطبيق أحد هاذين النموذجين كل على حدى، فإن النموذج الذي يجمع بينهما يعد الضرورة الأساسية لإرساء أشكال الشراكة .

2. رأس مال اجتماعي: حيث ان الشراكة الحقيقية تقوم على وجود رأس مال اجتماعي وليس مجرد تكوينات مدنية ويعرفه **بوردPierre Bourdieu**بأنه تجميع الموارد القائمة أو المحتملة في سياق شبكة من العلاقات المؤسسية على أساس من الاعتراف المتبادل في حين اعتبره **روبرت بوتنامr. Putnam** بأنه الروابط التي تجمع بين الأفراد والشبكات الاجتماعية التي تنشأ على أساس الاحترام المتبادل وبالتالي راس المال الاجتماعي يعد بمثابة المادة الخام التي يجب ان تجمع اوصال أي تكوين مدني ففي غيابه او ضعفه فإن قدرة منظمات المجتمع المدني على إنجاز المهام المنوطة بها تتسم بالمحدودية ويرتبط ذلك ببناء شبكات أمان اجتماعي حقيقية على أساس من الثقة والاحترام المتبادل ،وهو ما يؤدي في الأخير إلى تعظيم قدرة هذه المنظمات على الوفاء بالمهام التنموية الملقاة على عاتقها

3.المسؤولية الاجتماعية لرأس المال: هناك مسؤولية اجتماعية تقع على عاتق راس المال في أي مجتمع بخلاف الدور الاساسي المنوط به في تحقيق التنمية الاقتصادية والمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع هي العمل على تطوير جودة الحياة في البيئة التي يمارس فيها راس المال نشاطه ويعتبر الدافع الرئيسي الذي يتولد لدى رجال الأعمال هو إيجاد بيئة آمنة اجتماعيا تسمح بنمو راس المال وهذا ليس من السهل تحقيقه دون التغلب على الفقر والبطالة

والجهل وضعف الرعاية الصحية فلو ترعرعت هذه المشكلات في البيئة الاجتماعية المحيطة براس المال جعلت من عوامل التهديد الاجتماعي أساسا لخنق فرص تحقيق الربح[1]

المطلب الثاني: مفهوم القطاع الخاص:

ساهمت زيادة التوجه العالمي نحو تبني اقتصاديات السوق في ظل انتشار المفاهيم الغربية بعد الحرب الباردة في زيادة أهمية القطاع الخاص سواء على المستوى الدولي أو الوطني.

أولا: تعريف القطاع الخاص: انطلاقا من أن القطاع العام هو ذاك القطاع من الاقتصاد الذي يعنى بصفقات الحكومات، هذه الأخيرة التي تتلقى الدخل من الضرائب وغيرها من الإرادات وتؤثر على أعمال الاقتصاد من خلال قراراتها الإنفاقية والاستثمارية وهو قطاع يقترن بالملكية العامة لوسائل الإنتاج وخاصة في الدول الاشتراكية السابقة التي سلكت نظام التخطيط المركزي لتسير قطاعاتها حيث قامت هذه الدول بتأميم كل القطاعات التي كانت مملوكة للأفراد .

فإن القطاع الخاص هو قطاع من الاقتصاد يهتم بصفقات الأسر التي بدورها تتولى توفير مدخلات الإنتاج لقطاعات الاقتصاد الأخرى، وتؤثر على مجريات الاقتصاد، عبر قرارات الإنفاق والادخار. كما يعتمد القطاع الخاص على آليات السوق الحرة والمنافسة في تحديد أسعار السلع والكميات المستهلكة [2]

ويعرف "**أحمد الطيب زين العابدين**" القطاع الخاص بانه نشاط غير طوعي وغير حكومي او شبه حكومي يقوم به كيان وطني مانح او منفذ لبرامجه ويكون النشاط ذا أغراض اجتماعية وتنموية مختلفة ويحكم هذا القطاع قوانين السوق حيث أن القطاع الخاص يشير إلى عمل مبذول لأسباب الحصول على مقابل ملدي أو نقدي واجب السداد يمكن ان يطالب به قانونا او عرفا[3]

وعلى ذلك يعد القطاع الخاص عنصر اساسي ومنظم للنشاط الاقتصادي قوامه الملكية الخاصة كما تقوم فيه عملية الإنتاج على نظام السوق وتحدد فيه المبادة الخاصة وتتحمل المخاطر القرارات والأنشطة المتخذة حيث أنه

[1]-سامح فوزي ،المرجع السابق الذكر، ص ص40-41.

[2]ـــ،تم تصفح الموقع يوم (2014/17/13)

http://www.form-univbiskra.net/indexphp.?topic=5104o;wop2

[3]-صلاح الدين فهمي محمود ،**دور القطاع الخاص في المشاركة المجتمعية : تجارب عالمية**,(القاهرة: قسم العلوم الإقتصادية، د س ن)،ص7.

في ظل اقتصاديات السوق التي تقوم أساسا على نشاط اقتصادي قوامه القطاع الخاص، فإن آليات السوق في ظل المنافسة هي التي تحدد ما ينتج وما يستهلك، حيث يشمل القطاع الخاص كل الأعوان الخواص سواء كانوا أفرادا أو جماعات. كما أنه لا يقتصر على رجال الأعمال بل يشمل كل الفئات التي تقبل تحمل المخاطرة من خلال ممارسة أي نشاط من اجل تحقيق أرباح ومداخيل في إطار تعظيم المصلحة الخاصة.

ويمكن بذلك تعريف القطاع الخاص على انه مجموع المؤسسات والشركات المستقلة عن الدولة والتي يملكها افراد او جماعات محدودة من الاشخاص ،والتي تهدف اساسا إلى تحقيق الربح. ويتطلب ظهور القطاع الخاص توفر عدة عوامل أهمها:

1. ظهور ميل نحو الادخار في المجتمع جنبا إلى جنب مع الميل إلى توظيف المدخرات في استثمارات مختلفة بدلا من اكتنازها كرمز للثراء .

2. لابد من استحداث وسائل وآليات لتلبية رغبات المدخرين في تحويل مدخراتهم إلى استثمارات، وتأخذ هذه الآليات شكل مؤسسات متنوعة ابتداء من الشركات التضامنية وصولا إلى شركات المساهمة.

3. ظهور رجل الأعمال المنظم والمغامر الساعي إلى الثراء والتوسع والسيطرة والذي يمتلك الكثير من الصفات الإيجابية في بعد النظر وحسن الإدارة.

4. نشوء الأسواق المالية وأسواق السلع (البورصات) التي تسهل عمليات تجميع وتعبئة الموارد المختلفة المالية والأولية والسلعية على أوسع نطاق وتطرحها للمتعاملين في الأسواق بمواصفات قياسية.

5. التعرف على فرص الاستثمار وفي هذا المجال يمكن أن تقوم الدولة بهذا الدور عن طريق مؤسساتها أو عن طريق إنشاء مؤسسة متخصصة في التعرف على فرص الاستثمار[1]

هذه هي المتطلبات التي تسمح بنشوء قاع خاص يتميز بالسرعة في الأداء والإنجاز والديناميكية والحيوية وسرعة المبادرة قبل فوات الفرص لعدم وجود بيروقراطية معرقلة للتسيير الفعال في الكثير من الأحين وذلك عكس القطاع العام الذي يتميز ببطئ حركته ومبادرته لأنه يخضع لتخطيط مركزي وتحكمه اسباب بيروقراطية وسياسية

[1] ضياء مجيد الموسوي، المرجع السابق الذكر،ص263-265.

كما يمتاز القطاع الخاص كذلك بوضوح أهدافه المتعلقة بتحقيق الربح الأقصى والتوسع في استخدام مبدأ الثواب والعقاب من خلال نظام المكافآت كالحوافز والجزاء من خلال الفصل

المطلب الثالث: دور القطاع الخاص في إدارة الشأن العام

الدولة ليست الوحيدة في مجال إدارة الفعل العام بل هناك شركاء لابد من أخذهم في الاعتبار في هذا المجال واحد منهم هو القطاع الخاص. ففي معظم دول العالم هناك تحول واضح نحو الاعتماد على القطاع الخاص واقتصاديات السوق، وهذا نظرا لازدياد الوعي بأهمية القطاع الخاص كمحور رئيسي للفرص التي تفتح المجال لتشغيل الأيدي العاملة وتأهيلها لتحقيق الإيجابية التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية[1]

وهذا مايبرر التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص حيث ان هذا الأمر يرجع إلى الرغبة في التخفيف من عبئ الدولة في إدارة الوحدات الاقتصادية لمواجهة نقص السيولة والتضخم وتفاقم المديونية وكذلك لفتح باب المنافسة للمزيد من الكفاءة والفعالية [2]

إن الحكم الراشد يهدف لتحقيق الاستفادة من المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الخاصة مسؤولية مستمدة من الطابع الاختياري والمرن والشامل للقطاع الخاص بما يسمح لكل مؤسسة خاصة ايا كان نطاق عملها بان تنتهج ما تراه مناسبا وملائما من الإجراءات والممارسات وفق إمكانياتها وقدرتها المادية، وبما يتجاوب مع حقائق السوق ومتطلباته ففي هذا المجال طرح الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان في الملتقى الاقتصادي في دافوسس بسويسرا سنة1999 مايعرف بشعار توجيه قوى السوق من أجل دعم المثل العالمية وتم الإجماع على ذلك من قبل ممثلي القطاع الخاص في مختلف دول العالم بحيث يعمل هذا الإجماع على تكريس إحترام عناصر المشاريع التجارية لمدونات ثلاثة من الصكوك الدولية وهي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة 1948 إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل الصادر سنة 1998 وإعلان ريو الصادر عن مؤتمر قمة الأرض سنة 1992[3]

[1]–حسن كريم ،المرجع السابق الذكر، ص 47.

[2]–صلاح الدين فهمي محمود، المرجع السابق الذكر،ص7.

[3]الأخضر عزي، غانم جلطي، التنمية البشرية للحكم الراشد، المرجع السابق الذكر.

ومن خلال المسؤولية الاجتماعية التي تقع على عاتقه فإن القطاع الخاص يساهم في توفير الخبرة والمال والمعرفة الازمة لعمليات التنمية كما يستطيع توفير الشفافية في الكثير من القطاعات لقدرته على نشر المعلومات وإصدار الإحصاءات ولأنه يحتاج إلى موارد بشرية وقدرات إدارية عالية فإنه يتحمل قدرا من المسؤولية في تعليم وتدريب القوى العاملة وتمكين العمال من الإستفادة من الإمكانات التي تتيحها التكنولوجي الحديثة للمعلومات والاتصالات[1]

وتثبت تجارب الدول المختلفة على هذا الدور المتوقع من القطاع الخاص، ففي رومانيا مثلا خلال فترة التسعينيات وفي ظل التحول نحو الديمقراطية شهدت هذه الدولة حالة من الاضطرابات والفوضى والانقسامات المجتمعية وبسبب ذلك عملت مؤسسات القطاع الخاص بتنظيم جمعيات اعمال مستقلة ،ثم دخلت هذه الجمعيات في تحالف اسمه **التحالف الاستراتيجي لجمعيات الأعمال** وذلك لتتحدث بصوت واحد ويكون لها تأثير على عملية صنع السياسة العامة في الدولة وقد اجرى التحالف حوارا مفتوحا بين مؤسسات القطاع الخاص والرئيس الروماني اسفر عن تكوين لجنة مستقلة خاصة بتحسين بيئة الأعمال التي يعمل فيها القطاع الخاص الناشئ في هذا البلد وتولت هذه اللجنة إعداد مسودة قانون للضرائب في رومانيا وفق الأسلوب الغربي وتم الاستعانة بهذا الحوار بعد انتخابات 2000 لمناقشة مسالة إنظام رومانيا إلى الاتحاد الأوربي[2]

في إطار الدور المتنامي للقطاع الخاص برزت الحاجة إلى نوع من الشراكة بينه وبين الدولة في إطار تقديم الخدمات العامة حيث تعنى هذه الشراكة بأوجه التفاعل والتعاون بين القطاع العام للدولة والقطاع الخاص من خلال توظيف الإمكانات البشرية والمالية والإدارية والتنظيمية والتكنولوجية على اساس من المشاركة والالتزام بالأهداف والمسؤولية المشتركة

وتأخذ هذه الشراكة عدة اساليب في إطار تقديم الخدمات العامة وهي:

1. عقود الخدمة: يعتبر عقد الخدمة من أنواع الاتفاقيات الملزمة بين طرفين ويتم بين هيئة حكومية وشركة او أكثر من القطاع الخاص ليقوم الأخير ببعض المهام المحددة نظير مقابل يتم الاتفاق عليه ومدة هذه العقود قصيرة

[1] –مليكة بوضياف، فوكة سفيان المرجع السابق الذكر.

[2] –جون د سوليفان ،"الحكم الديمقراطي الصالح : المكون الرئيسي للإصلاح السياسي ،تم صفح الموقع يوم:(2014/06/03) http://www.cipe-egypt.org

تتراوح بين ستة اشهر إلى سنتين هذا الأسلوب يستخدم على نطاق واسع في مختلف الدول لتقديم خدمات عديدة مثل إصلاح وصيانة شبكات ميه الشرب

2.عقود الإدارة: وهو اتفاق تعاقدي من خلال هيئة أو مؤسسة حكومية مع شركة خاصة لإدارة هذه المؤسسة وفي هذه الحالة تحول فقط حقوق التشغيل إلى الشركة الخاصة وليس حقوق الملكية وتحصل الشركة على رسوم مقابل خدماتها، وتبقى المؤسسة العمومية مسؤولة عن نفقات التشغيل والاستثمار، مدة هذه العقود تتراوح بين ثلاثة إلى خمسة سنوات.

3.عقود الإيجار: وهو عقد يمنح من خلال مالك الأصول (الحكومة) إلى شركة خاصة حق استخدام هذه الأصول و الاحتفاظ بالأرباح لفترة متفق عليها مقابل دفع إيجار معين وفي هذا العقد تتحمل الشركة الخاصة المخاطر التجارية لكن تبقى الدولة مسؤولة عن الاستثمارات الثابتة وخدمة الدين.

4. عقود الامتياز: عندما تمنح الدولة عقود امتياز للقطاع الخاص فإنها تحول بذلك حقوق التشغيل والتطوير إلى الجهة المستفيدة أي الشركة الخاصة فيما تعود الاصول إلى الدولة بعد نهاية فترة الامتياز التي تتراوح ما بين خمسة عشر سنة إلى ثلاثين عاما

5. البناء والتشغيل ونقل الملكية: وفق هذا الأسلوب تمنح الدولة لفترة محدودة من الزمن احد الاتحادات المالية الخاصة والتي يطلق عليها اسم شركة المشرع التي لها الحق في تصميم وبناء وتشغيل وإدارة مشروع معين وتمنح الشركة حق الاستغلال التجاري لعدد من السنوات تكون كافية لاسترداد تكاليف البناء وتحقيق ارباح مناسبة من الشروع لصالح شركة المشرع وذلك بالإضافة إلى مزايا اخرى ضمن عقد الاتفاق و تهود جذور هذا الأسلوب إلى ما يعرف بعقود الامتياز التي كانت منتشرة في أواخر القرن التاسع عشر في فرنسا حيث استخدمت هذه العقود لتنفيذ مشروعات السكك الحديدية ومحطات الكهرباء

6. البناء والتملك ونقل الملكية: في ضل هذا الأسلوب تقوم الدولة بمنح مستثمر القطاع الخاص الحق في إقامة أحد المشروعات الخدمية وتمويله على نفقته الخاصة وتملك أصوله وتشغيل المشروع وصيانته وتحصيل مقابل الخدمة لسداد أعباء التمويل وتحقيق فائض ربح مناسب لمدة زمنية متفق عليها على أن تؤول ملكية أصول المشروع للدولة في نهاية تلك الفترة الزمنية و يختلف هذا الأسلوب عن الأسلوب السابق لأنه يعد تطبيقا بارزا لنظام المشروعات الخاصة ذات المنفعة العامة حيث تكون ملكية الأصول خلال مدة المشروع خالصة للقطاع الخاص

7. البناء والتملك والتشغيل: يعتبر هذا الأسلوب من اساليب الخصخصة الكاملة والتي يتم فيها إعطاء القطاع الخاص مسؤوليات البناء والتشغيل والإدارة بكاملها بالإضافة إل ملكيته المطلقة لأصول المشروع فلا يكون عليه التزام بنقل تلك الأصول إلى الدولة. [1]

أهمية دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات العامة ل ايمكن أنكاره ،لكن الخطر يكمن في خصخصة الشؤون العامة لصالح فواعل لا ترتبط بحدود أو جنسية وطنية، ولا يحكمها منطق المصلحة العامة بل، بل منطق الربح وتعظيم المصالح.

[1] -أمجد غانم، المرجع السابق الذكر، ص ص9-13.

المبحث الثالث: المجتمع المدني والتحول من الوساطة إلى الشراكة

ضمن التطورات الحاصلة في السياق الدولي والمعرفي والاجتماعي، برز استعمال مفهوم المجتمع المدني كحقل خصب للدراسة تتفاعل فيه الإرادات الإنسانية والمجتمعية لتقديم بدائل وخدمات في الوقت الذي بدأ فيه الحديث عن حاجة الدول إلى قطاع ثالث يعزز أداءها، في إطار طرح رؤئ جديدة حول مفاهيم المشاركة، وتعدد مناهج التنمية، ليكمل بذلك المجتمع المدني أضلاع المثلث الفاعل في عملية إدارة شؤون الدولة والمجتمع.[1]

وبذلك فإن اكتساب السلطة السياسية لخصائص جديدة في إطار تجربة بناء الدولة الغربية، مهد الطريق لظهور المجتمع المدني بوصفه كيانا مقابل وموازي للسلطة السياسية الحاكمة، وركنا آخر معها وإلى جانبها في ضمن البيئة العامة.

ومنذ ظهور هذا المفهوم تعرض لتطورات عديدة ارتبطت في مجملها بالخبرة الغربية حيث ظهر المجتمع المدني في كل مرحلة، بمعنى جديد يحمل وظائف، ويتوقع معها أدوار تتلاءم و التطورات التاريخية لكل مرحلة.

لذلك سنعالج في هذا المبحث بعد تحديد مفهوم واضح للمجتمع المدني، الدور الذي أصبح يسند للمجتمع المدني باعتباره شريكا في إدارة وتسير الشأن العام.

المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني

يعد المجتمع المدني أحد المفاهيم التي كثر استعمالها في فترة التسعينات، بعد الانتفاضة العمالية لنقابة التضامن في بولندا سنة 1980، والتي أحدثت تدريجيا حراكا اجتماعيا، أفرز موجات من التغيرات السياسية، ضد بقايا الإيديولوجية الاشتراكية في الكتلة الشرقية.[2]

كما ذكرنا سابقا هذا المفهوم مرتبط بشكل كبير بالخبرة السياسية والثقافية للمجتمعات الأوربية ومتداخلة مع مفاهيم أخرى كالمواطنة، والديمقراطية، والمساواة، وهذه الخبرة تبلورت من خلال مجموعة من التحولات، التي مرت بها هذه المجتمعات من بينها الانتقال من نظريات الحق الإلاهي إلى العقد الاجتماعي، ومن الحكم المطلق إلى التعددية السياسية ثم الانتقال من مبدأ سيادة الأمة نحو علاقات اجتماعية طوعية تعاقدية حرة.

وبهذا الصدد يمكن التعرض للإسهامات الفكرية التي ساهمت في بلورة هذا المصطلح.

---

[1]- قوي بوحنيه ، "دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد"، (ورقة بحث قدمت للملتقى الوطني حول التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات المنعقديومي 17/16 ديسمبر، 2008، بجامعة شلف، الجزائر)، ص 1.

[2]- امحند برقوق، "دور المجتمع المدني ترقية الحكم الراشد: مقاربة في الحسبة الديمقراطية": ، تم تصفح الموقع يوم (15-04-2014).
http://www.politics-ar.com/index.php/permalink/3017.html

أولا: تطور مفهوم المجتمع المدني

لقد ساهم في تطور هذا المفهوم مجموعة من المدارس الغربية التي ظهرت في مرحلة معينة خاصة بها عبرت بشكل أو بآخر عن حقيقة التحولات الاجتماعية التي عرفتها تلك الفترة وأول هذه الإسهامات هي:

1.**المجتمع المدني في الفكر الغربي الكلاسيكي:** عرفت الفترة الممتدة من منتصف القرن الرابع عشر إلى منتصف القرن السادس عشر بداية تبلور المجتمعات السياسية ،التي تتضمن بدورها مجتمعات مدنية قائمة من خلال انفصالها عن المجتمعات الطبيعة المستندة إلى التراث الديني، فكان من نتائج هذه الحركية، تأسيس القطيعة بين الدين والدولة، وتراجع الدور السياسي للدين في الحياة الاجتماعية، والسياسية، في مقابل بداية تبلور مفاهيم المجتمعات المدنية.

وقد تمكن بعض الفلاسفة من تطوير بعض التصورات التي شكلت السياق الفكري لتبلور المجتمع المدني، فدخلت فكرة المجتمع المدني الفلسفة السياسية كتعبير عن وجود قطبيين هما السياسة والدين.

وتعتبر التجربة التاريخية التي عاشتها أوربا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، خاصة في إنجلترا وفرنسا، إضافة إلى الفلسفة التي أفرزها عصر التنوير، بمثابة الإطار العام الذي احتضن ظهور فكرة المجتمع المدني وكان ظهوره على وجه التحديد على يد مفكري العقد الاجتماعي.[1]

لقد طرح هؤلاء المفكرون فكرة إعادة بناء السياسة على أسس غير دينية، وأن السلطة لا شرعية لها إلا إذا عبرت عن السيادة الشعبية، والإرادة الجماعية، وهو أصل الانتقال إلى السياسة المدنية الحديثة.

أول **مفكري العقد الاجتماعي هو تماس هوبز: "المجتمع المدني هو السلطة المطلقة"**. لن نفصل في تصوره للعقد الاجتماعي لأنه تم تناوله في الفصل الأول. أما تحليل "هوبز" للمجتمع المدني فينطلق من محاولة فهم الأفراد، انطلاقا من قناعته بأن حالة الطبيعة هي حالة حرب الجميع ضد الجميع، لأن الأفراد تحركهم الرغبة الدائمة للحصول على المزيد من السلطة، فطمأنانهم لا يتحقق إلا إذا حصلوا على المزيد منها. وبالتالي فما يتولد عن هذه الحركة اتجاه إشباع الرغبات الإنسانية هو الحرب والصراع.

[1]– نادية بونوة، "دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة: دراسة حالة الجزائر" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع :سياسات عامة وحكومات مقارنة، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر – باتنة، 2008/2009)، ص ص 16- 17.

وبناء على تحليل هوبز فإن الوجود الممكن للمجتمع يكون في المجتمع المدني ويعني عنده المجتمع السياسي المنظم في الدولة، هذا المجتمع ذو سلطة سياسية مطلقة وبالتالي فإن المجتمع المدني كما يتصوره **"هوبز"** ليس الدولة فحسب وإنما هو دولة مطلقة الصلاحيات.[1]

وتبعا لذلك لم يكن المجتمع المدني شيء طبيعي وإنما مصطنع من فعل الدولة هذه الأخيرة التي قامت بتشكيله وتنظيمه كما تراه مناسبا للظروف السياسة.وهذا ما فرضته حالة الطبيعة، ليكون المجتمع سببا لضمان السلام والأمن وبذلك لم يكن للمجتمع المدني أي وجود مستقل بذاته[2] حيث أن **"هوبز"** لم يعطي للتنظيمات الثانوية أي أهمية تذكر، فمن الناحية السياسية عارض أي شيء يمكن أن يضعف من سلطة الحاكم، وإن كان يرى بأن هذه التنظيمات يمكن أن توجد لكن برغبة من الحاكم فقط. ورغم أن المجتمعات الغربية استطاعت ان تفصل بين هاذين القطبين إلا انه في الدول النامية لا زالت فعاليات المجتمع المدني في الكثير من الدول تابعة للدولة وتحت سيطرتها.[3]

-جون لوك والمجتمع المدني الضامن للحقوق المتساوية للأفراد: يرى في المجتمع المدني عمل طوعي وفردي، وليس عمل جماعي وبالمشاركة، ومنه فالدولة لم توجد هذا المجتمع بل تشكل على أساس الملكية الفردية، وحكم القانون والمشاركة الديمقراطية.

كما أن جماعات المجتمع المدني عند لوك تضامنت طوعيا للحد من الحكم المطلق، وللحفاظ على الحرية، وبالتالي المجتمع المدني عنده يعني إمكانية ايجاد مواطنين يعيشون في مجتمع مبني على الملكية الفردية، هو الوضع الذي يؤدي إلى ازدهار الاقتصاد والحرية السياسية.[4]

-جان جاك روسو: المجتمع المدني هو مجتمع الإرادة العامة: لم يختلف **"روسو"** عن **"لوك"**و**"هوبز"** في أن قيام المجتمع المدني أساسه عقد اجتماعي ،الذي شكل حضوره صورة الكفيل الاجتماعي أو المعارض الباحث عن معادلة المساواة لأفراده، والمجتمع القادر على ان يكون له إرادة عامة التي يتماهى فيها الحاكم والمحكوم، فيما مثل

---

[1]- علي عبد الصادق، **مفهوم المجتمع المدني: قراءة أولية**، (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2004)، ص ص 20-21.

[2]- هوارد ج. ويارد، **المجتمع المدني: النموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث**، تر: ليلى زيدان (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2007)، ص 17.

[3]- جون اهرنبوغ، **المجتمع المدني: التاريخ النقدي للفكرة**، تر علي حاكم صالح، حسن ناظم ،(بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008)، ص 157.

[4]- هوارد .ج. ويارد، المرجع السابق الذكر، ص ص 17- 18.

العقد الاجتماعي سببا في الحفاظ على حرية الأفراد، مثل المجتمع السياسي تعبيرا حقيقيا عن المجتمع المدني الذي أنشأه الأفراد.

وبناء على هذا العرض لرؤى مفكري العقد الاجتماعي بخصوص المجتمع المدني، يمكن اعتبارها البنية النظرية لتأسيس المجتمع المدني بصورته الحديثة[1] حيث كان عندهم كل مجتمع بشرى خرج من حالة الطبيعة إلى الحالة المدنية، التي تتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي، فكان المجتمع المدني، هو المجتمع المنظم سياسيا لا تمايز فيه بين الدولة والمجتمع.[2]

2.المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث: مع بزوغ القرن السابع عشر دخلت أوربا عصر التنوير، أو ما يسمى بعصر النهضة بعد أن أغرقت السلطة الدينية والحكم الإقطاعي المجتمعات الأوربية في ظلام التخلف، طوال العصور الوسطى، وببروز الثورة الصناعية ومارافقها من انتقال السكان من الريف إلى المدن، والعامل من الورشة إلى المصنع، أفرز هذا الوضع انقسام طبقي، تمثله طبقتان ،(الطبقة الرأسمالية و العاملة) وبداية بروز التعارض بين مصالح الطبقتين، دفع كل مجموعة إلى تأسيس روابط واتحادات للدفاع عن مصالحهم الخاصة، التي أصبحت تحظى بولاء وانتماء عدد كبير من الأفراد، بغض النظر عن ما يميزهم من اختلافات.

هذه التحولات فرضت قضايا وإشكالات على مفكري القرن التاسع عشر. ومن بينهم **"جورج فرديك هيجل"**: الذي كان له تصور مغاير لمفهوم المجتمع المدني عن مفهومه عند مفكري العقد الاجتماعي، فهو ينكر الانسجام الذي فرضوه بين الدولة والمجتمع المدني.[3]

ففي كتابه **"فلسفة الحق"** اعتبر ان الدولة من الناحية الأخلاقية أسمى من المجتمع المدني، فهي حسبه الإرادة المقدسة، وهي عقل كائن على الأرض وبتالي بهذه الصفة هي تملك السلطة المطلقة. والتسلط السياسي للدولة على المجتمع المدني أمر محتوم لضمان تبعية هذا الأخير لها.

كما يرى أن الأسرة والمجتمع المدني هما ميداني فهم الدولة وهما ركيزتيها فالدولة السياسية لا تقوم دون الأساس الطبيعي وهو الأسرة والأساس الاصطناعي وهو المجتمع المدني، فلا دولة سياسية دون مجتمع مدني، ولا مجتمع مدن دون أسرة، غير أن الأسرة لا تذوب في المجتمع المدني، كما لا يذوب هو في الدولة.

---

[1]- الطيب بلوصيف ، المجتمع المدني والدولة: دراسة سوسيو- سياسية "الجزائر"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، تخصص :علم الاجتماع السياسي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، ، 2013/2012)، ص 35.

[2]- علي عبد الصادق، المرجع السابق الذكر، ص 24.

[3]- المرجع نفسه، ص ص 24-25.

وهكذا فإن المجتمع المدني حسب "**هيجل**" الذي يمثل المصالح الاقتصادية بين الأفراد يحتاج إلى دولة سياسية قوية.[1]

-أما "**ماركس**" فانطلق من فلسفة "**هيجل**" واعتبر أن المجتمع المدني مرادف لمفهوم البنية التحتية، ذلك أنه يمثل القاعدة المادية للدولة على المستوى الاقتصادي والانتاجي ويقصد "ماركس" بالمجتمع المدني على وجه التحديد المجتمع البرجوازي المتميز بالتناقضات بين المصالح المادية لمكوناته وهو الذي بدوره يخلق الصراع الطبقي.

والدولة في رأي ماركس تسيطر على معدات الإنتاج في المجتمع لصالح أحدى طبقاته لذلك كان المجتمع اوسع واشمل من الدولة، فهو الذي يوجدها في مرحلة معينة من تاريخ الصراع وهو الذي يؤدي إلى زوالها في نهاية هذا الصراع بتحقيق المجتمع الشيوعي المتجانس الذي تنبأ به، مما يؤدي إلى زوال الحاجة إلى المجتمع المدني مع اندثار الدولة.[2]

وتحدد طبيعة التكوين الطبقي في المجتمع المدني طبيعة العلاقة بينه وبين الدولة، فإذا تمكنت طبقة معينة من السيطرة على باقي الطبقات فإن الدولة تصبح مجرد تابع للطبقة المسيطرة، التي خرجت من عباءة المجتمع المدني، أما إذا لم تستحوذ أي طبقة على هذه السيطرة فإن الدولة تظل في مواجهة المجتمع المدني، وتنصب نفسها قوة عليه.

-أما "**آدم سميث**" فكان أول من قدم تميز واضح بين المجتمع المدني والدولة حيث اعتبره الساحة التي يجري فيها تقسيم العمل وإنتاج الثروة، والتعاقد والتبادل بصورة مستقلة عن المجال السياسي إضافة إلى أنه كان أول من صاغ الفهم البرجوازي للمجتمع المدني بصورة دقيقة من خلال دمجه للنشاط الاقتصادي وعمليات السوق في فهم العمليات المتمدنة.

وهكذا فإن المجتمع المدني عند "آدم سميث" ميدان للمنفعة الخاصة تنظمه السوق خارج سيطرة الدولة.[3]

- فيما يرى "**ألكس دي تكفيل**" في دراسته حول الديمقراطية في أمريكا لتحديد المجتمع المدني الذي أشاد فيه بالانتشار الواسع للتنظيمات الأهمية في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تعمل على إدارة الشؤون العامة كإحدى مظاهر الديمقراطية ،كما افترض "**دي تكفيل**" وجود عين فاحصة، ومستقلة تمثل مجموعة متعددة من

[1]- توفيق المدني، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي** ،(دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 1997)، ص 64-67.

[2]- عزمي بشارة، **المجتمع المدني دراسة نقدية**، (بيروت: المركز العربي للدراسات والأبحاث السياسية، 2011)، ص ص 179- 181.

[3]- جون اهرنبرغ ،المرجع السابق الذكر، ص ص 193- 194.

الجمعيات المدنية الدائمة القائمة على التنظيم الذاتي والتي تدعم استمرار الجمهورية الديمقراطية[1] وهو بذلك صمام أمان ضد استبداد الدولة .ورأي أنه له دور كبير في المحافظة على النظام الديمقراطي بما يسمح له بأن يكون مولد لثقافة ديمقراطية.[2]

– **غرامشى والتنظيمات غير الحكومية التي تمارس الهيمنة الثقافية:** بعد فترة انقطاع دامت حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، عاد مفهوم المجتمع المدني للظهور على يد "**أنطونيو غرامشى**". تحت تأثير الثورة الاجتماعية التي أفرزتها الثورة البلشفية في روسيا فكان السؤال الذي جعل "**غرامشى**" يستدعي مفهوم المجتمع المدني يدور حول التساؤل عن الشروط الاجتماعية التي مكنت الطبقة العاملة من الاستلاء على السلطة في روسيا رغم خصوصيتها الاقتصادية والاجتماعية المتميزة عن أوربا، وكيف يمكن تكوين جبهة مدنية واسعة من مؤسسات المجتمع المدني لمواجهة المجتمع الفاشي الشمولي في إيطاليا وإقامة المجتمع الشيوعي.

والجواب حسب "**غرامشي**": هو ان الدولة الروسية كانت تمثل كل شيء مقابل هلامية المجتمع المدني، عكس الغرب الذي كان يتميز بتلاحم الدولة مع المجتمع المدني، من هنا اقتضى الاستلاء على السلطة في الغرب تطوير استراتيجية ثورية مخالفة لاستراتيجية البلاشفة، تقوم على تعبئة المجتمع المدني بالسيطرة التدريجية على الأطر القانونية التي تنظم علاقاته اليومية كمقدمة للسيطرة السياسية.

ومن هنا جاء تميز غرامشي بين الدولة أو المجتمع السياسي والمجتمع المدني، فبينما يشترك الإثنان في عملية السيطرة على المجتمع ،تعمل الدولة على تحقيق هذا الهدف من خلال السيطرة المباشرة عن طريق أجهزة الدولة، أما المجتمع المدني فيقوم بالسيطرة غير المباشرة من خلال الهيمنة الإيديولوجية والثقافية، ما يعني أن المجتمع المدني هو ميدان للهيمنة الثقافية.

ولذلك لا يكفي للوصول إلى السلطة في نظر "**غرامشي**" والاحتفاظ بها ،السيطرة على اجهزة الدولة. ولكن لا بد من تحقيق الهيمنة على المجتمع أولا، ولا يتم ذلك إلا من خلال منظمات المجتمع المدني وعبر العمل الثقافي بالدرجة الأولى.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية غاب مفهوم المجتمع المدني من جديد وطوال فترة الحرب البادرة[(3)]، ليعود ويكتسب دلالات جديدة مع تطور الدولة الحديثة، وتحولات النظام الدولي وتأثيرات العولمة الرأسمالية، وثورة

[1]– الطيب بلوصيف، المرجع السابق الذكر، ص

[2]– علي عبد الصادق، المرجع السابق الذكر، ص ص 28– 30.

[3]– علي عبد الصادق، المرجع السابق الذكر، ص ص 28–30.

الاتصالات، ونظم المعلومات، حيث اكتسب المفهوم معنى إيديولوجي، بربطه بالحركات التي شهدتها أوربا الشرقية في عقد الثمانينات، والتوجه نحو تقليص سيطرة الدولة على مناحي الحياة.

وبعد انهيار المعسكر الاشتراكي منح المفهوم بعدا تنمويا، من خلال منظمات الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، حيث اعتبرته المجال الذي يمكن من اشراك المواطنين في التنمية البشرية المستدامة، فكما رأينا سابقا ركزت هذه المؤسسات على حصر دور الدولة في تهيئة البيئة القانونية، والبنية التحتية اللازمة لنمو القطاع الخاص باعتباره أداة التنمية، مع توفر حد أدنى من المشاركة من قبل منظمات المجتمع المدني.

وفيما بعد دخلت مفردات جديدة على خطابات التنمية خصت بالأساس منظمات المجتمع المدني، كالمشاركة والتمكين، وبذلك منح المجتمع المدني بعدا حمائيا للفرد من تدخلات الدولة.

ضمن هذا التوجه ساهمت عدة تحولات دولية ووطنية في ابراز مفهوم المجتمع المدني من جديد لعل أبرزها التحولات التي عرفتها الكتلة الشرقية، التي كان لها الأثر الكبير في تطوير النظرة للمجتمع المدني، وذلك من خلال الحركات المعادية للنظام الشمولي التي طالبت بتحقيق نظام ديمقراطي هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن سقوط الاتحاد السوفياتي، واستقلال الجمهوريات التابعة له، وتحول أنظار أوربا الشرقية إلى المد الليبرالي، غير من التأسيس الكلي بين الدولة والمجتمع المدني، وكرس لاستقلالية وتكامل بينهما، مع دور محدود للدولة.

وأهم مساهمة كانت من خلال النقد الموجه إلى دولة الرفاه، حيث أن هذا النقد دفع إلى عودة المفهوم التنويري الذي يركز على ضرورة الفصل بين الدين والمجتمع المدني، وأصبح التوجه الجديد يركز على الإطار المؤسسي للمجتمع المدني المنفصل عن الدولة في التنظيم والممارسة بهدف الوصول إلى تجميع المصالح الخاصة المرتبطة بالعملية الإنتاجية.

أما في السياق غير الغربي فإن دخول المجتمع المدني الخطاب السياسي والفكري كان من باب الحاجة إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان.[1]

ثانيا: تعريف المجتمع المدني

رغم ما بات يتمتع به هذا المفهوم من رواج في الخطاب الدولي على المستوى الفكري والسياسي، إلا أنه لا يزال يملك دلالات مختلفة، من قبل مستخدميه، فهناك من يستثني تشكيلات القرابة مثل العشيرة والقبيلة، والأحزاب السياسية من منظمات المجتمع المدني، وهناك من يصر على وضعها ضمن هذه التنظيمات، كما لا يزال

[1]- مرسي مشري،" التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات المجتمع المدني في الجزائر دراسة في آلية التفعيل" (ورقة قدمت للملتقى الوطني حول، جامعة الشلف، الجزائر، 2008/08/20)، ص ص 6-7.

الجدل يدور حول إذا ما كانت التشكيلات القائمة على أساس الدين أو الطائفة والانتماء الاثني جزاء من المجتمع المدني، أم ينبغي استثناؤها.

ما نتج عن هذا الجدل تعدد المفاهيم الخاصة بمفهوم المجتمع المدني: حيث يرى "**ستيفن فيش**" بأن مفهومه للمجتمع المدني مقيد على نحو معقول، فهو يستبعد الجماعات والاتحادات المتعصبة، والتي تسعى إلى السيطرة على الدولة وحكمها حصرا، معنى ذلك أنه يركز على الاستقلالية، مستبعدا بها المجموعات التي تتداخل والدولة، وشاملا في نفس الوقت الاتحادات الطوعية، التي تعمل في إطار النظام العام. كما يستبعد "**فيش**" المجموعات التي إما أن تكون ضيقة أو محدودة الأفق، أو تقوم على معايير انتسابيه أساسية، إنه يشمل الأحزاب السياسية، واتحادات العمال ومجموعات المصالح، وانواع أخرى من المنظمات الطوعية، بما في ذلك تلك التي لا تتمتع بحكم داخلي ديمقراطي.

ويرى "**ريمون هينبوش**" أن المجتمع المدني الحيوي يتمثل في شبكة الاتحادات الطوعية التكوين، والتي تبدو مستقلة عن الدولة، والجماعات الأولية .ولكنها في الوقت الذي تعمل فيه على احتواء الانقسامات الاجتماعية، وتشكيل منطقة عازلة بين الدولة والمجتمع، فإنها تعمل على ربطها بالدولة وسلطتها، و هو الاتجاه الذي ركز عليه الكثير ممن كتبوا عن المجتمع المدني في تحديدهم للمفهوم باعتباره الوجود الثالث بين الفرد والدولة، أي بين الفلسفة الفردية التي تعطي مجال غير محدود للفرد وبين نظرية سيطرة الدولة واتساع سلطاتها ونشاطها.

وفي هذا الإطار يعرفه "**سعد الدين إبراهيم**" بأنه مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملك المجال العام بين الأسرة والدولة، لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام، والتراضي والتسامح والإدارة العلمية للتنوع والخلاف.[1]

ويعتبر "**جون كين**" أن المجتمع المدني، مجال للحياة يتميز مؤسسيا عن الدولة الجغرافية، ويشمل تجمعا معقدا وديناميكيا من المؤسسات غير الحكومية المحمية قانونيا، والتي تميل إلى العمل السلمي والتنظيمي الذاتي.

ويرى "**نورتن**" أن المجتمع المدني هو خليط من الجمعيات والنوادي والنقابات والأحزاب والتجمعات التي تتلاقى فتخلق مساحة ما بين الدولة والمواطن، ويرى بأن قيام مجتمع مدني مستقل هو الشرط الضروري، لكنه غير كاف لقيام الديمقراطية.

[1]- المرجع نفسه، ص ص 3-5.

وترى ندوة المجتمع المدني التي نظمها مركز الوحدة العربية عام 1992،بأنه المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والثقافية التي تعمل في مبادئها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي، وأن تكون لها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها.[1]

من التعاريف السابقة يمكن أن نحدد المجتمع المدني على أنه: مجموع التنظيمات المجتمعية التي تنشأ بشكل طوعي تتميز باستقلاليتها عن الدولة في إطار عملها على تحقيق مصالح أعضائها بشكل سلمي.

بناء على ذلك فمفهوم المجتمع المدني حديث ولا يجب تطبيقه على البنى الاجتماعية التقليدية التي عرفت قبل تشكل الدولة الحديثة، وهو عكس ما نجده في الدول العربية حيث يستخدم المفهوم للدلالة، على تلك البنى الدينية، والمذهبية، والعائلية، لذلك يبدو استخدامه في السياق العربي مظللا لأنه لابد أن تكون تنظيمات المجتمع المدني متميزة عن الدولة، والبنى التقليدية الموروثة.

فالمجتمع المدني لابد أن يستخدم للإشارة إلى جمعيات الدولة الحديثة، والجمعيات القائمة على المواطنة، وحرية الانتساب عملا على تحقيق مصلحة مشتركة لتستطيع هذه التنظيمات تحويل علاقات القوى التقليدية القائمة إلى علاقات مدنية حديثة وذلك لتوسيع العلاقات الاجتماعية. وتثمين النسيج الاجتماعي.[2]

ثالثا: خصائص المجتمع المدني: مما تقدم يمكن تحديد العناصر الأساسية للمجتمع المدني مفهوما ووجودا في:

- المؤسسية التكوينية التي تستغرق مجمل الحياة الحضارية، وتشمل كل مناحيه االسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المستويين الحكومي والمجتمعي.
- استقلالية مؤسسات المجتمع المدني وجودا ونشاطا عن هيمنة السلطة السياسية في الدولة وتأثيرها، من حيث أنها مؤسسات اجتماعية مستقلة تعمل في سياق روابط تشير إلى علاقات التضامن والتفاعل الاجتماعي.
- طوعية الانتماء التي تميز منظمات المجتمع المدني، ونشاطاتها، عن باقي التكوينات الاجتماعية، المفروضة تحت أي اعتبار.
- غائية أنشطة مؤسسات المجتمع المدني واهمية أدوارها للحياة الإنسانية فرديا وجماعيا.

[1]- محمد حسن دخيل، المرجع السابق الذكر، ص ص 154-156 .

[2]- حسن كريم، المرجع السابق الذكر، ص ص 114- 115.

كلية مفهوم المجتمع المدني بحكم ارتباطه بمنظومة مفاهيم كلية يفقد في حالة غياب عناصرها او تعطيل فعالياتها، جزاء كبيرا من شروط وجوده وفعاليته، وتشتمل هذه المنظومة على مفاهيم مثل الوطن، والمواطنة، والحقوق و الحريات الإنسانية، والتنمية والمشاركة السياسية والشرعية.[1]

المطلب الثاني: علاقة المجتمع المدني بالدولة

بتتبع تطور المجتمع المدني نجد انه منذ ظهوره كان تحديد مفهومه نابع من التركيز على علاقته بالدولة.

حيث كانت علاقة المجتمع المدني بالدولة من ابرز الإشكاليات التي أثارت جدلا، فتارة كان مقابلا لها، وتارة متعايشا معها، بالنظر إلى هذا الجدل نجد أنه قد عززته عدة عوامل اهمها:

-أن نشأة المفهوم، وإن كانت في إطار الصراع بين الأفراد لتحقيق مصالحهم المتعارضة، فإن الإطار الأكبر الذي نشأ خلاله هو الصراع بين الدولة والمجتمع ونضال الشعوب من أجل الحرية والديمقراطية، والمساواة في أوربا.وفي ظل العلاقة التي قامت بينهما حيث تكونت لدى الدولة إرادة الاحتواء، وتكون لدى المجتمع المدني ميل نحو المزيد من الاستقلال والتمايز، والدعوة إلى التقليل من ثقل حضورها.

وفي هذا السياق برزت مقولات المهتمين الأوائل بمفهوم المجتمع المدني كما رأينا سابقا لتزيد من جدلية الصراع بين هاذين القطبين، فالمجتمع المدني لا يظهر في إطار الدولة المستبدة، في رأي **"جون لوك"**، وهو يعمل وفقا لمنطقه الخاص، وبالتمايز عن الدولة في رأي **"هيجل"**، وهو الذي يحدد طبيعة الدولة وفقا لما ذهب إليه **"كارل ماركس"** و **"غرامشي"**، ونتيجة هذا الجدل وجدت ثنائية الدولة والمجتمع المدني، وإن كان الفكر الغربي في تطوره استطاع فك هذا الجدل، غير أن الفكر العربي لم يصل بعد إلى ذلك.

-كذلك فإن صحوة المجتمع المدني الأخيرة قد ارتبطت ارتباطا وثيقا بظاهرة سقوط نظم الحكم الشمولية، في نهاية القرن العشرين في دول أوربا الشرقية، حيث كان سقوطها بتعبئة من التنظيمات الاجتماعية التي خرجت عن سيطرة الدولة، الأمر الذي ألقى المزيد من الضلال حول المفهوم وعلاقته بالدولة.

-بعد تراجع دور الدولة في مجالات مختلفة لم يعد ينظر إلى المجتمع المدني على أنه تجسيد للمصالح الخاصة الجزئية في مقابل الدولة التي تجسد المصالح العامة، ولكن كمنظمات نفع عامة ومصالح كلية تخدم أهداف عامة،

[1]- علي عباس مراد، المرجع السابق الذكر، ص ص 79- 80.

تشكل مصدرا للنظام والعقلانية، داخل نظام اجتماعي هجرت الدولة العديد من ميادينه، مما دفع بالنخب السياسية إلى رؤية المجتمع المدني على انه فكرة تحتوي على إنشاء دولة بديلة أو دولة نقيضة.[1]

على ذلك فإن المتتبع لتعقيدات هذا الجدل يلاحظ ان حركة المجتمع المدني تبدو وكأنها مضادة للدولة، تضاد ربما يرتبط بتعقيدات التحول السياسي أكثر من ارتباطه بطبيعة هذه العلاقة، لأن المجتمع المدني والدولة، في علاقة تفاعلية، حيث قد يكون الأول إطارا مؤيدا للسلطة، أو معارضا لها تبعا لطبيعة علاقات الارتباط والتفاعل بينهما فهذا المجتمع يشكل درع مساندة للدولة يمنحها شرعية الوجود، والاستمرار عندما يشارك في صنع سياستها وتنفيذها، فتكون الدولة في خدمة المجتمع. والعكس عندما لا يتحقق حق المشاركة له فيعارضها ويجردها من شرعيتها، وهو ما يؤكد على تداخل هاذين الكيانين وتفاعلهما عبر توافقهما تارة، وتعارضها تارة أخرى.[2]

إن التميز لابد منه بين الدولة والمجتمع المدني، كون أن هذا الأخير لا يمكن أن يتمظهر إلا من خلالها، فظهور مفهوم المجتمع المدني وتطوره في العالم الغربي مرتبط بتطور الدولة الحديثة، ولذلك فالدولة القوية هي التي تستطيع إقامة مؤسسات ديمقراطية حقيقية، واقرار حقوق الإنسان الأساسية، وتطبيق مبادئ الحرية، والمساواة لذلك يرى البعض بأن قيام الدولة الوطنية هو بمثابة الخطوة الكبرى التي تقود إلى المجتمع المدني، وذلك لأن المجتمع المدني لا يعمل ضد الدولة وهو الإطار الذي يجب أن تبنى عليه العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، قائم على التلازم والتكامل.[3]

إن هذا الجدل حول علاقة المجتمع المدني بالدولة مرتبط أساسا بالجدل حول الدور المنتظر للمجتمع المدني في الحياة العامة، مما يطرح العديد من التساؤلات حول هذا الدور، فهل تعاظم شانه على الساحة الوطنية والدولية ينسحب عليه فقدان الدولة لمجال سيطرتها على أفراد المجتمع؟، كونها الممثل الشرعي لهم داخليا وخارجيا، وهذا هو نقطة الجدل بمعنى هل المجتمع المدني قادر على إدارة الشأن العام؟ و إلى أي مدى يمكن ذلك دون المساس بهيبة الدولة؟

المطلب الثالث: دور المجتمع المدني في إدارة الشأن العام

[1]- علي عبد الصادق، المرجع السابق الذكر، ص ص 49- 50.

[2]- علي عباس مراد، المرجع السابق الذكر، ص 78.

[3]- محمد حسن دخيل، المرجع السابق الذكر، ص 156.

إن الحكم الراشد يعطي اهمية بالغة للمجتمع المدني في إدارة المجتمع، حيث أنه يمكن أن يوفر ضوابط على سلطة الحكومة، مثلما يمارسه الإعلام الفعال، البعيد عن التحكم الحكومي، الذي عادة ما يشكل ضغط على الدولة ويضعها أمام مسؤولية تحسين صورتها أمام العالم، وهو ما لا يستطيع أن يفعله مجتمع مدني مفكك.

كما يمكن لهذا المجتمع أن يحول دون عودة الاستبدادية عن طريق تحصين المجتمع من نمو سلطة شمولية تبسط يدها على الدولة فهذا الدور الضابط لمنظمات المجتمع المدني يمكنها من تحسين أداء الحكم عبر تعزيز المسائلة والشفافية في النظام السياسي.

كما يمكن لهذه المنظمات المساهمة في صياغة السياسات العامة، والتوفيق بين المصالح وايصال الخدمات الاجتماعية، وبعملها هذا تعزز منظمات المجتمع المدني الفعالية والمشاركة في الشؤون العامة عن طريق اشتراك الأفراد في الأنشطة الاقتصادية، والعمل على تنظيمهم في شكل جماعات ذات قوة للتأثير في السياسات العامة والحصول على حق الدخول للموارد العامة وبشكل خاص للفئات الفقيرة.

لذلك اعتبر أن المجتمع المدني فاعل رئيسي في تحقيق إدارة أكثر ترشيدا للحكم، من خلال علاقاتها بين الأفراد والحكومات ومن خلال تعبئتها الأفضل لجهود الأفراد والجماعات التي يمكن استخدامها وفق الآليات التالية:

1. التأثير على السياسة العامة من خلال تعبئة جمهور المواطنين وحملها على المشاركة في الشأن العام.
2. تعميق المسائلة والشفافية عبر نشر المعلومات والسماح بتداولها على نطاق واسع.
3. تدريب المواطنين على ثقافة الديمقراطية من خلال اكساب أعضائها قيم الحوار وقبول الآخر والاختلاف والمسائلة القيادات، والمشاركة في الانتخابات والتعبير الحر عن الرأي.[1]

وهو رأي يؤكد عليه "**روبرت بوتنام**"Robert putnamtd في دراسة أجراها في إيطاليا وخلص إلى أن الحكومة الرشيدة تتحقق بوجود قطاع تطوعي صحي التي يتم عن طريقها تكوين رأس مال اجتماعي، قائم على الثقة والتعاون الاجتماعي، وهذا ما يؤدي إلى حكومة جيدة وتحسين أداء الأسواق الاقتصادية، إن أطروحة بوتنام ترتكز أساسا على مسألة بناء القدرة لحكم راشد وذلك من خلال استراتيجية تتضمن مقاييس كبرى لتأسيس وتدعيم التطوعية، وبالتالي فإن أي مجتمع بدون تقاليد تطوعية كروسيا أثناء النظام السوفياتي يتطلب سنوات

[1] حسن كريم، المرجع السابق الذكر، ص 48-49

عديدة لخلق شروط ديمقراطية قوية ومستقرة. وتدعم هذا الرأي الباحثة **"ليزا يونغ"**yongوالتي أقرت بوجود علاقة بين الفعل المدني والمستويات العالية للثقة في الحكومة.

لذلك فأدوار منظمات المجتمع المدني تتعدد وتتنوع في مختلف المجالات ويمكن حصر مجموعة من الأدوار في العناصر التالية:

1. حماية حقوق الإنسان وتسهيل اتصال الأفراد بالحياة العامة
2. تشكل قناة لمشاركة المواطنين في النشاطات الاقتصادية الاجتماعية.
3. توفير الفرص والخدمات للمواطنين[1]

إن العلاقة التي تتم بين الدولة والمجتمع المدني ،هي التي تحدد مدى مساهمة المجتمع في ممارسة دور فعال في إدارة شؤون المجتمع.

حيث أن استقلالية منظمات المجتمع المدني يقلل من سيطرة الدولة عليها فيصبح المجتمع دينامكية مستقلة تمكنه من لعب الدور المتوقع منه كشريك في صنع السياسات. ويمكن تحديد مدى استقلالية هذه المؤسسات من خلال العوامل التالية:

1. ظروف نشأت منظمات المجتمع المدني وحدود تدخل الدولة فيها
2. الاستقلال المالي لهذه المؤسسات، بمعنى من أين تتلقى مصادر تمويلها، فإذا كانت من الدولة فهذا يعني توجيه أعمال و اهداف المجتمع المدني لصالح الدولة
3. الاستقلال الإداري وذلك من خلال إدارة هذه المؤسسات لشؤونها وفق لوائحها الخاص.[2]

[1]–قوي بوحنية ، المرجع السابق الذكر، ص 5–8.

[2]–بلعيور الطاهر،"المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي "،**مجلة العلوم الإنسانية**،العدد العاشر، نوفمبر 2008.

خلاصة وإستنتاجات:

من خلال هذا الفصل نتوصل إلى أن الحكم الراشد يمنح شكل جديد للدولة ،هذا الشكل يلخص حالة التحول التي تعيشها ،فالدولة في ظل مقاربة الحكم الراشد يجب ان تصبح دولة غير متدخلة يجب أن تبقي على أدوار بسيطة وأن تتخلى عن بقية الأدوار لصالح الفواعل الجديدة

فالدولة تبقي على دور مراقبة التوازنات الكبرى من خلال لعب الدور الاستراتيجي وليس القيادي ، وتدخل كذلك بشكل دائم ولكن لضبط التوازنات وفض النزاعات ،ولضمان ذلك تحتاج إلى طريقة عمل جديدة تتلخص في الحكم الراشد.

خلاصة ذلك أن الحكم الراشد يعني إعادة تحديث النموذج الويبري للدولة تماشيا مع النقاشات الليبرالية وكذا أزمات الدولة في العالم النامي.

الفصل الثالث

التنمية في الدول النامية (جدلية الدولة والحكم الراشد)

- **المبحث الأول**: ماهية التنمية.
- **المبحث الثاني**: الحكم الراشد والتنمية في الدول النامية
- **المبحث الثالث**: دور الدولة في تحقيق التنمية

إن نهاية الحرب العالمية الثانية، لم تكرس لانقسام العالم إلى قسمين واحد اشتراكي والثاني رأسمالي، بل أيضا كرست لبداية تميز واضح بين الدول في حد ذاتها، بين من بلغت أشواط كبيرة من التقدم، وبين من خرجت من فترة استعمارية، قضت فيها على كل فرص النهوض والتقدم بمجتمعات تلك الدول.

أمام هذا الوضع كان الهدف الأسمى للدول النامية، هو تحقيق التنمية كضرورة حتمية فرضتها ظروف وتحولات البيئة العامة لفترة الحرب الباردة، ورغم ما مر على نهاية الحرب العالمية الثانية من زمن، إلا أن الدول النامية لم تستطع الوصول إلى ذلك الهدف. لتجد نفسها في بداية القرن الواحد والعشرين أمام أنموذج مغاير تماما، للنماذج التي طبقتها من قبل، يقوم على توصيات مفروضة من المؤسسات المالية الدولية، لكن السؤال المطروح هل يستطيع هذا النموذج تحقيق ما عجزت عنه النماذج السابقة؟ لذلك سنعالج في هذا الفصل علاقة الحكم الراشد، ومدى مساهمته في تحقيق التنمية في هذه الدول وذلك في **المبحث الثاني** بعد التطرق لمفهوم التنمية والتطورات الحالية التي تعرفها وذلك في **المبحث الأول**.أما في **المبحث الثالث** فسنتطرق إلى تدخل الدولة في هذه العملية في المبحث الثاني.

المبحث الأول: ماهية التنمية

الحكم الراشد جاء أساسا لمعالجة المشاكل والأزمات التي تواجهها الدول النامية، في سبيل تحقيق التنمية لكن بالأطر التي يطرحها الحكم الراشد، وأنماط الاعتماد المتبادل التي يقوم عليها هل ستكون صالحة لمجتمعات ذات بيئة عامة تتميز بخصوصية مغايرة عن البيئة التي نشأ فيها الحكم الراشد أساسا

المطلب الأول: مفهوم التنمية

أولا: تطور مفاهيم التنمية :لقد برز مفهوم التنميةdéveloppent بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني **"آدم سميث"** في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء.

فطرحت قضية التنمية للدول المستقلة حديثا في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بعد حصولها على استقلالها السياسي، أما في الدول المتقدمة فطرحت هذه القضية في إطار إعادة إعمار أوربا بعد الدمار الذي لحق بها بعد الحرب.

في هذا السياق أصبح مفهوم التنمية من المفاهيم الشائعة سواء من خلال الحكومات او من قبل المؤسسات الدولية، وإن كان ظهوره بداية في علم الاقتصاد، حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف اكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسين المتزايد في نوعية الحياة لكل الأفراد.[1]

فكانت القدرة على تحقيق التنمية تتمحور حول مدى قدرة الاقتصاد القومي الذي يعاني من الركود لفترة ما على تحقيق زيادة سنوية في الناتج القومي بمعدل يتراوح من (5%) إلى (7%) وكانت الاستراتيجيات التقليدية للتنمية ترتبط إلى حد بعيد بفكرة التعديل المخطط لهياكل الإنتاج والعمالة بحيث يقل نصيب الزراعة في كليهما، بينما يتزايد الاتجاه نحو التصنيع بقدر المستطاع في ظل هذا الاهتمام بالبعد الاقتصادي أخذت مشاكل الفقر والبطالة، وتوزيع الدخل مكانا خلفيا في موضوع التنمية.

[1]–عباد محمد سمير، "إشكالية العلاقة بين التنمية السياسية والتحول السياسي"، (ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني حول التحولات السياسية إشكالية التنمية السياسية في الجزائر: واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بو علي –الشلف، الجزائر ،د س ن)،ص ص 2-3.

لذلك أسفرت نتائج التنمية في معظم البلدان النامية التي حققت هدف الأمم المتحدة للتنمية، عن زيادة فعلية في معدلات النمو الاقتصادي لكن في المقابل عرفت زيادة كبيرة في عدد الفقراء وهو ما دل على وقوع خطأ في سياسات التنمية التي تبنت جميعا المفهوم الضيق للتنمية.

تبعا لذلك أعيد تعريف التنمية في منتصف السبعينات على أنها عملية خفض أو القضاء على الفقر، وسوء توزيع الدخل، وذلك من خلال رفع معدلات النمو الاقتصادي، لذلك أصبح التعرف على ما إذا كانت دولة ما قد حققت التنمية أم لا، مرتبطا بالإجابة على السؤال ماذا حدث للفقر؟ وماذا حدث للبطالة؟[1]

إلا أن التطور الحاسم في قضية التنمية كان في فترة التسعينات عندما بدأ الاهتمام بالعامل البشري، لأن الناتج القومي ومتوسط الدخل الفردي ورغم أهميتها في عملية التنمية إلا أنهما لا يكفيان لتحقيق الرفاه الاجتماعي بل أصبح من الضروري الحديث عن شق التنمية الاجتماعي القائم على العدالة في توزيع الثروة.

وكان هذا الاهتمام بمبادرة من برنامج الأمم المتحدة الانمائي بالتركيز على البعد البشري في برامج التنمية، من خلال تقارير التنمية البشرية التي بدأ في اصدارها منذ عام "1990" فأصبحت التنمية هي العملية القائمة على توسيع الخيارات المتاحة للأفراد لتمكنيهم من العيش حياة طويلة وصحية وكذلك الحصول على المعارف بالإضافة إلى الحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى المعيشة المناسب، وتوسيع الخيارات يشمل أيضا تمتعه بالحرية السياسية والاجتماعية وحرية الابداع، والمشاركة السياسية والاجتماعية معنى ذلك أنه أصبح من الضروري إدخال الجوانب الاجتماعية والثقافية وحتى السياسية.

غير أن مفهوم التنمية لم يتوقف في تطوره عند هذا الحد، حيث أضيف له بعد الاستدامة نتيجة الوعي المتزايد لدى جميع الدول بقضايا التنمية، وهذا الوعي اتضح من خلال المؤتمرات الدولية التي عقدت بهذا الشأن بداية بمؤتمر "ريودي جانيرو" بالبرازيل في سنة "1992" الذي أسس من الناحية النظرية لمفهوم التنمية المستدامة، التي تأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي، والإنساني التنموي. وتأكيد صلة التكافل القائمة بين حماية البيئة و الاصلاح البيئي من جهة وبين التنمية والقضاء على الفقر من جهة أخرى، وذلك من خلال تلبية حاجات الأجيال الحالية دون المساس بإمكانية وقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم.[2]

[1] –رمزي علي إبراهيم سلامة، **اقتصاديات التنمية**،(القاهرة: الدار الجامعة ،د س ن.)،108-109.

[2] –مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر"، **مجلة التواصل**، العدد السادس والعشرون، جوان2010 ،

وفي إطار تطور مضامين التنمية، أستحدث مفهوم التنمية الإنسانية، وجعلت من المفهوم عنوانا لأول تقرير عن التنمية الإنسانية في نطاق الوطن العربي، تبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام "2002"، حيث تم إحلال منطق "إنساني محل بشري" على أساس أن التنمية تتجاوز في جوهرها الأبعاد المادية إلى الأبعاد المعنوية حيث يرى "نادر فرجاني" محرر التقرير إلى أن نقطة الانطلاق في مفهوم التنمية الإنسانية هو أن لجميع البشر بمجرد كونهم بشرا حق أصيل في العيش الكريم ، لإن مفهوم الرفاه الإنساني في التنمية لا يقف عند حد التنعم المادي، أو إشباع الحاجات الأساسية، بل يمتد إلى الامور المعنوية التي تؤكد سمو الإنسانية مثل التمتع بالمعرفة، والحرية واحترام وتحقيق الذات.[1]

وعموما يمكن تلخيص تطور مصطلح التنمية في الجدول التالي:

المرحلة	الفترة	المفهوم
1	– نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف ستينات القرن العشرين	– التنمية= النمو الاقتصادي
2	– منتصف الستينات إلى منتصف سبعينات القرن العشرين	– التنمية= النمو الاقتصادي+ التوزيع العادل
3	– منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانيات القرن العشرين	– التنمية الشاملة= الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية
4	– منذ سنة 1990 وحتى وقتنا الحاضر	– التنمية البشرية= تحقيق حياة كريمة وصحية السكان
5	– منذ قمة الأرض سنة 1992	– التنمية المستدامة= النمو الاقتصادي+ التوزيع العادل للنمو الاقتصادي+ الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

الشكل الخامس: تطور مفهوم التنمية

المصدر: مراد ناصر،" التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر"، المرجع السابق الذكر، ص 135

[1] –نادر فرجاني ،"التنمية بالبلاد العربية"، تم تصفح الموقع يوم: (12 /2014/08).
http://www.aljazeero.net/nr/exeres/57d04368-b495-4132-85e3-5d76htm

ثانيا: تعريف التنمية إذن فالتنمية تتجاوز كل التطورات السابقة، لتصل إلى مفهوم شامل، لكل جوانب حياة المجتمع، هدفها الأساسي هو الإنسان.

ويرجع اعتماد منهج التنمية الإنسانية إلى العالم الاقتصادي "محبوب الحق" الذي أثرت دراسته في مجال التنمية في برنامج الأمم المتحدة الانمائي، بحيث وسع من مجالات التنموية من مجالات السلع والبضائع والخدمات التي لها انعكاس على الناتج الوطني، إلى الاهتمام بتنمية الإنسان، أي بنوعية حياته وثرائها والتي يبقى الجانب الاقتصادي ركيزة من ركائزها.[1]

1.**وتعرف التنمية لغة:** بانها الزيادة في الكم والكيف للأشياء، فقد قالت العرب نما الزرع، ونما المال أي زاد وقالو أيضا، نمى الحديث نماء ونميا: أي شاع.[2]

2. **أما في المعنى الاصطلاحي** فقد عرف برنامج الأمم المتحدة الانمائي التنمية الإنسانية على أنها: توسيع الخيارات المتاحة لجميع الناس في المجتمع، من خلال تركيز العملية التنموية على الرجال والنساء، خاصة منهم الفقراء والفئات الضعيفة، كما يعني ذلك حماية فرص الحياة للأجيال المقبلة، والنظم الطبيعية التي تعتمد عليها الحياة، وذلك يتأتى من خلال جعل الهدف المحوري للتنمية يتمثل في خلق بيئة تمكينية، يمكن أن يتمتع فيها الجميع بحياة طويلة وصحية.[3]

أما تقرير التنمية الإنسانية العربية، فيفرق بين لفظ "البشرية" و"الإنسانية" من حيث أن اللفظ الأول يدل على مجموعة من الكائنات، أما الثاني فيعبر عن حالة راقية من الوجود البشري، ولذلك فهذا التقرير يفضل مصطلح التنمية الإنسانية على التنمية البشرية، ويقدم مفهوما قائم على أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم. فالتنمية الإنسانية هي عملية توسيع خيارات البشر. وهو تعريف مبنى على مركزية الحرية، في مفهوم التنمية الإنسانية، حيث أن منطق توسيع خيارات الناس، يرتب أولوية مطلقة لإعمال حرية الاختيار بين بدائل متاحة.

أما الخيارات فهي كتعبير عن مفهوم سابق للاقتصادي "**أمرتيا سان**" منذ الثمانينات وهو الاستحقاقات entitlements، والذي يرى فيه التقرير تعبيرا عن حق البشر الأصيل في هذه الخيارات.

وتبعا لذلك تتفرع عن هذا المنطق نتيجتين هما:

---

[1] -محسن بن العجمي عيسى، **الأمن والتنمية**، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011)، ص 157.

[2] -معجم الوسيط، المرجع السابق، ص773 .

[3] -برنامج الأمم المتحدة الانمائي، "إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة"، المرجع السابق الذكر، ص 8.

1. التنمية الإنسانية ترفض أي شكل من أشكال التميز ضد البشر على أي معيار كان سواءا على أساس النوع أو الأصل، أو المعتقد.

2. أن مفهوم الرفاه الإنساني لا يقتصر على التنعم المادي ,وإنما يمتد ليشمل الجوانب المعنوية في الحياة الإنسانية الكريمة، مثل التمتع بالحرية، واكتساب المعرفة، والكرامة الإنسانية، وتحقيق الذات، الذي ينبع من المشاركة الفعالة في شؤون الاجتماع البشري كافة.

وبالتالي فإن عملية التنمية الإنسانية تقوم على محورين أساسين هما:

1.بناء القدرات البشرية، التي تمكن من الوصول إلى مستوى رفاه إنساني راقي وعلى رأسها العيش حياة طويلة وصحية واكتساب المعرفة، والتمتع بالحرية لجميع البشر دون تميز.

2. التوظيف الكفء للقدرات البشرية، في جميع مجالات النشاط الإنساني وخلاصة كل ذلك أن التنمية الإنسانية هي تنمية شاملة متكاملة للبشر والمؤسسات المجتمعية، تستهدف تحقيق الغايات الإنسانية الأسمى وهي الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية.[1]

أما من الجانب الأكاديمي فيرى "**عبد المنعم شوقي**" أن التنمية هي العملية التي تبذل بقصد ووفق سياسات عامة لإحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم ,سواء كانوا في مجتمعات محلية أو إقليمية أو قومية، بالاعتماد على المجهودات الحكومية والأهلية المنسقة".

والتنمية عند "**حامد القرنشاوي**":"**هي إحداث مجموعة من المتغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف اكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفرادها** "بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتجددة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد المتاحة، وحسن توزيع ذلك الاستغلال.

[1]- برنامج الأمم المتحدة الانمائي, التنمية الإنسانية العربية: نحو إقامة مجتمع المعرفة، (عمان: المكتب الإقليم للدول العربية، 2005)، ص ص 17-18.

أما "**صلاح العبد**" فيرى في التنمية بأنها: عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعاته، وتوجيهما للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية، لحل مشاكل المجتمع، ورفع مستوى أبنائه اجتماعيا واقتصاديا وصحيا، وثقافيا ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل لكافة الموارد الطبيعية، والبشرية والمالية المتاحة.[1]

ونجد في تعريف "**توفيق صادق**" شمولا أكثر لمفهوم التنمية، حيث يرى بانها عملية مجتمعية تراكمية تكاملية تتم في إطار نسيج من الروابط بالغ التعقيد بسبب تفاعل متبادل ومستمر بين العدين من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية، يكون الإنسان هدفها النهائي ووسيلتها الرئيسية، والحصيلة النهائية لهذه العملية ليست مجرد حاصل جمع التغيرات التي تطرأ على الجوانب المختلفة، وإنما حصيلة نسيج التفاعلات المتبادلة بينها، والتي تشكل كل منها عاملا مستقلا وتابعا في آن واحد. وتبقى درجة أثر وتأثر كل جانب من جوانب هذه العملية على الظروف التي تتم في ظلها عملية التنمية من جهة، وعلى الشوط الذي قطعته مسيرة التنمية من جهة أخرى.[2]

المطلب الثاني:عناصر التنمية وأقسامها:

أولا: عناصر التنمية

إن التنمية مجموعة متكاملة من العناصر، بتحقيقها، يمكن الوصول إلى مستوى عال من التقدم والتطور أول هذه العناصر هي:

1.الاهتمام بالإنسان: لم يلقى البعد البشري، الاهتمام المناسب في مسألة التنمية في الفكر التنموي كما رأينا سابقا إلا في بداية التسعينات، حين شهد هذا الفكر تحولا جذريا، عندما أعتبر رأس المال البشري، أداة من أدوات الإنتاج والغاية والهدف النهائي للتنمية وذلك بتأثير من تقارير الأمم المتحدة التي أكدت على أنها تنمية الناس من أجل الناس، وبواسطة الناس، وهذا معناه أنها تنمية الإنسان من خلال تحسين قدراته، ومن أجل الإنسان إذا تم الانتفاع بالقدرات البشرية الخاصة به، و بواسطة الإنسان من خلال توسيع الخيرات أمامه للمشاركة في اتخاذ القرارات.[3]

---

[1] -إبراهيم العسل، **التنمية في الإسلام، مفاهيم مناهج وتطبيقات**، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات النشر والتوزيع، 1996)، ص ص 60-61.

[2] -محمد توفيق صادق، **التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي:دروس السبعينات وآفاق المستقبل** ,(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1986)، ص 45.

[3] مفيدة خالد الزقوري،"التنمية: مراجعة للمفهوم والأبعاد ومناهج القياس"، **مجلة الجامعة المغاربية**، العدد السابع، 2009، ص ص 103- 104.

2.**إشباع الحجات الأساسية**: حيث أن للفرد احتياجاته الأساسية كالمأكل والمسكن وغير ذلك، وإذا حدث غياب او نقص شديد في عرض واحدة من هذه الاحتياجات أمكننا القول أن أحد مسببات التخلف قد تواجد، فبدءا من الحد الأدنى للاحتياجات الأساسية يمكن التطلع لما هو أفضل، وعليه فالارتفاع بمستوى الدخول والقضاء على الفقر المطلق واتاحة فرص التوظيف، وإزالة الفوارق الشاسعة بين الدخول تعد شرط ضروري للتنمية.[1]

3.**القدرات الإنسانية**: اعتبر "**أمرتيا سان**" القدرة الإنسانية، هي أحد أهم المداخل البديلة للنمو الاقتصادي، ويرى بان هدف التنمية هو حفز قدر الأفراد على الأداء: والقدرة هي مجموع المكونات المتعددة للوظائف التي يستطيع الفرد اكتسابها. كما أكد "**أمارتيا سان**" على حرية الفرد في الاختيار بين الوظائف المتعددة للقدرات.

4. **الاستدامة**: تتميز التنمية بالاستدامة، من خلال الرؤية الواسعة لجودة الحياة البشرية، وذلك حينما تعطى عملية التنمية اهتماما للعناصر البيئية والاجتماعية بالقدر ذاته للمعطى للعناصر الاقتصادية، وعند النظر إلى القرارات التي تتخذ اليوم على أنها قرارات مستمرة عبر الزمن، وبالتالي يكون لها تأثير على جودة حياة الأجيال المستقبلية.

5.**الاستبعاد الاجتماعي**: أدخل هذا المفهوم ضمن عناصر التنمية، لتحديد أنماط جديدة من الحرمان الاجتماعي، ارتبطت بمشكلات اجتماعية ظهرت نتيجة الأزمة الاقتصادية في الثمانينات وعجز دولة الرفاه، وهذا الاستبعاد الاجتماعي يكون باستبعاد الأفراد والجماعات من المشاركة في المجتمع الذي يعيشون فيه، سواء كان استبعادا كليا أو جزئيا.

ومنه فهذا المفهوم يركز على العلاقات والعمليات التي تؤدي إلى الحرمان تتسبب فيها، كما يشير إلى مجالات وأبعاد الحرمان الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

6.**الاستحقاقات**: شاع هذا المفهوم بعد الحرب العالمية الثانية بإعلان الميثاق العالمي لحقوق الإنسان، للإشارة إلى الحقوق التي لم يتم استيفاؤها وعجزت الحكومات عن توفيرها للفئات الفقيرة.

غير أن الاستحقاقات تختلف عن الحقوق التي تعني مجموعة من الاحتياجات والمطالب التي يلزم توفيرها لكافة الأفراد دون تميز، وأوضحت تقارير التنمية الإنسانية العربية أن هناك ثلاثة من الاستحقاقات الأساسية وهي:

[1]- رمزي علي إبراهيم سلامة، المرجع السابق الذكر، ص ص 110- 111.

- العيش حياة صحية وطويلة.
- الحصول على المعرفة.
- توفير الموارد اللازمة لمستوى معيش لائق.

دون أن يعني ذلك أن التنمية الإنسانية تقف عند هذا الحد الأدنى، بل يجب أن تتعداه إلى استحقاقات إضافية، تشمل الحرية السياسية، والاقتصادية والاجتماعية وتوافر الفرص للإنتاج والابداع، والاستمتاع باحترام الذات وضمان حقوق الإنسان.[1]

ثانيا: أقسام التنمية وأنواعها: إن التنمية عملية شاملة، تمتد لمختلف الفروع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتبعا لذلك فالتنمية أقسام:

1.**التنمية الاقتصادية:** تعني هذه التنمية، تنمية استثمار الموارد الاقتصادية للدولة على نحو يحقق أهدافها في توفير فرص العمل، وزيادة الإنتاج، ورفع مستوى المعيشة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

وبالتالي فإن إحداث تنمية اقتصادية يحتاج إلى عملية تغير خاضعة لقوانين ولها أهداف ووسائل وقوة دافعة لها، لضمان هدف الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم.

وتكون هذه التنمية كذلك بزيادة الدخل الفردي زيادة تراكمية، وسريعة، ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن، وفقا لذلك تمكن هذه التنمية من تحقيق زيادة في الدخل، وتوفير فرص عمل للمواطنين، وتوفير السلع والخدمات لتسديد احتياجات المواطنين، وتحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي، وتذليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين مختلف الفئات المجتمعية.

وعموما فالتنمية من المنظور الاقتصادي تعني استمرارية وزيادة الرفاه الاقتصادي لأطول فترة ممكنة ويقاس ذلك عادة بمعدلات الدخل والاستهلاك.

إلا أن النمو الاقتصادي يبقى وسيلة لتحقيق التنمية البشرية وليس غاية في حد ذاته،[2] ففي تقرير البرنامج الانمائي للأمم المتحدة لسنة 1992 بين أن النمو الاقتصادي لا يؤدي بصورة آلية للتنمية، والقضاء على الفقر، حيث أن هناك بلدان تحتل مواقع متقدمة من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، لكن كثيرا ما يتراجع ترتيبها عند تصنيفها حسب دليل التنمية البشرية.

[1] -مفيدة خالد الزقوري، المرجع السابق الذكر، ص ص 105- 107.

[2] -محسن بن العجمي بن عيسى، المرجع السابق الذكر، ص 161.

وأوضح التقرير أن هناك خمسة جوانب للأخذ بيد الفقراء ومساعدة الفئات الضعيفة وهي:

أ–التكيف: أي توسيع القدرات والخيارات للرجال والنساء بما يزيد من قدرتهم على ممارسة تلك الخيارات في مأمن الجوع والحاجة والحرمان.

ب– التعاون:فنظرا لأهمية الشعور بالانتماء والإحساس بوجود هدف ومعنى للحياة بالنسبة لتحقيق الذات بشكل كامل، تهتم التنمية بالطرق التي يعمل بها الأفراد ويتفاعلون معها.

ج– الانصاف: أي أن توسيع الإمكانيات والفرص يعني ما هو أكثر من مجرد زيادة الدخل.

د– الأمن: ويعني التحرر من الظواهر التي تهدد معيشتهم مثل المرض والقمع ومن التقلبات الضارة والمفاجئة في حياتهم.[1]

2. التنمية الاجتماعية: يركز البعد الاجتماعي للتنمية الإنسانية على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي، وذلك من خلال جعل النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي، كما يركز على ضرورة اختيار مبدأ الانصاف بين الأجيال، حيث يتوجب على الأجيال الراهنة القيام باختيارات النمو وفق لرغباتها، ورغبات الأجيال القادمة. وتتحقق غايات هذا البعد من خلال عدة عناصر أهمها: المساواة في التوزيع، والمشاركة الشعبية، والتنوع الثقافي والعدل في اختيارات النمو.[2]

التنمية الاجتماعية تعمل أساسا على ضمان تكافئ الفرص بين مختلف الفئات الاجتماعية، وتبذ كل أشكال الاقصاء، والتهميش، والحد من الفقر ونشر ثقافة التضامن وتعميمها على كل المجالات.

وفقا لذلك يحتل البعد الاجتماعي في التنمية الإنسانية مكانة محورية في المقاربات التنموية، حيث يعمل على معالجة وضعيات الفقر، وإحكام سياسة توزيع الدخل والمزيد من إشراك كل القوى الحيوية في الدولة في العمل التنموي، وذلك بالتوازي مع دعم التغطية الصحية والاجتماعية وتكريس مبدأ الثقافة للجميع.

وإن اعتبر البعض أن الكفاءة تمثل المبدأ الأساسي للتنمية الاقتصادية فإن العدالة تمثل المحور الأساسي للتنمية الاجتماعية، التي تفيد التقدير الصحيح والاعتراف الكامل بحقوق كل فرد واحترامها، وإن كان البعض يقر بصعوبة الوصول إلى تطبيقه بل أرض الواقع لأنه مفهوم مجرد.

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الانمائي، "إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية، المرجع السابق الذكر"، ص ص 7-8.

[2] كريم زرمان ، "التنمية المستدامة في الجزائر: من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001- 2005"، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، العددالسابع، جوان 2010، ص 198.

وبرغم ذلك فإن هناك الكثير من الأمور التي تساعد على تجسيد العدالة ومن بينها:

- دعم النهوض الاجتماعي ومعالجة أوضاع الفئات المهمشة، ويهتم هذا الجانب بالعناية بالأمور الدنيا، والحفاظ على المقدرة الشرائية، وغير ذلك.
- إحكام سياسة توزيع الدخل لانتفاع كافة الناس بثمار النمو وتمكين الشرائح الضعيفة من الاندماج بصفة أفضل في العمل التنموي.
- المزيد من تفعيل دور المرأة من خلال إعطاء المرأة مكانة متميزة في الاهتمامات الوطنية باعتبارها شريكا رئيسيا في المجتمع، وطرفا أساسيا في كسب الرهانات وتحقيق أهداف التنمية.
- إرساء حق الثقافة للجميع من خلال تعزيز المؤسسات الثقافية المرجعية، ودعم الصناعات الثقافية، وتوظيف المخزون الحضاري لخدمة التنمية.

3. التنمية البيئية: يرتكز البعد البيئي للتنمية الإنسانية على الحدود البيئية لأن لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف. فالإنسان يعيش علاقة جدلية بينه وبين المحيط الذي يعيش فيه فيتفاعل معه سلبا أو ايجابيا، وتنعكس هاته العلاقة على مصيره وحياته.

وتعتبر مبادرة الأمم المتحدة بتنظيم مؤتمر البيئة البشرية **بستوكهولم** سنة 1972 منطلقا دوليا للتركيز على قضايا التنمية، وتدعم هذا التوجه البيئي مع مؤتمر جوهانسبورغ سنة 2008 الذي أكد على ضرورة حماية الموارد البيئية، واعتماد مبدأ الوقاية البيئية كجزء رئيسي من التنمية فضلا على التأكيد على المسؤولية المشتركة لجميع الدول في مجابهة الاختلالات البيئية، واعتبار الدول المتسببة في التلوث مسؤولة ماديا في مجابهته.[1]

شكلت التنمية بكل مضامينها هدفا للدول النامية، فاتبعت في سبيل تحقيق ذلك كل النماذج الغربية التي عجزت عن تحقيق أي تقدم في هذا الشأن، ليبقى التساؤل عن البديل الذي يعوض تلك النظريات.

[1] محسن بن العجمي بن عيسى، المرجع السابق الذكر، ص ص 168- 172.

المبحث الثاني: الحكم الراشد والتنمية في الدول النامية

أدى فشل النموذج التنموي الذي اعتمدته دول ما بعد الاستعمار، وتعثر الاصلاحات الاقتصادية المفروضة من المؤسسات المانحة، إلى البحث عن مكامن النقص في السياسات الاصلاحية التي تهدف إلى تحقيق التنمية في الدول النامية، الأمر الذي أفضى إلى سوء تنفيذ تلك الاصلاحات، وهذا بسبب ضعف الجهاز الإداري والسياسي في الدول النامية المسؤول عن تنفيذها، ما حتم إعادة النظر من طرف المؤسسات الدولية، لقضية التنمية، وفي محتوى المشروطية ذات الارتكاز الاقتصادي للتنمية كما كانت تتبنى ، لتتحول إلى المشروطية السياسية، ما أسس نظريا للربط بين التنمية والسياسة وهو ما تجسد في مقاربة الحكم الراشد القائم على إعادة النظر في موضوع الدولة وفي الأدوار التي يجب ان تقوم بها خاصة في قضية التنمية، على اعتبار أن التنمية متعددة الأبعاد لا تتضمن فقط تغيرا في الهياكل الاقتصادية، بل كذلك تغير في البنيات الاجتماعي والسياسي، حيث اعتبر غياب هذا الأخير سبب فشل العديد من التجارب التنموية إذا أن هذا البعد يتضمن شقين:

1.الأول يتمثل في زيادة فعالية الدولة، بان تكون قادرة على توجيه مجالات النشاط الانساني داخل حدودها، ووضع القواعد المسيرة للعمل، والسهر على متابعة تنفيذها.

2. أما الثاني فيتمثل في اتاحة أكبر قدر من الحريات للمواطنين للمشاركة في توجيه السياسات العامة، وللقيام بأنشطتهم في المجالات الأخرى.[1]

من هنا فالحكم الراشد ظهر كشرط أساسي لتحقيق التنمية، وضمنته المؤسسات المالية الدولية، التي تولت نشر هذه الرؤية على المستوى العالمي، وكل هذا دفع إلى إعادة النظر في عملية التنمية من حيث الأسباب والآليات، من خلال توجيه مسارات التنمية نحو مسارات جديدة، تؤكد على صلاحية مجموعة من القيم والآليات للتطبيق على كافة المجتمعات عن طريق مبادئ معيارية.

المطلب الأول : الحكم الراشد كمقاربة للتنمية

منذ استقلال الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية شهدت الساحة الفكرية، تهافت العديد من الباحثين السياسيين الغربيين على وضع أطر لتحليل حالة تخلف الدول النامية، وجعلها في مسار الدول المتقدمة من خلال فرض النموذج الغربي على أنه النموذج الأمثل للتنمية، فبرزت بذلك الاتجاهات المثالية، مثل كتابات سبنسر، وأميل دوركايم، وأوجست كونت الذين نظروا للتنمية على أنها عملية تطور وبالتالي كان تخلف الدول النامية

[1] آسيا بلخير ، المرجع السابق الذكر، ص ص 75- 76.

مرحلة طبيعية قبل تطور هذه المجتمعات، وصلا إلى الاتجاهات المادية التي مثلتها كل من الماركسية والليبرالية والذي برز نجمعها بعد الحرب العالمية الثانية، فالأولى رأت بان التقدم يحدث من خلال الصراع الطبقي أما الليبرالية فرأت بان التنمية تكون من خلاله نشر قيم الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، أما في فترة التسعينات فقد برز فكر تنموي مغاير، حاول التركيز على الأبعاد السياسية في هذه العملية، من خلال مقاربة الحكم الراشد.

ولقد برزت العديد من الدراسات التي تناولت تحليل هذه العلاقة، حيث يرى البعض أن هناك أسباب أكاديمية نظرية دعت إلى بروز مفهوم الحكم الراشد بمضامينه التي تشير إلى الأبعاد السياسية في أزمة التنمية، حيث يعكس تطورا طبيعيا في مفهوم التنمية، فبداية كان التركيز على صياغة المشروعات التنموية في الخمسينات ليتحول إلى الاهتمام بالبرامج التنموية المتكاملة اواخر الستينات، ثم نحو إعادة هيكلة السياسات عن طريق برامج الإصلاح الاقتصادي أواخر السبعينات وحقبة الثمانيات، إلى الاهتمام التدريجي بالشروط السياسية للتنمية مع بداية التسعينات، في هذا الوقت انتشرت فكرة الإصلاح السياسي، وبدأت المؤسسات الدولية تطالب بإعادة تشكيل النظام السياسي كشرط لمنح المساعدات المالية، في حين رأى البعض أن هناك أسباب واقعية، تعود إلى رؤية المؤسسات الدولية، التي مفادها ان السياسات الداخلية التي سارت على أثرها الدول النامية هي سبب أزمات الدول. وكانت هذه الرؤية بداية الربط بين السياسة والتنمية على انها في علاقة تأثر متبادلة.[1]

وهكذا فإن الحكم الراشد ترافق مع تطورات نظريات ومفاهيم التنمية فمثلما ذكرنا سابقا مرت التنمية بأربعة مراحل تطورت فيها من التنمية الاقتصادية وصولا إلى التنمية الانسانية بمعناها الشامل وهذا التطور الأخير اقترن بإدخال مفهوم الحكم الراشد في أدبيات الأمم المتحدة ومؤسسات "بريتن وودز" وذلك كان نتيجة عدم اقتران النمو الاقتصادي الذي حققته بعض الدول بتحسين في مستوى المعيشة لغالبية السكان، وهكذا فإن تحسين الدخل القومي لا يعني تلقائيا تحسين نوعية الحياة.

وبذلك لم يعد معدل النمو الاقتصادي كافيا للحديث عن تنمية حقيقية ، فهذه الأخيرة ترتبط بأمرين يجب أخذهما في عين الاعتبار:

أولهما: أن التنمية الاقتصادية وإن كانت سياسية فهي غير كافية وحدها، بل لابد من ادخال عناصر أخرى تشمل الجوانب الاجتماعية والثقافية للوصول إلى التنمية، لذلك نجد ان نظرة البنك الدولي قد تطورت في هذا المجال، حيث اتسعت لتشمل قضايا التوزيع، حماية المهمشين، أما برنامج الأمم المتحدة الانمائي فقد عمد منذ

[1]- راوية توفيق، المرجع السابق الذكر، ص ص 62-63.

التسعينات إلى اصدار تقارير سنوية عن التنمية البشرية المستدامة، وأدخل في هذا الصدد معايير جديدة لقياس معدلات التنمية لا تقتصر على مستوى الدخل الفردي، وإنما تراعي الجوانب الاجتماعية، مثل معدلات الوفيات و الحياة،[1] كما ركزت في هذه التقارير على مفهوم نوعية الحياة، وعلى محورية البشر في العملية التنموية، وزيادة قدراتهم على الاختيار وتمكينهم من ممارسة هذه الخيارات وتفجير طاقاتهم الابداعية وتمكينهم من المشاركة في إدارة حياتهم.

وهذا ما يعني ان النمو الاقتصادي لم يعد غاية بحد ذاته، وإنما وسيلة لتحقيق التنمية ومن واجب الحكم الراشد ان يتأكد من تحقيق المؤشرات النوعية لتحسين حياة الناس وهذه المؤشرات تتعدى الجوانب المادية التي تقيس الثروة المالية إلى الاستثمار في رأس المال البشري

أما الجانب الثاني الذي عني به مفهوم التنمية البشرية فهو ضرورة تواصل التنمية بين الأجيال.[2]

وبهذا ارتبط مفهوم الحكم الراشد بالتنمية باعتباره الرابط الضروري لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية إنسانية شاملة، حيث أن الحكم الراشد هو الضامن القادر على تحقيق المؤشرات النوعية لتحسين نوعية حياة الأفراد.

المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية

إن تهافت الدول على تطبيق سياسات المؤسسات الدولية، لترشيد حكمها دفعت بها أساسا الغاية لتحقيق التنمية، لذلك نحاول في هذا المطلب تحليل العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية، للإجابة على تساؤل هل الحكم الراشد حتمية لتحقيق التنمية؟

لقد عرف صندوق النقد الدولي الحكم الراشد من خلال إعطائه بعد تقني في ربطه بعملية التنمية، حيث ركز على النواحي الاقتصادية للحكم، وتحديد مظاهر حسابات الحكومات وإدارة الأموال والموارد العامة في الدولة واستقرار البنية التنظيمية لنشاطات القطاع الخاص.

وضمن هذا المجال يرى البنك الدولي في الحكم الراشد المسارات التي من خلالها تمارس السلطة، عملية تسير الموارد الاقتصادية والاجتماعية لدولة ما. من أجل تحقيق التنمية.[3]

وبذلك فإن التصور الذي طبع على الحكم الراشد، يتمحور حول اعتباره مرادف للتسيير الاقتصادي الفعال والأمثل، الذي يسعى للإجابة على مختلف الانتقادات الخاصة والموجهة للدول والمؤسسات التي تشكك في

[1]- محمد بوبوش، "الحكامة والتنمية العلاقة والإشكالية "**,الدولية**، العدد3، 2007، ص 11.

[2]- المرجع نفسه، ص 11.

[3]- كمال رزيق، المرجع السابق الذكر، ص 12.

الاصلاحات الهيكلية المسيرة بطريقة علوية، والتي أدت إلى فراغ مؤسساتي، بدل تعبئة قدرات وطاقات المجتمع، التي يزخر بها.

من هذا التقديم يتضح إن المبادئ التي يقوم عليها الحكم الراشد، تبدو منطقية كنظام حكم جيد يعمل على التوظيف الأمثل للموارد وتفعليها، من أجل الرفع من المردودية في إطار سليم.

إن التنمية وفق مقاربة الحكم الراشد تقوم على ثلاثة مكونات أساسية يفترض لها ان تكون مسؤولة عن بناء مقومات إدارة الحكم الراشد، وهي الدولة والقطاع الخاص، والمجتمع المدني آثار أدائها على التنمية،فقد اتفقت أدبيات التنمية الحديثة بصورة عامة لدى البنك الدولي والمنظمات الأخرى على أنها الأفضل تأثيرا في نجاح سياسات التنمية، لا يسمى مبادئه الثلاثة وهي المسائلة، والشفافية ، والرؤية الاستراتيجية

أولا:دور فواعل الحكم الراشد في تحقيق التنمية: إن لكل فاعل دور محدد في إطار عملية تكاملية لتطبيق التنمية وأول هذه الفواعل هي:

1. **الدولة:** حيث حدد البنك الدولي أدوار الدولة في هذا المجال من خلال وظائف عديدة تجعل منها السلطة. المفوضة للسيطرة وممارسة القوة، لذلك يجب على الدولة أن تضطلع بمسؤولية توفير الخدمات العامة، وتهيئة بيئة تمكينية للتنمية، من خلال وضع أطر قانونية تنظيمية مستقرة وفعالة، وعادلة للنشاط العام والخاص، وضمان الاستقرار والعدالة في السوق. كما يمكن للدولة أن تساهم في تمكين الناس الذين تقوم على خدمتهم، بتوفير الفرص المتكافئة، وتمكينهم من الوصول إلى الموارد بشكل عادل،

2. **القطاع الخاص:** الدولة لها دور كبير في تحقيق التنمية، لكنها في مقاربة الحكم الراشد ليست الوحيد، فالتنمية تعتمد في جانب منها على خلق الوظائف التي تولد ما يكفي من الدخل لتحسين مستويات المعيشة.

وحسب البنك الدولي، القطاع الخاص لا يستطيع وحده تحقيق النمو العادل بل يجب على الدول أن تعمل على تشجيع تنمية القطاع الخاص بصورة مستديمة من خلال:

- خلق بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي.
- الحفاظ على الأسواق التنافسية.
- ضمان حصول الفقراء على القروض بسهولة.
- رعاية المشاريع التي تولد أكبر قدر من الوظائف.
- اجتذاب الاستثمارات، والمساعدات في نقل المعرفة والتكنولوجيا.

3. **المجتمع المدني**: تعد منظمات المجتمع المدني، بمثابة قنوات لمشاركة الأفراد في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وتنظيمهم لأنفسهم في شكل جماعات أكثر قوة للتأثير على السياسات العامة، والوصول إلى الموارد العامة.

ويمكن ان تفرض تلك المنظمات قيود وضوابط على سلطة الحكومة، كما يمكن ان تتيح للناس فرصا لتطوير قدراتهم، وتحسين مستويات معيشتهم.

وتساهم الشبكات المدنية الأكثر تطورا في تدفق المعلومات التي تعد أساسا للتعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي وللمشاركة العامة في صنع السياسات.[1]

ثانيا: آليات الحكم الراشد ودورها في تحقيق التنمية

لقد حرصت أدبيات التنمية الحديثة على التركيز على دور آليات الحكم الراشد في تحقيق التنمية. بحيث يقود الالتزام بها إلى تجسيد الحكم الجيد في إدارة شؤون الدولة والمجتمع وهذه المبادئ ترتبط بدورها بكل من الشفافية، وتوسيع نطاق المسائلة، وعلى هذا النحو برزت مفاهيم حسن الحكم، والشفافية والمسائلة كشرط سياسي للتنمية.

حيث يرى "**جون تايلور**" أن التقارير التي أصدرها صندوق النقد الدولي تظهر أن اتباع المقاييس الرئيسية للشفافية والوضوح تؤدي إلى تخفيض منح القروض الدولية والمحلية بنسبة تراوح بين سبعة بالمئة إلى سبعة عشر بالمئة، مما يشير إلى أن المستثمرين يعتبرون الحكم الراشد عاملا مخفض لمخاطر الاستثمار.

كما ان المناخ الذي يهيئه وجود سياسة قوية مدعومة بمؤسسات المسائلة العامة، يساهم في ضمان أن أموال المساعدات لن تهدا ويساد استخدامها، وهو ما يؤدي إلى مزيد من التنمية، كما يرى "جون تايلور" ان الحكم الراشد يضمن استخداما أكثر كفاءة وفعالية، للموارد العامة المحلية، وبالتالي فالحكم الراشد في نظره هو لب التنمية الدولية والمحلية.[2]

كما تعمل الحكومات في إطار تطبيقها لسياستها، لمفهوم الحكم الراشد من منطلق علاقتها بالتنمية على توسيع دائرة المشاركة العامة للأفراد مع التركيز على فئة الشباب القادرة على تنمية مفهوم الشراكة من أجل الإصلاح، والذي عادة ما يحمل شعار التنمية والنهوض بالمجتمع.

[1]- برنامج الأمم المتحدة الانمائي، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية، المرجع السابق الذكر، ص ص 10- 14.

[2]- كمال رزيق، المرجع السابق الذكر، ص13.

ومن خلال علاقة الحكم الراشد بالتنمية يمكن تحديد ماهية الحكم الراشد على انها علاقة إدارة الحكم أو إدارة الدولة ضمن معايير الشفافية والمحاسبة لكافة الموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية والمالية في الدولة لغرض التنمية ضمن نطاق احترام سيادة القانون ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

نستخلص من هذه الشروحات والمفاهيم أن الحكم الراشد مرتبط ارتباط وثيقا بالتنمية وهو ضروري لإتمام هذه العملية، ويمكن تحديد عناصر الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية من خلال:

1. ديمقراطية حقيقة مبنية على مفهوم المشاركة في إدارة الدولة والمعتمدة على التمثيل لكل فئات المجتمع.

2. احترام المعايير الدولية والمحلية لحقوق الإنسان وخصائصها المبنية على المساواة وعدم التميز وعدم قابلية هذه الحقوق للتجزئة أو الانتفاض.

3. التشجيع على دعم مؤسسات المجتمع القائمة وللتشجيع على تسهيل إجراءات تكوينية وتفعيل دورها في الحياة العامة.

4. احترام سيادة القانون وتعزيز مفهوم استقلالية القضاء وتحديد معايير المحاكمات العادلة وحق التقاضي أمام محاكم مختصة وقضاة مستقلون.

5. إدارة أموال الدولة بطريقة شفافة وسليمة تخضع لمفهوم الرقابة العامة من طرف المجتمع ومساءلته، وان تكون على إدارتها مؤسسات حكومية تعترف بقدرتها على التعامل مع قضايا إدارة أموا الدولة ومواردها، بكل احتراف ومهنية عالية.

6. اعتماد سلطة لا مركزية للحكومة، وتوزيعها على مختلف مناطق الدولة جغرافيا، والاعتماد على المشاركة التامة لأفراد المجتمع في تلك المناطق، واحترام الحقوق والحريات الأساسية وتعزيز الرقابة وترسيخ مفهوم الحكم الراشد.[1]

غير أن هذا الدور لم يكن معترف بهمن الجميع حيث يرى "**بياتريس ايبو**" Beatrice Hibou أن مقاربة سوق أكثر دولة أقل، كتصور يجسد الحكم الراشد، أفرز نتائج عكسية وأضرت بالدولة في الدول النامية بفعل تطبيق سياسات الخصخصة، وادخال آليات السوق في التسيير العمومي، حيث أدت هذه السياسات إلى اضعاف السلطة العمومية وفقدان شرعيتها من جهة، وخوصصة نمط الحكم والدولة من جهة أخرى، وما زاد من ضعف هذه الشرعية الدور الذي لعبته المؤسسات الدولية المانحة، التي عمقت من تراجع شرعية الدولة، حيث أن

[1]- عمراني كربوسة، المرجع السابق الذكر، ص7.

تطبيق إصلاحات الحكم الراشد المفروضة من هذه المنظمات كمدخل لإعادة شرعية الدولة أدى إلى إضعاف الإدارة، وفقدان المصداقية الاقتصادية والسياسية للوكالات العمومية.

ولأن الدول النامية في أخذها بمعايير ومتطلبات المؤسسات المانحة، والرجوع إلى توجيهاتها وخصوصا في إعداد السياسات الاقتصادية، ووضع أنماط تسير الإدارة والمالية، والخدمات العامة أكثر من مراعاتها لمتطلبات مواطنيها، هذا ما أدى إلى تحويل شرعية الدولة من الشرعية الداخلية وفي شرعية سياسية واجتماعية إلى شرعية خارجية وفي شرعية اقتصادية ومالية.

ويرى "**بياتريس ابيو**" أن تأثير مقاربة الحكم لم يتوقف عند هذا الحد، بل أن موجة الخصخصة التي دفعت بها المؤسسات المانحة، وطبقتها الدول النامية، حيث أن هذه الخوصصة تجاوزت مضامينها التقليدية الخاصة بالمؤسسات العامة إلى خوصصة الموارد الطبيعية والاقتصادية وخوصصة الوظائف التنظيمية للدولة، وبالتالي نقل السلطة من يد الحكومة، وهي الممثل الشرعي للمواطنين إلى مؤسسات خاصة يغلب عليها واقع الربح، وهو ما يقودنا إلى قيام حكم مبعثر، وغير مباشر، وإذا كانت الخوصصة قد أحدثت تغيرات حقيقيةفي التسيير الاقتصادي .خاصة إذا كان المتعاملون أجانب. فإن ذلك لا يمنع أن يرتبط أغلبهم بإستراتيجية سياسية تهدف للوصول إلى السلطة.

إضافة إلى أن خوصصة الموارد الاقتصادية قد توفر اشكالا غير مؤسسية من خلال استخدام العنف والقوة لصالح فاعلين سياسيين أساسين في الدولة، وهذا ما يؤدي إلى خوصصة التنمية بشكل عام بشكل عام

ثم إن اعتماد معايير البنك الدولي الخاصة بتفويض مهمة الجمركة إلى جهات خاصة قد تكون سببا في حرمان الدولة من جزء كبير من ايراداتها، التي تتشكل من الثلث إلى نصف من مجموع إيراداتها الجبائية، وهذا ما دفع إلى خوصصة الوظائف التنظيمية للدول، وذلك لأن الجباية تمثل التعريف السياسي للسلطة، خاصة في الدول المتقدمة، وهي تعد عنصرا أساسيا في تكوين الدولة.

ويبقى أخطر مجال للخوصصة هو المجال الأمني، حيث أن تنامي الشركات المتخصصة في الأمن أدى إلى ظهور سوق حقيقي للمرتزقة، من خلالها أصبح العنف يستخدم لغايات سياسية واقتصادية حتى في الحالات التي تغيب فيها الحروب.[1]

[1]Beolrice Hibou, « Economie politique du discours de la banque mondial en Afrique sub- sharienne, du catéchisme économique au fait (mefait) misslonnaire » : les études de GERI (c'entre d'etudes et de cherches in ternationales). Fondation nationole des sciencec politiques, N°39. Paris, Mars, 1998, pp 26-31.

بهذا الصدد يرى "محمد عابد الجابري" أن الحكم الراشد يهدف إلى تقليص دور الدولة وهذا إن كان مقبول في مجتمعات مستقرة ومتطورة في بنيتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فإن ذلك لا يمكن أن يفرض نتائج إيجابيها بالنسبة للمجتمعات المتخلفة، والنيوليبرالية كمرجعية للمفهوم تؤدي إلى تعميم الفقر لا تخفيفه.

وحسب دراسة أجراها "جاك ولد عوديا" Jaqueouldaoudia و "نيكلاس ميشال" viccolasMeasel لاختبار مدى ارتباط هذه الاستثمارات الأجنبية في بلد معين بعدم احترام معايير الحكم الراشد، ولذان اعتمدا فيها على مؤشرات قياس نوعية الحكم المقترحة من طرف البنك الدولي، والتي تشمل مائة وأربعون دولة، تم مقارنتها بمستويات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فتوصلا إلى أن هناك الكثير من الدول التي شهدت مستويات أداء منخفضة في تطبيق مبادئ الحكم الراشد، لكن تعرف تدفقات الاستثمارات الأجنبية أكثر من تلك التي تعرف مستويات مرتفعة في تطبيق قواعد الحكم الراشد.

فالاستثمارات الأجنبية حسبها ترتبط بطبيعة سلوك النخبة السياسية والاقتصادية الحاكمة، فيما يتعلق بإدخال أو عدم إدخال فاعل جديد في السوق المحلي وكذلك إذا كانت الدولة مستفيدة بشكل منطقة نفوذ للقوى الكبرى في العالم، أم لا.

وفي مجلة السياسة الأفريقية في عددها الواحد والستون ناقشت موضوع الدولة في إفريقيا، وبناء على واقع الدول النامية رأى العديد من المفكرين أن هذه الدول في حاجة إلى الدولة وليست إلى غيابها، للنهوض بمجتمعات الدول النامية. [1]

[1] محمد عابد الجابري، المرجع السابق الذكر ،ص 11.

المبحث الثالث: دور الدولة في تحقيق التنمية

لقد كان نشوء الدولة كمجتمع سياسي هدفه أساسا هو الوفاء باحتياجات أفرادها المادية والمعنوية إلا أن الدول وفي تطورها كان أهم ما تأثرت به، هو طبيعة الأدوار التي كانت تقوم بها، فكانت تارة تتسع لأوسع نطاق، وتارة أخرى تنكمش في أضيق الحدود. وبين الاتساع والانكماش. فإن ما يهمنا هو أي شكل للدولة تحتاجه الدول النامية لتحقيق التنمية، هل في نموذج الدولة التنموية ذات الوظائف المؤثرة، أم دولة الحد الأدنى، وهي الدولة التي يمثلها الحكم الراشد، وهذا ما سنعالجه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم الدول النامية

بعد التطرق لمضامين التنمية نجد أن الكثير من الدول مازالت بعيدة عن الوصول إلى تلك المضامين ,فيما أصطلح عليها بالعديد من الأسماء كلها تطلق للتدليل على جزء من العالم لازال قابعا في الدرجات المتدنية للتنمية,لكن دون أن يكون هناك اتفاق على تسمية واحدة تخص هذا العالم.

1.**العالم الثالث**: وهو مفهوم صاغه الاقتصادي الفرنسي "**ألفريد سوفي**" في عام "1952", في مقاله المعنون ب"**عوالم ثلاثة وكوكب واحد**" الذي نشرته مجلة "**لوبزيزفانور**". حدد فيه مفهوم العالم بقوله إن العالم الثالث مهمل و محتقر كالطبقة الثالثة، ويريد أن يصبح شيء حيث استوحى هذه التسمية من الطبقة الثالثة في المجتمع الفرنسي أثناء نظام الحكم القديم وبعد الثورة الفرنسية، و فيما بعد تم تبنى هذا المفهوم من قبل الدوائر الأكاديمية في وقت سيطرت فيه على أوربا فكرة البحث عن طريق ثالث، في ظل الحرب الباردة.

وانطلاقا من فكرة العالم الثالث، العالم ينقسم إلى عوالم ثلاثة، عالم رأسمالي ثم عالم اشتراكي، ثم الدول التي كانت خاضعة للاستعمار الأوربي، والتي تمثل العالم الثالث.[1]

بالنظر إلى هذا المفهوم نجده لا يعبر عن حقيقة موضوعية، بقدر تعبيره عن نظرة قيمية لا تنقل الواقع المعاش، حيث لا يوجد تطبيق بين هذا المفهوم والمساحة الجغرافية التي يفترض أن يعبر عنها:

-**فمن الناحية السياسية**: إذا اعتبرنا أن الكتلة الرأسمالية تمثل العالم الأول، والكتلة الاشتراكية تمثل العالم الثاني، فإنه ليس هناك ما يمثل عالم ثالث بهذا المعنى، حيث أن أغلب الدول التي يشتملها المفهوم تابعة بصورة أو بأخرى لإحدى الكتلتين، زيادة على ذلك لا يوجد تشابه بين هذه الدول من حيث أنظمة الحكم والثقافة السياسية.

[1]- نصر محمد عارف، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسات نقدية مقارنة في ضوء التطور الحضاري الإسلامي**, (القاهرة: دار القارئ العربي، 1993)، ص 100.

– **ومن الناحية الاقتصادية:** نجد أن هناك نمط اقتصادي واحد يميز العالم الأول ونفس الشيء بالنسبة للعالم الثالث. وذلك من حيث القدرة الإنتاجية، ومستوى المعيشة ومن حيث القوة.

وبهذا فالقوتان العظمتين سابقا واليابان تمثلان عالم أول، وأروبا الغربية والشرقية عالم ثاني، والدول البترولية تمثل عالم ثالث والدول ذات المستوى الإنتاجي المتدني عالم رابع.

إلا أنه من حيث مستوى الدخل هناك دول من العالم الثالث، تسجل مستويات دخل أعلى من بعض الدول المنطوية في العالم الأول، حتى أنه في بعض هذه الدول هناك بؤر صناعية متطورة تم خلقها من قبل الشركات المتعددة الجنسيات.

– **من الناحية العسكرية:** نجد أن هناك قوتين عظمتين فقط (سابقا) وقد تدرجت تحتهما دول خاضعة لهما، دون أن يكون لأي دولة استقلال عن إحداهما.

– **من الناحية الجغرافية:** يمتد هذا العالم في قارات ثلاثة لا يربطها، رابط فتختلف في ظروفها المناخية والبيئية.

– **من الناحية التاريخية:** فلا يوجد ما يجمع بين هذه الدول، حيث لم تمر بخبرات تاريخية واحدة، فيما عدا تجربة الاستعمار الأوربي، وإن اختلفت من دولة إلى أخرى وعلاوة على ذلك نجد أن بعض الدول المستخدمة خضعت للاستعمار مثل الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا.

تأسيسا على ما سبق، هذا المفهوم يعبر عن نظرة أوربية متمركزة حول الذات. فهذا المفهوم هو الوجه اللآخر لمفهوم اللحاق بالركب الحضاري وتضيق الفجوة.[1]

– **المفاهيم ذات النزعة التشاؤمية:**

أ–البلدان المتأخرة: وتطلق على البلدان التي تسودها المستويات المنخفضة من التقدم الاقتصادي، والتكنولوجي، وما يترتب عن ذلك من شيوع الفقر بين سكانها.

هذا المصطلح انتقد أيضا، من الناحية الاقتصادية، لفقدانه الطابع العالمي لأن السبب الرئيسي في شفاء الشعوب المتأخرة يكمن في افتقارها للوسائل الإنتاجية، التي تساعد في رفع المستوى التقني للإنتاج، وليس في المستوى المنخفض لقوى الإنتاج إضافة إلى الاعتماد الاقتصادي على الزراعة.

ب–البلدان الفقيرة: إلا أنه نظرا للاختلاف حول مفهوم الفقر، فقد تعددت التعاريف المقدمة لهذه البلدان، فهناك من حصرها في افتقارها للثروات الطبيعية، وهناك من يعرفها بأنها الدولة التي يكون فيها متوسط الدخل

[1]– المرجع نفسه، ص ص 102.

الفردي ضعيفا، إلا أن الفقر ليس معيارا لتصنيف الدول، فمن حيث الموارد الطبيعية هناك بلدان تفتقر إليها كاليابان لكنها متطورة.[1]

جـ- الدول المتخلفة: لقد ظهر تعبير التخلف Sous-développement بداية في نهاية الأربعينيات، إلا أنه شهد انتشار واسعا فيما بعد، حيث خصصت له الأمم المتحدة مؤتمرات وبيانات في سنة 1948و 1949، في الوقت الذي أعلن فيه الرئيس الأمريكي "ترومان" في خطاب ترشحه عن برنامج عام لمساعدة الدول الفقيرة.

وفي هذا المجال يتساءل أحد الباحثين في مجال الدونية الظاهرية للدول النامية عن دون ماذا؟ هل دون ما هو ممكن؟ أم هل دون متطلبات أساسية؟ أم دون بقية العالم؟.

ويمكن أن نقترح إجابتين مترابطتين عن هذا السؤال وهما: يمكن اعتبار أن تعبير التخلف يتحقق مع عدم الاستغلال الأمثل لكل الموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة في الدول او مع حمالة تراكم غير كاف لرأس المال، غير أن هذا

-كذلك فإن مفهوم التخلف يتحدد بالمقارنة بالدول التي وصلت إلى مرحلة متقدمة من الإنتاج والاستهلاك والتنظيم، ومن هنا فإن ما يوجد وفق هذا التعريف إن هو إلا اختلاف بين الأول العالم في درجة التطور.

-هذا المفهوم كغيره أنتقد، على اعتبار أن النظرة إلى دول العالم على أساس أن كل منها يشغل مرتبة متقدمة أو متأخرة في سياق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الواقع نضرة اصطناعية للأمور، ولذلك فإن المعايير الإحصائية، كمتوسط دخل الفرد، لا تكفي وحدها تعريف حالة التخلف وهذا ما ذهب إليه f perroux الذي اعتبر أن التخلف ظاهرة تاريخية مستقلة وليست مرحلة مرت بها بالضرورة الاقتصاديات التي وصلت اليوم إلى مرحلة راقية من التطور، ويجب أن تعتبر هذه الظاهرة واقعا معاصرا ونتيجة لعوامل منعت الثورة التخلف كمرحلة من الاستمرار إلى أيامنا هذه. وعليه يرى بأنه بدل النظر إلى التخلف كمرحلة عادية أو وضع مؤقت لابد أن نفهمه كظاهرة تاريخية وتركيبة خاصة.[2]

---

[1] فاطمة وماحنوس ، "مفهوم البلدان الأقل نموا في العلاقات الاقتصادية الدولية"(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق: فرع القانون الدولي والعلاقات، كلية الحقوق، جامعة بن عكنون، الجزائر، 2006/2005)، ص 11.

[2]- جاريس، ج، ومينجو، **دراسات في جغرافيا التنمية**، تر محمد علي بهجت النابلي، محمد عبد الحميد الحمادي (القاهرة، مكتب الإسكندرية، 2001)، ص ص 21، 23.

وهو نفس الرأي الذي هب إليه إيف لاكوست Y. Lacoste، حيث يرى في تخلف ظاهرة شاملة، تتمثل في تراكيب مجموعة من المطالب الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية، ينتج عن ارتباط عدد من العوامل التي يترتب منها على الآخر مجموعة من القوى المعقدة.

ويرى البعض في هذه التسمية تعبير عن الإيديولوجية الرأسمالية التي تتناسب مع نهاية الاستعمار، وذلك لتبقى وجودها السياسي عن طريق المساعدات المالية وتضمن تبعية الدول المستقلة.

ونظرا لاحتوائه اللفظ من أخطاء، لم يستعمله الكثير من كتاب الدول النامية وحتى الغربية، حيث اعتبره الماركسي "**شارل بلتهايم**" الذي وصفه بأنه اصطلاح للتعبير عن حقيقة قديمة نسبيا، فيسلم من يستعمل هذا المصطلح ضمنيا أن الدول المتخلفة توجد في مرحلة متخلفة من النمو الاقتصادي عن تلك التي بلغتها الدول المتقدمة، وهو ما لا يتفق مع الواقع. وذلك لاختلاف الوضعية السابقة لكل منهما، حيث أن البلدان التي أصبحت صناعية لم تكن تابعة اقتصاديا أو مرتبطة بالأسواق الأجنبية.

ورأى الأستاذ محمود عبد المولى أن استعمال لفظ التخلف يحمل نظرة سطحية تماما، وتعتمد على الارتفاع والانخفاض في المستوى المعيشي، وبالمقابل ظاهرة التخلف تستوجب تحليل علمي تاريخي، ومناقشة جادة لتبين خصائصه في ظل أوضاع البلدان المسماة بالمتخلفة.[1]

الدول النامية: استعمله الرئيس الأمريكي "هاري ترومان" وخاطب به المجتمع الدولي لمساعدة هذه الدول للخروج من التخلف والفقر، ويطلق على الدول التي تخطت من رواسب التخلف وأصبحت نامية، وقد تم اعتماده من طرف الأمم المتحدة منذ خمسينيات القرن العشرين.

غير أن هذا المفهوم أنتقد من حيث معناه اللغوي، لأن البلدان النامية تعني الدول التي قطعت شوطا كبيرا من النمو، بحيث أصبحت متقدمة، فالمصطلح مدلوله ينسب للتقدم أكثر من الاشارة إلى عملية البدا في التنمية، وهذا ما يؤدي إلى عدم التفريق بين البلدان التي حققت مستويات عالية من التنمية، وبين الدول الأخرى التي هي في طريقها إلى تحقيق التنمية.

ولذلك أعتبر هذا المصطلح أنه لا يعبر عن خصائص هذه الدول التي تعاني من مستويات تخلف متعددة، لذلك اقترح البعض استعمال لفظ البلدان السائرة في طريق النمو باعتباره أكثر منطقية وتعبيرا عن صفات هذه الدول.

[1] فاطمة وماحنوس ، المرجع السابق الذكر، ص 11.

الدول المتنامية: انطلاقا من تعريف "لاكوست" للتخلف الذي يرى فيه حالة تتصف بعدم الملائمة بين التزايد السكاني، والتزايد القليل في إنتاج الموارد التي يحتاجها السكان، وانطلاقا من التركيز على التفاوت العلمي بين الموارد والسكان فالبلدان المتنامية هي التي تنمو مواردها بنسبة أقل من تزايد سكانها حيث يكون لها مستوى إنمائي أقل منه فغي الدول المتقدمة.[1]

في هذا صدد يجب الإشارة الملاحظتين مهمتين:

أ-أن الأسماء التي تصف البلدان النامية تستخدم بالمقارنة مع وضع عالمي معروف وهذا لأن التعبير الذي ليس له صفة محددة والذي يصف العالم المتقدم، هو التعبير الذي تستسقى منه المصطلحات المختلفة، التي تميز بقية أنحاء العالم، فيقال العالم المتخلف، أو العالم الثالث، والدول المتأخرة، والدول الفقيرة...الخ

ب- أن المفاهيم التي تطلق على الدول النامية في حاجة إلى مراجعة، إذ ليس من الضروري أن يطلق على كل ما عد أوربا اسم واحد، وإن كان لابد من ذلك فمن الأدق ان يختلف بمسمى باختلاف موضوع المتناول، فهذه الدول لها خصائص مختلفة، فيعضها تابع اقتصاديا وأخرى زراعيا، وأخرى ذو نظم تسلطية.

إلا أن التصنيف الأكثر قبولا هو مصطلح الدول النامية، والذي تم استخدامه في هذه الدراسة.

خصائص الدول النامية: نتيجة عدم وجود تصنيف، شاف للدول النامية، وافتقار تعريف مقبول من الجميع، اتجه العديد من الباحثين إلى تحديد عدة عناصر وخصائص تنطبق على الدول النامية.

"فألفريد سوفي" قدم عشرة اختيارات تصلح للتطبيق على الدول النامية والدول المتقدمة قبل تطورها، بينما حدد "إيف لاكوست" اثني عشر مؤشرا رئيسيا لتحديد هذه الدول، أما جان ماوي أكبرتينيJ. Malbertine فحدد عشرة مؤشرات حول ثلاثة مناهج متتابعة هي الديمغرافي، والاجتماعي، والاقتصادي، وتبعا لذلك يمكن تحديد سمات الدول النامية في المحاور التالية:

1.على المستوى الاجتماعي: تتميز هذه الدول بضعف متوسط الدخل، ومستويات المعيشة وظهور الطبقية المتوسطة، انتشار البطالة ونقص فرص العمالة، النسب المرتفعة من الأمنية، ونقص التجهيزات الصحية، اما الجانب السكان، فتتميز بارتفاع معدلات الولادة، ووفيات الأطفال، وأمد الحياة الأقصر.[2]

[1] صلاح الدين نامق، "التضخم السكاني في العالم الثالث: الأبعاد والنتائج وأوجه العلاج"، **مجلة مصر المعاصرة**، د ع , 1998، ص 27.

[2]- ج جاريس، ج دومينجو، المرجع السابق الذكر، ص ص27- 28.

2. على المستوى الاقتصادي: ضعف الإنتاج الصناعي، وتواصل المديونية، وانتشار البطالة إضافة إلى الاعتماد على الإنتاج الزراعي، والتفاوت في توزيع الدخل، وانخفاض متوسط الدخل الفرد.

3. على المستوى السياسي والإداري: التبعية للخارج، وانعدام الاستقرار السياسي، وعدم التداول على الحكم، حتى وإن كانت غالبية هذه الدول تتبنى النظم الديمقراطية شكليا، ومن الناحية الإدارية تنتشر هذه الدول انتشار الفساد بشكل واسع، في مقابل قلة الإطارات الإدارية، وانتشار الوساطة المحسوبية.[1]

مجمل هذه الخصائص التي جعلت الدولة نامية.

محتم عليها السير في عملية التنمية، إلا أن الإشكال الطي يقف أمامها فيما كانت هذه التنمية يجب أن تتم تحت رعاية الدولة، أو أن تسمح لعوامل أخرى بالقيام بها وفق مقاربة الحكم الراشد.

المطلب الثاني: دور الدولة في تنمية الدول النامية

قد تكون الدول النامية ذات طبيعة مختلفة، إلا أنها تشترك جميعا بسمات عديدة كما ذكرنا سابقا، حيث ورثت عن مرحلة الهيمنة الاستعمارية اقتصاديات متشوهة، يتعايش فيها أكث رمن أسلوب إنتاجي وتتصف بضعف القاعدة الإنتاجية، ما كرس لاستمرارية تبعيتها للدول المتقدمة.

لقد نوقشت مسألة الدولة التنموي كثيرا بعد الاستقلال السياسي لهذه الدول بظهور أطروحتان رئيسيتان، إحداهما تدافع عن النظرية الليبرالية، والثانية عن النظرية الاشتراكية،فبالنسبة لليبرالية كانت التنمية ليست من اختصاص الدولة أما النظرية الاشتراكية فدافعت عن قدرة الدولة على تحقيق التنمية التي تحتاجها الدول المستقلة حديثا إلا أن هذه الدول في محاولتها لتأسيس دولة وطنية بعد الاستقلال حاولت الاعتماد على جهازه العمومي، لاعتقادها أن مثل هذه المشروعات تعتبر أداة حاسمة يمكن من خلالها تبعية الموارد، وتوجيه عناصر الإنتاج لتحقيق التنمية. فنجد المكسيك ونجيريا قد استغلت ارتفاع أسعار البترول في فترة التسعينات من أجل تطوير قطاعها الخاص، والزيادة في انفاقها الحكومي نتيجة لذلك تولت الدولة مسؤولية تحقيق التنمية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وطليعة فترة الستينات.

تولدت قناعة لدى الدول النامية على ان الدولة وحدها القادرة على إحداث النهضة للخروج من حالة التخلف، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تجنيد كل مواردها ورؤوس أموالها في خدمة النمو السريع، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

[1]- محسن بن العجمي بن عيسى، المرجع السابق الذكر، ص159.

وتحت تأثير التجربة السوفياتية اتخذت العديد من الدول النامية نموذج التصنيع، وسياسة إحلال الواردات من أجل تحقيق التنمية، وقد دعم هذا التوجه الفشل الذي أصاب النظرية الليبرالية، خلال أزمة ألف وتسعة مائة وثلاثون ، والنجاح الكبير الذي حظي به مشروع مارشال، ودولة الرفاه في تلك الفترة.[1] إضافة إلى عدة عوامل ساهمت في تعظيم دور عملية التنمية في الدول النامية منها:

1. **العامل التاريخي**: فمرور تلك الدول بالمرحلة الاستعمارية التي لعبت فيها السلطة المركزية الدور المحوري في توفير الخدمات، ما ولت اتجاها، أصبح جزءا من حضارة تلك الدول قائم على ان الحكومات أصبحت تطالب بالمزيد من الأعمال والنشاطات الضرورية لحياة المواطنين.

كما ان الاستغلال الاستعماري، أدى إلى عدم الثقة في القطاع الخاص، ورؤوس الأموال الكبيرة، فاتجهت الدولة إلى تأميم المشاريع، والمؤسسات التي كانت تدار من قبل الأجانب حيث أصبح التأميم مبدأ لاتصاله بالسيادة الوطنية.

2. **العامل الاقتصادي**: وذلك لأن تلك الدول عرفت تخلف على كافة المستويات استوجب عليها تحقيق التقدم والتنمية في جميع الميادين، وتحقيق هذه التنمية الشاملة يوجهها مشكلات متشابكة الأطراف تمتد آثارها إلى الصعيد القومي كما أنها تحتاج إلى التخطيط المركزي لاستغلال الموارد المتاحة.

وهذا التخطيط لابد أن تتبعه تطورات اقتصادية من توفير المحطات الكهربائية ومشاريع المياه، وطرق المواصلات، وإدخال أساليب حديثة لتحسين الزراعة، وهذه المشاريع ضرورية للمجتمع لكنتها لا تدر الربح، ما يعني أن الدولة هي الوحيدة القادرة على القيام بها.[2]

إن تعاظم دور الدولة في التنمية داخل البلدان النامية، كان دافعها السعي نحو التصنيع الذي لم يكن هدفها اقتصادي فحسب، وإنما كان سياسيا مرتبط بقضية الشرعية السياسية، لأن وجود جامعة واسعة تنتظر تحسين مستوى معيشتها، وتوفير فرص عمل لها، في مقابل انعدام قطاع خاص قادر على استيعاب هذه المطالب خلق حالة من التوتر، بين الشعب والحكومة، فكان على الدولة ان تتدخل لامتصاص تلك الحالة، واكتساب رضى مواطنيها.[3]

---

[1] -مليكة، فرميش المرجع السابق الذكر، ص ص192- 193.

[2] -فضيلة زلزلة، "العلاقات العامة في الدول النامية"، **المجلة العربية للإدارة**، المجلد الخامس، العدد 291، 1985، ص 97.

[3] -مليكة فرميش ، المرجع السابق، الذكر، ص 194.

هذا الدور التنموي للدولة، لم يدم طويلا حيث مع سنوات الثمانيات والتسعينات شهد هذا الدور تراجعا كبيرا بسبب فشل الدولة، في تحقيق غايات التنمية، ونفس الوقت ازدادت أزمات الدول النامية ولعل أبرزها ازمة المديونية، حيث أنه مع انخفاض أسعار النفط والموارد الأولية في الأسواق العالمية نهاية السبعينات، وتفشي الفساد، وسوء الإدارة للموارد العامة، كل ذلك أدى إلى تدهور الأداء الاقتصادي، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة وانخفاض ايرادات الحكومات للدول النامية، كل هذا يعد باستطاعة الدول النامية تلبية مطالبها جماهيريا.

وجدت هذه الدول نفسها أمام حتمية التوجه إلى المؤسسات المالية للاقتراض، مقابل مشروطية اقتصادية قائمة على تطبيق سياسات إعادة الهيكلية، وذلك لأن تلك المؤسسات كانت تتبنى الفكر الليبرالي الجديد الذي يقوم على حياد الدولة في إدارة المجتمع.

فجاءت الاصلاحات الاقتصادية، وبديلها المطروح كان القطاع الخاص، الذي يفترض أن يؤدي مهام فشلت تجربة إجراءات قطاع الدولة في أدائها، ولكن السؤال المهم: هل فشلت الدولة فعلا في أداء مهمتها؟ أمن أنهى السبب في عدم كفاءة الاستراتيجيات التنموية يرجع إلى عوامل أخرى.

وهكذا تم استخدام مصطلح الاصلاحات الاقتصادية كم أدق للتنمية، خاصة في بداية الثمانيات، لا يسمى في تقارير البنك والصندوق النقد الدوليين.

وتمثلت هذه الاصلاحات في برامج التثبت والتكيف الهيكلي، وهي جهة من الإجراءات والترتيبات التصحيحية الواجب إدخالها على الاقتصاديات التي تعاني أزمات هيكلية حادة، وهذه الإجراءات تشمل عدة عناصر تشكل حزمة متكاملة للتغيرات الهيكلية المطلوبة، فهي تمس كافة مجالات السياسة الاقتصادية الداخلية منها والخارجية.

وبرامج التكيف الهيكلي شمل مجموعة من الإجراءات التي يرى الصندوق أنه من شأنها تحقيق توزيع وتخطيط أمثل للموارد، ولعل أهم التوصيات في هذا المجال ما يلي:

- ترشيد القطاع العام وتحجيمه وهي الدعوة المعروفة بالخصخصة.
- تطبيق حقيقة الاستثمار.
- تشجيع الاستثمار الخاص الأجنبي والوطني.

السياسية المالية: واهم توصيات الصندوق في هذا الشأن تكمن في الحد من عجز الميزانية العامة للدولة عن طريق تخفيض مستويات النفقات العامة، وتحسين النظام الضريبي ورفع أسعار المستويات والخدمات العامة.

السياسة النقدية: وتتمثل في اهم الإجراءات المقترحة في هذا المجال هي:

- تحديد التفوق الانتمائية الخاصة بالائتمان المحلي.
- التحكم في الإصدار النقدي وترشيده.

اصلاح السياسة التجارية وإدارة المديونية: هذا الجانب يشمل جميع الإجراءات التي من شانها ان تشجع الصادرات، وتقلص من الواردات، ومن ثم تؤمن المزيد من الأرصدة الأجنبية لمواجهة المديونية، وتكمن أهم الإجراءات في هذا الشأن فيما يلي:

- الغاء القيود على التجارة الخارجية، وتحريرها من احتكار الدولة.
- ترشيد قطاع التعرفة الجمركية.
- تخفيض القيمة الخارجية للعملة للوصول بقيمة العملة إلى مستواها الحقيق، كما سائد في السوق.
- تحسين شروط الاقتراض الخارجي، وتسهيل تدفق الموارد إلى..

وبصيغة عامة فإن برامج التكيف الهيكلي التي يعقدها الصندوق مع الدول النامية المديونية تنطوي على ثلاثة جوانب رئيسية هي:

أ-جانب أداة الطلب: والذي يتضمن أدوات وإجراءات السياسة المالية والسياسة النقدية السابقة بهدف تحقيق التوازن الداخلي، معل العلم ان إدارة الطلب يغلب عليها الطابع الكشفي والانكماشي.[1]

ب- جانب العمل على زيادة العرض: والذي بدوره يتضمن جميع إجراءات الاصلاح الهيكلي المنوه عنها سابق، والتي تهدف إلى تحسين تخصيص الموارد ثم زيادة الإنتاج وتطويره.

ج- جانب تحويل هيكل الإنتاج نحو الصادرات: والذي يشمل أدوات السياسة التجارية الت حددها الصندوق، والتي تهدف أساسا إلى تأمين المزيد من النقد الأجنبي لتسديد الديون.

غير أن هذه البرامج أحدثت آثار سلبية على اقتصاد الدول النامية، حيث كان لها آثار انكماشية ضارة بالنمو الاقتصادي، فضلا على ابقائها لظاهرة التضخم التي تحول إفراط في الطلب إلى زيادة التكاليف والنفقات.

[1] -عبد الحق بوعتروس، "الانعكاسات الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في البلاد العربية: حالة الجزائر"، **ENGLISH**، المجلد الرابع، العدد 33، 2007، ص 3.

فالإجراءات النقدية القائمة على زيادة سعر الفائدة، وتحديد السوق الائتمانية، تؤده إلى تقليص الاقتراض الذي يترتب عليه انخفاض الاستثمار، ونقص في معدل المكو والعرض بشكل عام، وكذلك الحال بالنسبة للإجراءات التي يوصي بها الصندوق في مجال إدارة العرض، خاصة فيما يتعلق بتصحيح الأسعار، ورفع مستواها في جميع المجالات، فإنها فضلا عما تؤدي إليه من تغذية التضخم في الدول النامية، فإنه لن يترتب عليها سوى تحويل الموارد من الاستخدامات التي تتمتع بأسعار منخفضة تستهلكها صبغة واسعة من المجتمع، وهي الطبقة الفقيرة إلى الاستخدامات التي تنتج سلعا لا تخضع للتسعير وتلبي فقط احتياجات أصحاب الدخول المرتفعة.

وذلك فضلا على الآثار السلبية التي يشهدها الوضع الاجتماعي، والتي يشار إليها في وثائق الصندوق النقد والبنك الدوليين على انها نوع من التكلفة الاجتماعية الضرورية لتحقيق الإصلاح الهيكلي.[1]

حيث أن الدولة التنموية تلعب دورا فاعلا في توجيه التنمية، واستخدام موارد الدولة لتلبية احتياجات الشعب، حيث أن هذه الدولة تحاول تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، وتستخدم موارد الدولة، ونفوذها لمكافحة الفقر وتوسيع الفرص الاقتصادية، ففي جميع الدول تستخدم الدولة مجموعة متنوعة من الأدوات والسياسات مثل تنظيم الصناعة، والتجارة وإعادة توزيع الدخل والأصول، واستخدام آليات المالية وملكية الدولة من الصناعات بغرض تحقيق التنمية.

وقدرة الدولة على تحقيق التنمية تكون من خلال وضع سياساتللخدمات العامة قوية وخلق بيئة مناسبة للإستثمار، ودعم الأعمال التجارية الصغيرة، وذلك من خلال استخدام الشركات المملوكة للدولة بفعالية، وقيادة المبادرات الاستثمارية.

كذلك على الدولة أن تكون قادرة على السيطرة على الموارد ومباشرة تطبيقها على المهام الاستراتيجية، التي تمكنها من تحقيق أهدافها.

وبذلك فالدولة في حاجة إلى القدرة الاستراتيجية والتنظيمية والتقنية للعب دورها التنموي، وهذه القدرة الاستراتيجية، تعني قدرة الدولة على اتخاذ زمام المبادرة في تحديد أجندة وطنية مشتركة لتعبئة كل المجتمع للمشاركة في تنفيذ هذه الأجندة، وتوجيه موارد المجتمع نحو هذا البرنامج المشترك، دون أن تتجاهل تفعيل قدرتها على توحيد القطاع العام وقطاع الأعمال والمجتمع المدني في شراكة موجهة لتنفيذ هذا الهدف المشترك للدولة التنموية.

[1]- المرجع السابق الذكر، ص4-5.

وبالتالي فإن الدولة النامية في حاجة إلى دولة تنموية، أي لدولة لها القدرة على صنع وتنفيذ سياساتها باستقلالية ووفق رؤية اجتماعية، لتوفير السلع والقيم لشريحة واسعة من المواطنين كما انها هي من تكيف وتستثمر في قوى الأسواق للحفاظ على المصالح الاجتماعية للجماهير، وليس للحفاظ على مصلحة طبقة معينة.

إن أهمية الدولة في التنمية تبرره تجارب تاريخية للعديد من الدول التي اعتمدت على الدولة في قطع أشواط كبيرة من التنمية، ففي البرازيل كان الاستثمار العام المباشر، ذات أهمية كبيرة في مجال صناعات البترول والكيماويات، وفي ماليزيا ركزت السياسات التصنيعية على إعطاء دور أكبر للقطاع العام، وقوضت من الممارسات الليبرالية التي كانت سائدة من قبل، وفي المكسيك تولى القطاع العام صناعة الحديد والصلب والبترول والأسمدة، كما كان للقطاع العام في زمبيا وسيلة لإصلاح الاختلالات الاجتماعية، من خلال توطين الصناعات وتوزيعها على الأقاليم المختلفة.

كذلك ما زاد من اهمية دور الدولة التنموي اعتراف البنك الدولي بعدم إمكانية الاستغناء على دور الدولة التنموي في أي وقت، وفي أي ظرف مؤكدا على أنه لولا دور الدول لما كان الاقتصاد العالمي على هذا النحو، ولا ما صمدت الرأسمالية في مواجهة الأزمات الناتجة عن التناقضات الكامنة في طليعتها.[1]

وفي نفس السياق" **عبر جوزيف ستغلر**" عن الدور التاريخي للدولة بقوله ان الأسواق لم تتطور بصورة تلقائية، بل إن الدولة قامت بدور حيوي في توجيه الاقتصاد.

[1] ـــ، .Thedevelopmentstate :(11/06/2014) http://www.etu.org.zd/toolbox/docs/govern/state.html

خلاصة واستنتاجات:

إن الحكم الراشد كما أشرنا سابقا يمثل طريقة غير سياسية لتسير الشأن العام فنتيجة تعقيد المجتمعات الحديثة ازدادت الحاجة لتطوير آليات الرقابة والمشاركة في المفاوضات من طرف جميع الفواعل، ومن هنا تم تقديم الحكم الراشد كحل لإشكاليات التفاعل بين الدولة والمجتمع في المجتمعات الغربية، من خلال اقتراح طريقة تفاعل أفقي بين جميع الفواعل المتورطة في السياسة العامة ،بدلا لنموذج التفاعل العمودي المفروض من أعلى من طرف الدولة التقليدية وهذا هو طريق الفاعلية للفعل العام.

بهذا التصور يكون من الصعب تطبيق مبادئ الحكم الرشد في مجتمعات نامية أقل ما يمكن القول بشأنها أنها تفتقد لمتطلبات تحقيق الحد الأدنى من شروط النمط الجديد في تسير الشأن العام، مثل غياب الحدود الفاصلة بين العام والخاص فأغلب التنظيمات الطوعية في هذه الدول تقع تحت عباءة الدولة ولا وجود مستقل لها خارجها، زيادة على ذلك ما تعانيه الدولة بحد ذاتها.

وبذلك الحكم الراشد يمثل طريقة للتفاوض بين الفواعل السابقة حول قضايا قطاعية لذلك لا يمكن أن يستهدف الحكم الراشد القضايا ذات الأمد الطويل التي تهم كافة الناس ،ولذلك إن كان الحكم الراشد يحقق الفعالية في السياسات التنموية ، فإنها تكون آنية، لأن الحكم وفق نظام للرقابة و القرارات مستلهم من منطق السوق والمصالح الخاصة لا يمكنه إلا أن يعظم من فجوة الثقة بين الحكام والمحكومين في الدول النامية.

الخـــــاتمة

الخاتمـــة:

يرى العديد من الباحثين أن الدولة تعيش حالة من التشكيك والتماهي ، الذي يطرح العديد من التساؤلات حول مصيراها ومستقبلها في ضل التحولات العالمية على مستوى المفاهيم والقيم من جهة والتطورات العملية العالمية منها والوطنية. كل هذا يصب في بوتقة واحدة وهي عدم قدرة الدولة على الاستمرار بالشكل التقليدي في ممارسة سلطاتها على المستوى المحلي والدولي بالنحو المعهود.

وانطلاقا من كون الدولة ظاهرة محورية، هذا الأمر ساهم في بروز العديد من النقاشات حول هذه الظاهرة من حيث الأدوار المتوخاة منها خاصة في ضل عالم معولم يتميز بزوال الحدود الفاصلة بين ما هو داخلي وما هو خارجي، بين ما يقع داخل حدود سلطة الدولة وبين ما يخرج عن سيادتها والأكيد أن الأمر يزداد تعقيدا في عصر يتميز بالعولمة هذه الأخيرة ساهمت في فقدان الحكومات الكثير من سيادتها، والسياسيون إلى جانب كبير من تأثيرهم على الأحداث ومن ثم نستطيع القول أن عصر الدولة القوية قد انتهى ولم يعد هناك مكان إلا لدولة منزوعة السلطات.

هذا الوضع كان لابد أن يؤطر له عالميا بظهور مفاهيم ساعدت على صياغة أطر تسمح بنشر هذا الفكر، تلخص أساسا في مفهوم الحكم الراشد الذي يعني في مجمله طرح نموذج جديد للدولة، قائم على مبدأ أساسي هو التشاركية وعدم الاعتماد على الدولة فقط في تسير الشؤون العامة، بمعنى أن الدولة لم تعد وحدها الممثل الشرعي الوحيد لمواطنيها .بل كان عليها أن تنحو في ممارسة سلطاتها إلى نوع من التنازل عن سيادتها لسلطات ما تحت الدولة. هذا هو الشكل النهائي لدولة الحكم الراشد كما استقر عليها الفكر الغربي .أما في الدول النامية فتعتبر الدولة وليدة الإرث الاستعماري الذي ورثها مجموعة من المشاكل تتعلق ببناء الدولة وتحقيق التنمية وهذا ما تعلق بغياب تقاليد وقواعد السلطة أمام هذا الوضع طرح الحكم الراشد بصفته المنقذ لهذه الدول من وضع التخلف لكن بطرح يقضي بضرورة تقليص أدوار الدولة إلى حدودها الدنيا، لصالح فواعل مجتمعية أقل ما يمكن القول بشأنها أنها تفتقد لكل الفعاليات التي تجعل منها شريك مناسب للدولة قادر على الوفاء بالتزاماتها فيما يخص تحقيق سبل التنمية في هذه الدول ،فهي لا تتصف بأدنى التقاليد التي نشأت عليها هذه الفواعل في المجتمعات الغربية.

لذلك ما يمكن قوله هو أن وجود الدولة في هذه المجتمعات يبقى أمر جوهري لأنها فاعل استراتيجي، لابد منه حيث أنها تشكل منبرا لتحديد قواعد اللعبة، وحكما لتفسير وتنفيذ القوانين التي يتم اتخاذها، من هذا نخلص إلى أن:

أن الدولة لتزال تحتفظ بأهمية بالغة فيما يخص بتسيير الشؤون العامة رغم أن الحكم الراشد يعمل على التقليل بشكل كبير من عدد القضايا التي يجب اتخاذ قرارات بشأنها من خلال الوسائل السياسية والمؤسسية الحكومية، وبذلك تقل درجة حاجة الدولة للمشاركة في اللعبة بشكل مباشر في الدول النامية في ظل فقدان المضامين الحقيقية التي يقوم عليها الحكم الراشد تحتاج إلى نوع من التوازن بين القوى المجتمعية ،في ظل الاحتفاظ بالدور المركزي للدولة في إدارة عملية التنمية في هذه المجتمعات، وإيجاد ميكانيزمات للتعاون بين هذه الفواعل للاستفادة القصوى من نقاط القوى لدى كل طرف.

إن التنمية في هذه الدول لا تحتاج لاستراد نماذج غربية بقدر ما تحتاج إلى إعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع ، فما يحدث في الدول النامية أن الدولة غنية والمجتمع فقير ، لأن الدولة لا يمولها الفرد كما يحدث في الغرب وإنما تمول عن طريق الريع ، هذا الوضع أفرز دولة قوية ومجتمع ضعيف، والسبيل لتفعيل السياسات التنموية يكمن في جعل السلطة موضع تنافس من خلال السماح المواطن بأن يكون له دور مشارك ومسائل للسلطة التي تدير شؤونه.

وبذلك فالاعتماد على مقاربة الحكم الراشد يؤدي إلى عرقلة عملية التنمية أكثر من تفعيلها

قائمة المراجع:

المعاجم والقواميس:

1) المعجم الوسيط في اللغة العربية، إشراف شعبان عبد العاطي عطية، وآخرون، ج1،ط 2،القاهرة: دار الفكر،2004.

الكتب:

1) أبشر الطيب حسن ، الدولة العصرية: دولة مؤسسات، (القاهرة: دار الثقافة، 2000).
2) أحمد وقيع الله محمد، **مدخل إلى الفلسفة السياسية**، دمشق: دار الفكر، 2010.
3) اهرنبوغ جون **المجتمع المدني: التاريخ النقدي للفكرة**، تر علي حاكم صالح، حسن ناظم ،بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008 .
4) باغنار جاك ، **الدولة مغامرة غير أكيدة**، تر نور الدين اللباد، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002.
5) بسيوني عبد الله عبد الغاني ، **النظم السياسية و القانون الدستوري**، الاسكندرية: منشاة المصارف،1997.
6) بشارة عزمي ، **المجتمع المدني دراسة نقدية**، بيروت: المركز العربي للدراسات والأبحاث السياسية، 2011.
7) بن العجمي عيسى محسن ، **الأمن والتنمية**، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011.
8) بو الشعير سعيد ، **القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة**، ج1،ط8، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د س ن .
9) بوردو جورج ، **الدولة**، تر سليم حداد، ط3، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.
10) توفيق راوية ، **الحكم الراشد والتنمية في افريقيا: دراسة تحليلية لمبادرة النيباد**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الافريقية، 2005.
11) تيمونز روبيرتس ج ، أيمي هايت ، **من الحداثة إلى العولمة**، تر سمر الشيشكلي، ج2 ،الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،2004.
12) ج جاريس ، ومينجو، **دراسات في جغرافيا التنمية**، تر محمد علي بهجت النابلي، محمد عبد الحميد الحمادي القاهرة: مكتب الإسكندرية، 2001.
13) حروش رفيقة ، **الاقتصاد السياسي**، الجزائر : دار الأمة ، 2011.

14) حسين خليل، **السياسات في الدول النامية** ،بيروت: دار المنهل، 2007.
15) الخطيب نعمان أحمد ، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011.
16) دبلة عبد العالي ، **الدولة رؤية سوسيولوجية**، القاهرة:الفجر للنشر و التوزيع، 2004.
17) درويش محمد فهيم ، **مرتكزات النظام الديمقراطي وقواعد الحكم الراشد** ، القاهرة : دار النهضة العربية، دس ن .
18) دوفرجيه موريس، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري**، تر جورج سعد،بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات النشر والتوزيع، 1992.
19) **الدولة و القانون**،الدنمارك:الأكاديمية العربية المفتوحة،2006.
20) راغب نبيل ، **هيبة الدولة التحدي والتصدي**، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2004.
21) رقب صالح ،**العولمة**،د ب ن:الجامعة الإسلامية للنشر والتوزيع،2003.
22) سلامة رمزي علي إبراهيم ، اقتصاديات التنمية،القاهرة: الدار الجامعة،د س ن.
23) سليمان عصام ، **مدخل إلى علم السياسة**، بيروت: دار النضال للطباعة و النشر و التوزيع، 1989.
24) شهوان أسامة ،**ادارة الدولة: المفاهيم والتطور**،عمان : دار الشروق ، 2001.
25) صادق محمد توفيق ، **التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي:دروس السبعينات وآفاق المستقبل**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1986.
26) الطهراوي هاني علي ، **النظم السياسة و القانون الدستوري**،الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
27) الظاهر نعيم ابراهيم ، **إدارة العولمة وأنواعها**،عمان : عالم الكتب الحديثة، 2010.
28) عبد السلام رضا،**انهيار العولمة**،القاهرة: مكتبة المدينة، د س ن.
29) العسل إبراهيم ، **التنمية في الإسلام: فاهيم مناهج وتطبيقات**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات النشر والتوزيع، 1996.
30) على سعد اسماعيل ، حسن محمد حسن محمد ، **النظريات والمذاهب والنظم : دراسات في العلوم السياسية**، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2005.
31) علي عبد الصادق ، **مفهوم المجتمع المدني: قراءة أولية**، القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2004.
32) فهمي محمود صلاح الدين ،**دور القطاع الخاص في المشاركة المجتمعية : تجارب عالمية**، القاهرة: قسم العلوم الإقتصادية، د س ن.

33) فوزي سامح ،**الحوكمة** ،القاهرة: المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية المستقلة، 2005.
34) الكايد زهير عبد الكريم ، **الحكمانية: قضايا وتطبيقات،** القاهرة : منشورات المنظمة العربية للتنمية، 2003 .
35) كريم حسن ، مفهوم الحكم الصاح ،في: **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية** ،بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،2004.
36) كونرم دفيد. ، **الدولة والعولمة وأطوار التطور الرأسمالي**،في:**أطوار التحول الرأسمالي: الازدهار والأزمات والعولمات،** تحرير روبرت ألبريتن، تر عدنان حسن ،دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية، 2009.
37) محمد عارف نصر ، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسات نقدية مقارنة في ضوء التطور الحضاري الإسلامي،** القاهرة: دار القارئ العربي، 1993.
38) محمود السعد صالح ، **التخطيط الأمني لمواجهة عصر العولمة**،الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2002.
39) المدني توفيق ، **التوتاليتارية الليبيرالية الجديدة والحرب على الإرهاب**،دمشق : اتحاد الكتاب العرب، 2003.
40) المدني توفيق ، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي** ،دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 1997.
41) الموسوي ضياء مجيد ،**أسس علوم الاقتصاد**،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2011 .
42) مولود زايد الطيب ،**مدخل إلى علم الاجتماع السياسي**،طرابلس: منشورات السابع من ابريل،د س ن .
43) الهزايمية محمد عوض ، **قضايا دولية**، عمان: المكتبة الوطنية، 2005.
44) ويارد هوارد ج. ، **المجتمع المدني: النموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث،** تر: ليلى زيدان القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2007.

التقارير:

1) برنامج الأمم المتحدة الانمائي, التنمية الإنسانية العربية: نحو إقامة مجتمع المعرفة، عمان: المكتب الإقليم للدول العربية، 2005.

2) برنامج الامم المتحدة الإنمائي، ادارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة: وثيقة للسياسات العامة ،(نيويورك: مكتب السياسات ودعم البرامج،1997).
3) البنك الدولي ،"الحكم الجيد لأجل التنمية ، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا" واشنطن:د د ن،2003.

4) البنك الدولي، الدولة في عالم متغير: تقرير عن التنمية في العالم، نيويورك: مطبوعات البنك الدولي، 1997

المذكرات:

1) بونوة، نادية "دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة: دراسة حالة الجزائر" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع :سياسات عامة وحكومات مقارنة، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر – باتنة، 2008/2009).

2) بلوصيف الطيبب ، "المجتمع المدني والدولة: دراسة سوسيو- سياسية "الجزائر"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، تخصص :علم الاجتماع السياسي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، ، 2013/2012).

3) بلوطي العمري ،" اثر المذاهب السياسية وظيفة الدولة ومدى انعكاسها على الحقوق والحريات العامة"،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر_ باتنة ،2005/ 2007).

4) بلخير آسيا ،"إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي بين النظرية والتطبيق: الجزائر أنموذجا،2007/2000،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية: فرع رسم السياسات العامة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة يوسف بن خدة-الجزائر،2011/2010).

5) بوريب خديجة ،"دور الاتحاد الاوربي في تفعيل الحكم الراشد في دول المغرب العربي"،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسيةوالعلاقات الدولية ،كلية الحقوق، جامعة قسنطينة،2011/2010)

6) وماحنوس فاطمة، "مفهوم البلدان الأقل نموا في العلاقات الاقتصادية الدولية"،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق: فرع القانون الدولي والعلاقات، كلية الحقوق، جامعة بن عكنون، الجزائر، 2006/2005).

7) آل عياش الشهراني محمد سعيد ، "أثر العولمة على الأمن الوطني"،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القيادة الأمنية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية،2006).

8) أزروال يوسف ،" الحكم الراشد بين الاسس النظرية وآليات التطبيق: دراسة في واقع التجربة الجزائرية "، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستيرفي العلوم السياسة العلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي الاداري ،كلية الحقوق، جامعة العقيد الحاج لخضر– باتنة ،(2009/2008)،[1]

9) بركات سليم ، "الحكم الراشد من منظور الآلية الافريقية للتنظيم من طرف النظراء" ،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون:فرع الدولة والمؤسسات العمومية ،كلية الحقوق، جامعة يوسف بن خدة- الجزائر،2007-2008).

10) سايح بوزيد ،" دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية :حالة الجزائر" ،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلومالاقتصادية :فرع اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، 2013/2010).

11) فلاح امينة، "دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسيةوالعلاقات الدولية: فرع الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق، جامعة منتوري-قسنطينة،2010 /2011).

12) خلاف وليد ،" دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي" ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية : فرع الديمقراطية الراشدة ، كلية الحقوق ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2009- 2010) .

13) لوصيف السعيد ، "واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير فيالعلوم السياسية: فرع العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2010/2009).

14) فرميش مليكة، "دور الدولة في التنمية : دراسة حالة الجزائر"،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية: فرع تنظيمات سياسية وإدارية، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2012/2011).

15) عبد القادر حسين ،" الحكم الراشد في الجزائر واشكالية تحقيق التنمية المحلية " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية : فرع الدراسات الأورو متوسطية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة ابي بكر بلقايد– تلمسان ،2012/2011).

الملتقيات:

1) مشري،" مرسي التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات المجتمع في الجزائر دراسة في آلية التفعيل" (ورقة قدمت للملتقى الوطني حول، جامعة الشلف، الجزائر، 2008/08/20)

2) بوحنية قوي ، دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد،(رقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية، جامعة شلف ، الجزائر ، المنعقد يومي:17/16ديسمبر2008 .

3) بوحنيه قوي ، "دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد"، ورقة بحث قدمت للملتقى الوطني حول التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، بجامعة شلف، الجزائر، المنعقد يومي 17/16 ديسمبر، 2008،.

4) عاشور نادية ، "العقلانية الرشيدة في ضوء فلسفة الشراكة المجتمعية"،ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول الحكم الراشد واستراتيجية التغير في العالم النامي ،جامعة سطيف ،الجزائر، المنعقد يومي:08 /09 أفريل 2007.

5) مساهل سامية ، "المراجعات الفكرية للنظريات الاقتصادية الرأسمالية في ضل الأزمات الاقتصادية"، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف ، أكتوبر 2009.

6) بلوصيف الطبيب ،" الحكم الراشد :المفهوم والمكونات " ،ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول الحكم الراشد واستراتيجيات التغير في العالم النامي، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، المنعقد يومي08/07 اكتوبر، 2007.

7) رايس وفاء ، بن عيسى ليلى ، "الحكم الراشد كآلية لمكافحة الفساد الاداري في الادارة العمومية الجزائرية"،(ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة ،ورقلة ، الجزائر المنعقد يومي26/25 نوفمبر 2013) .

8) سمير عباد محمد ، "إشكالية العلاقة بين التنمية السياسية والتحول السياسي"، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني حول التحولات السياسية إشكالية التنمية السياسية في الجزائر: واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بو علي –الشلف، الجزائر ،د س ن.

9) محمد عبد الوهاب، "دور الإدارة المحلية والبلديات في ضل إعادة دور الدولة صياغة "، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العربي الخامس حول "الإدارة المحلية والبلديات في الوطن العربي،الإمارات العربية،2007 .

المجلات:

1) بلعيور الطاهر ،"المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي "،**مجلة العلوم الإنسانية**، العدد العاشر، نوفمبر 2008.

2) وناسي رشيدة ،" آلية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياستها المالية"، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد التاسع، جوان 2011.

3) بوعتروس عبد الحق ، "الانعكاسات الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في البلاد العربية: حالة الجزائر"، **ENGLISH**، المجلد الرابع، العدد 33، 2007

4) العام الرشيدة ،" الحرية في المذهب الاشتراكي "،**مجلة العلوم الانسانية** ،العدد العاشر، نوفمبر 2006 أ

5) البلاوي حازم ، **عن الديمقراطية الليبرالية**، القاهرة: دار الشروق، 1993 .

6) بوعزة الطيب ، **نقد الليبرالية**، الرياض: مجلة البيان ، 2009

7) بن عبد العزيز خيرة ، "دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري"، **مجلة الفكر**، العدد الثامن، د س ن

8) الجابري محمد عابد ،" هل يمكن الانتقال إلى الليبرالية الجديدة في بلد متخلف " ،**البرلمان العربي**، العدد الثامن، اكتوبر 2007.ص 2.

9) عباس نعمان ، " الحكم الراشد وأولوية ترتيب المشهد النخبوي في الجزائر"، **الباحث الاجتماعي**، العدد العاشر، أكتوبر 2010.

10)رزيق كمال ، "التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الراشد والديمقراطية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، السنة الثالثة ،العدد الخامس والعشرون، نوفمبر 2005 .

11)عزي الاخضر ، جلطي غانم ، "قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد " ، **مجلة العلوم الانسانية** ، العدد الواحد والعشرون ، مارس 2005.

12)عزيز هادي رياض ، "مفهوم الدولة ونشوئها عند ابن خلدون"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد السابع والثلاثون.

13)غربي محمد،" تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد السادس.

14)ناصر مراد ، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر"، **مجلة التواصل**، العدد السادس والعشرون، جوان2010 ،

15)خالد الزقوري مفيدة ،"التنمية: مراجعة للمفهوم والأبعاد ومناهج القياس"، **مجلة الجامعة المغاربية**، العدد السابع، 2009.

16)زرمان كريم، "التنمية المستدامة في الجزائر: من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001- 2005"، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد السابع، جوان 2010.

17)بوبوش محمد ، "الحكامة والتنمية العلاقة والإشكالية "**,الدولية**، العدد3، 2007.

18)زلزلة فضيلة ، "العلاقات العامة في الدول النامية"، **المجلة العربية للإدارة**، المجلد الخامس، العدد 291، 195.

19)ونادي رشيد ،" آلية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياستها المالية "،**مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد التاسع ، جوان 2011.

20)نامق صلاح الدين ، "التضخم السكاني في العالم الثالث: الأبعاد والنتائج وأوجه العلاج"، **مجلة مصر المعاصرة**، د ع , 1998.

المواقع الإلكترونية:

1) أبو مصلح غالب ، "الليبرالية الجديدة والديمقراطية"،
http://www.kobayat.org/data/docoments/arab.html

2) بوضياف مليكة ،" الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية "،من موقع
http://www.univ-chlef.dz/ar/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_31.pdf

3) جلطي غانم ، عزي الأخضر ، "التنمية البشرية للحكم البشري"،

]http://www.startimes.com/?t=21878644[

4) برقوق امحند ، "دور المجتمع المدني ترقية الحكم الراشد: مقاربة في الحسبة الديمقراطية

http://www.politics-ar.com/index.php/permalink/3017.html

5) غانم أمجد ،"دراسة حول الشراكات القطاعية القائمة في تقديم الخدمات العامة والبلدية على مستوى الهيئات المحلية

http://www.idmc.ps/userfiles/file/Dr%20Amjed%20PPP%20with%20LGUs%20in%20Palestine.pdf.

6) سوليفان جون د ،"الحكم الديمقراطي الصالح : المكون الرئيسي للإصلاح السياسي

http://www.cipe-egypt.org

7) الحمش منير ،"النيو ليبرالية تضعف دور الدولة

http://www.syriapath.com/forum/archive/index.php/t-23024.html

8) صمايل السلمي عبد الرحيم ، "نشأة الليبرالية وتطورها

http://islamtoday.net/bohooth/artshow-86-2515.htm

9) كربوسة عمراني " الحكم الراشد ومستقبل التنمة المستدامة في الجزائر"

http://www.iniv-chlef-dz/ar/seminaires-2008...(com-dic-2008-27pdf.

10) فرجاني نادر ،"التنمية بالبلاد العربية.

http://www.aljazeero.net/nr/exeres/57d04368-b495-4132-85e3-5d76htm

———،.Thedevelopmentstatehttp://www.etu.org.zd/toolbox/docs/govern/state.html

المراجع الأجنبية:

1) Gard PRVVOST، gouvernance »، Revue IDARA، (Revue d'école national d4admenestration، N°21، Alger، 2001.
2) bel MihouB Mohamad Cherif: gouvernance et rôle économique et Social de L'état : entre«introduction à Cétude de Comcepté de

3) Hibou Beolrice, « Economie politique du discours de la banque mondial en Afrique sub- sharienne, du catéchisme économique au fait (mefait) misslonnaire » : les études de GERI (c'entre d'etudes et de cherches in ternationales). Fondation nationole des sciencec politiques, N°39. Paris, Mars, 1998.

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس المحتويات

شكر و تقدير	
إهـــــداء	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الدولة و الحكم الراشد مقاربة معرفية	09
المبحث الأول: مفهوم الدولة	10
المطلب الأول: نشأة وتطور الدولة	10
المطلب الثاني: تعريف الدولة و أركانها	17
المطلب الثالث: الدولة بين الزوال و التراجع في عصر العولمة	22
المبحث الثاني: النقاشات النظرية حول تدخل الدولة في الاقتصاد	31
المطلب الأول: الدولة والاقتصاد	31
المطلب الثاني: الاشتراكية والملكية العامة	32
المطلب الثالث: الليبيرالية الجديدة وإعادة صياغة دور الدولة	34
المبحث الثالث: الحكم الراشد كاستراتيجية للتعبير عن الليبيرالية الجديدة	42
المطلب الأول: تطور مفهوم الحكم الراشد	42
المطلب الثاني: مفهوم الحكم الراشد	46
المطلب الثالث: معايير قياس الحكم الراشد	58
الفصل الثاني: الحكم الراشد ودوره في نقل الدولة من فاعل محوري إلى شريك مع فواعل أخرى	64
المبحث الأول: من الدولة المتدخلة إلى دولة الحد الأدنى	65
المطلب الأول: تطور أدوار الدولة	65
المطلب الثاني: حدود نشاط الدولة حسب مقاربة الحكم الراشد	67
المطلب الثالث: أسباب إعادة النظر في أدوار الدولة	73
المبحث الثاني: القطاع الخاص و التحول من الأدوار الاقتصادي إلى الدور السياسي	78
المطلب الأول: الشراكة كبديل للهراركية في صنع السياسات العامة	78
المطلب الثاني: مفهوم القطاع الخاص	81

المطلب الثالث: دور القطاع الخاص في إدارة الشأن العام	83
المبحث الثالث: المجتمع المدني و التحول من الوساطة إلى الشراكة	87
المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني	87
المطلب الثاني: علاقة المجتمع المدني بالدولة	96
المطلب الثالث: دور المجتمع المدني في إدارة الشأن العام	97
الفصل الثالث: التنمية في الدول النامية (جدلية الدولة و الحكم الراشد)	102
المبحث الأول: ماهية التنمية	103
المطلب الأول: مفهوم التنمية	103
المطلب الثاني: عناصر التنمية و أقسامها.	108
المبحث الثاني : الحكم الراشد و التنمية في الدول النامية	113
المطلب الأول : الحكم الراشد كمقاربة للتنمية	113
المطلب الثاني : طبيعة العلاقة بين الحكم الراشد و التنمية	115
المبحث الثالث: دور الدولة في تحقيق التنمية في الدول النامية	121
المطلب الأول: مفهوم الدول النامية	121
المطلب الثاني: دور الدولة في التنمية	126
الخاتمة	134
قائمة المراجع	
فهرس الأشكال	
فهرس المحتويات	

فهرس الأشكـــــال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	وظائف الدولة الحيوية المعاصرة	68
02	مدى وظائف الدولة	69
03	قدرة الدولة النظرية	72
04	الدولة و الكفاءة	73
05	تطور مفهوم التنمية	105